

الحكومة تختتم ولايتها بورطة
في موضوع «نقل أموات المسلمين»

كواليس
الأخبار

هل يعود المغرب لزمان
التكنوقراط بعد الانتخابات؟

كواليس
الأخبار

خلف تحرك مجلس المنافسة في الرباط
لدهامة مقر شركة كبرى للأدوية (..)،
تشابكت خيوط وأسرار بين برلمانية
وصاحبة شركة منافسة، و«ملفات» إلياس
العماري (..)، وما زال العاطي يعطي.. ولكن
الضربة الإعلامية ستنتهي في كل الحالات بغرامة
تصالحية يحددها القانون، علما أن هناك
«ملفات» أخرى قادمة (..).

سري

الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

الأسبوعية

المؤسس:
مصطفى العلوي

«حذر» فلسطين

في أولى تحركاته عقب الاجتماع الأخير لمجلس
السلام، الذي يترأسه الرئيس الأمريكي ترامب،
أعلن وزير الخارجية ناصر بوريطة، عن عزم المغرب
إرسال قوات مغربية إلى قطاع غزة، على مقاس
قوات «حذر»، في سابقة من نوعها (..)، هل
يمكن أن ينجح المغرب في مهمة فشلت فيها
الأمم المتحدة؟ وما هو البعد الاستراتيجي
لقرار من هذا النوع، في عالم هائج إلى كثير
الهيجان في عدة مناطق؟ ما يعني أن «الحذر»
مطلوب أكثر من أي وقت مضى..

التفاصيل في ركن «تليل إخباري»

العدد: 1778 ■ من الجمعة 27 فبراير إلى الخميس 5 مارس 2026 الموافق لـ 9 - 15 رمضان 1447 ■ السنة الحادية والستون ■ الثمن
دراهم 1 ■ www.alousboue.ma

6



هل حان وقت التخلي
نهائيا عن الساعة الإضافية؟

مع
الحدث

محاولات عرقلة نفوذ المغرب
داخل الاتحاد الإفريقي

ملف
الأسبوع

كواليس الأخبار

بيان
الأسبوع

بقلم: الطيب العلوي

فؤاد في قلب
«الترمضين»

سخية هي أيام السيد فؤاد عالي الهمة الرمضانية هذا العام (...). ما عدا لو كانت هذه مجرد الإشارات الأولى لـ«التخرف» و«الترمضين» (...) بعد مرور أسبوع على الشهر الفضيل، أو لو كان التاريخ سيعيد نفسه مرة أخرى في علاقة بما كتبه وزير في عهد سيدي محمد بن عبد الله، حين وصف السلطان بأنه «عالي الهمة» دون أن تكون له علاقة طيبة بإقليم الرحامنة، الذين ضربوا حصارا عليه في منطقتهم، وعندما بدأ السلطان الموصوف بعالي الهمة هناك، ببناء قصر له في الرحامنة، منعوه وهدموا كل ما بناه، قبل أن ينقذه سكان عبدة، الذين أكرموا وعززوه..

الأخبار الأولى للحرية الرمضانية (...) جاءتنا من مالي، حيث تم اختيار السيد فؤاد عالي الهمة «شخصية عام 2025»، اعترافا بمساره الوطني المتميز وإسهاماته الفعالة في خدمة قضايا البلاد، وإشادة بأخلاقه الرفيعة ونهجه الهادئ. لقد الآن «كلو تمام» كما يقول أصحاب العُثَال (...) ونحن معكم قلبا وقالبا، خصوصا بحكم أن الهمة لا يمارس السياسة بمعناها الحزبي الضيق، لكن ما أثار انتباه المهتمين، هو أنه مع أذان المغرب من نفس اليوم (...). جاءتنا البيضة في الطاس التي تصاحب كل حرية (...). عبر موقع «برلمان» الذي قدم قراءة لمسار حزب الأصالة والمعاصرة لحظة مغادرة عالي الهمة للحزب عام 2011، تقرير تمت عنونته بـ: «ماذا لو عاد فؤاد عالي الهمة إلى قيادة حزب الأصالة والمعاصرة؟»، ثم التنويه بالبعث والتنزيل بما تبقى من العباد (...) إلى خلاصة التقرير بالإشارة إلى العارفين بخبايا الحقول (...). الذين كلهم يعتبرون أن السي الهمة خير المؤهلين لتجديد النخب وضخ دماء جديدة وإعادة بناء الحزب على أسس ديمقراطية وشفافة، بل وقيادته نحو رئاسة الحكومة المقبلة، وأن لا مانعا قانونيا يمنع مغادرة منصب مستشار ملكي لتولي قيادة الحزب والحكومة.. تسريبات حقيقية، أم تخريفات رمضانية (...). كيفما كان الحال، قد تعود بنا إلى بداية دجنبر الماضي، لنذكر ما صرح به بن كيران خلال لقاء تواصلتي بجهة الشرق: «لعل الهمة حاليا يدير السياسة من وراء حجاب.. الله أعلم، إيلا وقرنا مزيان..». تصريح رأى فيه أولاد الناس (...) إسقاطا على الحدود الحقيقية بين مسرح السياسة وبين مسرح الواقع.

وما دمنا من باب التذكير في أيام الذكر (...)، ولعل الذكرى تنفع المؤمنين (...). فالسيد عالي الهمة، وهو يقتعد اليوم اللوج العالي، سبق له لما بدأ في السنوات الأولى من حكم محمد السادس، وهو يضع القواعد الأولى للنظام الجديد، وأسس بمبادرة منه للاجتماعات التي ضمت أقطابا من اليسار الذين كانوا يوشوشون لنا بأنهم متعطشون للديمقراطية، وأسسوا ما أسموه «حركة لكل الديمقراطيين»، مستنجدين بالجنرال دوغول في إطلاق حركتهم يوم إطلاق دوغول لحركته، ونحن في مجال السبق إلى التشبيه بالآخرين لا يضاهينا أحد (...). آنذاك.. آنذاك.. تحلى السي فؤاد عالي الهمة بشجاعة استثنائية وهو يواجه الموت البطيء لـ«حركة لكل الديمقراطيين» التي دخل أقطابها للحكومة، لكن وفي آخر المشوار، لم يحكموا شيئا.. ولا نفذوا بندا من بنود أي ديمقراطية كانت.

هل يعود المغرب لزمان
الكنوقراط بعد الانتخابات؟

الرباط. الأسبوع

رئاسة الحكومة المقبلة بعد تنحي أخنوش بضغوط عليا للابتعاد عن المشهد السياسي. فسيناريو الاعتماد على الكنوقراط ما بعد الانتخابات المقبلة 2026، قد يحصل بنسبة كبيرة، مثل ما حصل مع زعيم الاتحاد الاشتراكي في انتخابات 2002 عبد الرحمان اليوسفي، الذي وجد نفسه خارج رئاسة الحكومة بعد تعيين إدريس جطو، الرجل الكنوقراطي الذي ترأس الحكومة عوض اليوسفي، الذي كان يراهن عليه اليسار للقيام بإصلاحات سياسية والوصول إلى ملكية برلمانية تعطي لرئيس الحكومة صلاحيات واسعة، لكن خيار الدولة كان هو العودة إلى

في ظل التراكبات الدولية والأحداث المتسارعة في العالم والصراعات السياسية بين الدول، وتحديات المغرب على الصعيدين الإقليمي والدولي وسعيه نحو طي ملف الصحراء المغربية وإقامة الحكم الذاتي في الإقليم الجنوبية، يبدو أن حتمي الانتخابات وسباق الأحزاب السياسية سوف يصطدم بخيار لم يخطر على بال الفاعلين السياسيين، الذين يرغبون في

أخنوش يطبق خطة لقجع مع الشوكي

الرباط. الأسبوع

لكي يكون زعيما حرا، إلا أنه يبقى تحت يد أخنوش، الذي لا زال الرئيس الفعلي للحزب ويتحكم في تحركاته وخرجاته، بعدما أرسله إلى الدخلة والأقاليم الجنوبية لإطفاء غضب التجمعيين من كاتبة الدولة للصيد البحري، بسبب قراراتها التي أثارت استياء المنتخبين الصحراويين ومهنيي قطاع الصيد.

لهذا يرى بعض المحللين ونشطاء مواقع التواصل، أن الشوكي سيظل تحت جلياب أخنوش، وسيتحرك وفق تعليماته في الساحة السياسية مثل رئيس فريق نهضة بركان حكيم بن عبد الله، الذي لا يتعاقد مع المدربين ولا اللاعبين إلا بعد استشارة لقجع الذي يبقى الرئيس الفعلي للنادي.

يبدو أن الفريق البرلماني لحزب التجمع الوطني للأحرار، والذي يقوده محمد الشوكي، الرئيس الجديد للحزب، المعين من قبل عزيز أخنوش، يبدو أنه يسير بخطة فريق نهضة بركان الذي يسيره فوزي لقجع من العاصمة الرباط، وهذا معلوم لدى العموم خاصة وأن الفريق يتوفر على موارد مالية ضخمة يقارع بها أكبر الأندية الإفريقية. فرغم اختيار محمد الشوكي على رأس الحزب الإداري الأول في البلاد، والذي يطمح

احتقان في وزارة بايتاس

الرباط. الأسبوع

في مختلف الأقسام. وانتقدت النقابة المستقلة لموظفات وموظفي قطاع العلاقات مع البرلمان، صمت الوزير المنتدب مصطفى بايتاس، حول ما يحصل داخل وزارته من إجراءات تأديبية، والتي أثارت العديد من التساؤلات حول مبرراتها وخلفياتها، واعتبرت أن المرحلة الأخيرة شهدت تراجعا عن مناخ الشراكة الإيجابية الذي طبع العلاقة بين النقابة والوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، رافضة «السلوكات الإدارية التي تستهدف ترهيب الموظفين وضرب السلم الاجتماعي داخل القطاع».

وصل الاحتقان إلى وزارة مصطفى بايتاس، المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، بسبب إجراءات إدارية واستفسارات شملت مجموعة من الموظفين من بين النقابيين. وحملت جهات نقابية المسؤولية للكتاب العام الجديد شفيق الوذغيري، المنتمي لحزب الأحرار، والذي اتخذ مجموعة من الإجراءات التأديبية بواسطة المسؤولين الإداريين في حق الموظفين، مما خلق استياء عاما في صفوف الموظفين

منطق التعيين والتحكم في السلطة التنفيذية والحفاظ على دورها في المشهد السياسي من خلال ضبط المجال وعدم إتاحة الفرص للأحزاب للخروج عن الدائرة المحددة. اليوم، نفس الأوضاع ونفس الظروف السياسية.. بحيث أصبحت جميع الأحزاب في كنف الدولة، ولا أحد من الأحزاب قادر أو له رغبة في مواجهة الدولة والترافع من أجل الإصلاحات الدستورية الجديدة، أو المطالبة بإصلاحات دستورية جديدة، فجل الأحزاب تسعى لكي تكون متواجدة في الحكومة المقبلة، بينما تطمح أحزاب أخرى، بحكم قربها من دوائر القرار، للظفر برئاسة الحكومة المقبلة والحصول على حقائب وزارية أكثر، مستغلة الصدمة التي يعيشها حزب التجمع الوطني للأحرار، الذي تشير المؤشرات إلى إمكانية إزاحته من قيادة الحكومة المقبلة وتراجع دوره داخل المشهد السياسي، خاصة بعد تعيين رئيس جديد لا يتمتع بالشعبية الكبيرة داخل الحزب ويبقى مجرد رئيس لتدبير مرحلة انتقالية.

وأمام هذا الوضع السياسي، من الممكن أن تلجأ الدولة لاختيار رجل تكنوقراطي لرئاسة الحكومة المقبلة، وفسح المجال أمام جميع الأحزاب للمشاركة في تشكيلتها ودفع أحد أحزاب التحالف الحكومي حاليا إلى المعارضة، وفق خريطة تعيد ترتيب المشهد السياسي وتخلق توازنات بين الأغلبية والمعارضة، لا سيما وأن هناك تحديات ورهانات كبيرة وانتظارات وموندبال 2030، مما قد يدفع بالدولة إلى تكوين حكومة من أربعة أو خمسة أحزاب، لإرضاء قيادات الأحزاب.

الرباج.. «ها العار عطيووني التيقار»

الرباط. الأسبوع

في كل مرة يخرج الوزير السابق عزيز الرباج، بتدوينة أو بيان عبر صفحته الرسمية بمواقع التواصل الاجتماعي، لتكذيب بعض الأخبار المرتبطة بفترة استوزاره أو التحاقه بمنصب ما أو ترشحه للانتخابات.

وقد خرج الرباج ببلاغ ينفي فيه خبر انضمامه لحزب الاستقلال أو التواصل معه من أجل الترشح للانتخابات المقبلة، قائلا: «على إثر ما نشرته بعض المنابر الإعلامية والصفحات الإلكترونية مؤخرا من إشاعة مغرصة تفيد بوجود تواصل بيني وبين حزب الاستقلال بخصوص الترشح للانتخابات المقبلة، أؤكد للرأي العام أنني لا أعلم لي بهذا الأمر إطلاقا، ولم يسبق لي التواصل مع قيادته أو أي حزب آخر في هذا الشأن، وأن ما تم تداوله مجرد افتراء لا أساس له من الصحة».

وكان الرباج قد أكد لـ«الأسبوع» في حوار صحفي مع الزميل سعيد الريحاني، أنه اعتزل العمل السياسي نهائيا، من داخل الأحزاب، مؤكدا توجهه نحو المبادرات المدنية (...).



الرباج

كواليس الأخبار

أحدث
الأضواء

بقلم سعيد الريحاني



تكريم الهمة.. «القوة الصامتة» في عهد الملك محمد السادس

سبات عميق، ولكنها استيقظت إما لالتحاق بالركب، أو لتأكيد أحقيتها في الاستمرار، أما الهدف الثاني، فقد كان هو كسر شوكة التمدد الأصولي التي اجتاحت عدة بلدان مشابهة للتجربة المغربية.

الهمة نفسها عانى داخل الحزب، وقد كانت النيران تصوب نحوه من طرف الخصوم، ولم يسجل التاريخ صدور أي بلاغ من حزب الأصالة والمعاصرة لمساندة الهمة، الذي لم يتول مهمة الأمانة العامة، ولكنه كان يدفع الثمن بدل الجميع (...). والمهم أن حكاية الحزب طويت بعودته إلى الدائرة المقربة، بتعيينه مستشارا ملكيا يوم 7 دجنبر 2011. «صديق الملك» هو نفسه رئيس جماعة بن جرير في وقت سابق، خريج المدرسة المولوية، رئيس ديوان ولي العهد سيدي محمد، ورئيس ديوان الملك محمد السادس، والبرلماني، وكاتب الدولة في الداخلية.. كلها صفات جعلته مطلعاً على المطبخ من الداخل والخارج، لذلك لا غرابة أن يسبق خروج الرجل للحياة السياسية من جديد تسجيل حضور كبير في تقديم خطة الحكم الذاتي، التي تشكل اليوم حجر الزاوية في اعتراف المنتظم الدولي بمغربية الصحراء (...).

هي إذن، مسيرة حافلة بالمطبات والتعيينات والتكليفات.. وقد دار الزمان دورته لنناقش من جديد «الجوانب الإيجابية» لظاهرة الهمة، ولم لا مكافأة الرجل على اختيارات صمدت في الزمن، ونجحت في إثبات نفسها كجزء من التجاذبات داخل الدولة، فالحمة مهما كان واحداً من خدام الدولة، لكنه كان طيلة 26 سنة من حكم الملك محمد السادس، قوة صامتة.. فهل حان الوقت للتحرك من جديد بعد أن فشل الخصوم حكومياً وسياسياً واجتماعياً؟ وماذا لو كان الوضع والصمت وصفاً لتجاوز المرحلة (...).

الهمة الذي نادى بمغرب جديد سنة 2008 بعد اكتساح انتخابات 2007، هو نفسه الذي سيخرج من مؤسسات الدولة ليغامر بتجربة حزبية في مواجهة مطبات عاتية، اجتازها بنجاح ولم يغادرها إلا بعد انحراف في المسار، أكد عبر استقالة تاريخية وقعها بخط يده يوم 14 مايو 2011 ووضعها على جدول أعمال المكتب السياسي الذي كان يقوده محمد الشيخ بيد الله.

وقتها كان الهمة قد ضرب عصافيرين بحجر؛ أولهما إنتاج آلة حزبية قادرة على «استفزاز» آليات الوساطة الأخرى للقيام بمهامها، فجّل الأحزاب كانت قد دخلت في

من سائر القيود والمسؤوليات الرسمية حسب البلاغ، ثم تزعم بنفسه تأسيس أكبر حركة سياسية مساندة للملكية في العهد الجديد، وهي «حركة لكل الديمقراطيين»، وقد كانت الحركة مقدمة لاكتساح سياسي صعب جعل المقاعد الثلاثة في الرحامنة تصبح أكبر فريق سياسي بمجلس النواب.. حصل ذلك قبل تأسيس الحزب، وهو الحزب الذي شارك في تأسيسه خصوم «حركة لكل الديمقراطيين»، وخصوم العمل الحزبي، ولكنهم مارسوا تقنية تنظيمية لم تظهر أهدافها إلا فيما بعد، عندما شرعوا ينهشون جل أصحاب «النية» (...).

وأخيراً تحدثت الصحافة عن تكريم فؤاد عالي الهمة، في أكثر من موقع (...). بعد سقوط عزيز أخنوش، وقد كان سقوط رئيس الحكومة متوقعا منذ اليوم الأول، لأن المكلف بمهمة تنتهي فترة انتدابه بمجرد انتهاء مهامه (...). وهكذا عادت الأضواء لتتركز من جديد نحو أحد أقوى خدام النظام، فؤاد عالي الهمة، وهو الرجل الذي اختار في عز صراع القوة الاصطفاف إلى جانب خدام الملكية، ما مكّنه من مجازاة كل كبيرة وصغيرة في عهد الملك محمد السادس حتى الآن.. من كان يجرؤ على الاقتراب في زمن رجال المخابرات الأقوياء ووزير الداخلية الصعب المراس، الراحل إدريس البصري؟ ألم يكن ذلك الزمن زمن الرهانات وقد كان مصير عدة رهانات هو الفشل، والعودة إلى الصف (...).

من «الإنصاف والمصالحة» وتقدير الخمسينية، وقبلهما في العمل السياسي الجماعي المحلي، كان الهمة في كل مرة يجرب وصفة خدمة الدولة، وفي كل مرة كان يحيط به الانتصار والأعداء وما بينهما.. ومع ذلك، كانت للأقدار كلمتها؛ فصديق دراسة الملك خرج من قلب المؤسسات بوجه مكشوف حاملاً في يده بلاغا صادراً عن الديوان الملكي، يوم 7 غشت 2007، وهو البلاغ الذي أوضح أصحابه أن خروج الهمة للانتخابات كان «تلبية لرغبته في الترشح للانتخابات التشريعية لكي يساهم في النهوض بمنطقته، وقد تحرر



الأولى
نجمة
رمضان

كل الأحد
23:30

ضفاف البهجة

كواليس الأخبار

هل يفتح قضاة العدوي ملف الشركات «المحضية»؟

الرباط. الأسبوع

في الوقت الذي تدعو فيه الحكومة المواطنين إلى ترشيد استعمال الماء والكهرباء والتشيف، وترفع شعار ترشيد النفقات في مختلف القطاعات.. ظهرت مؤشرات كشف عنها المجلس الأعلى للحسابات، تتعلق بتبذير المال العام وصرفه في الرفاهية والراحة.

حسب تقارير، فقد شرع المجلس في فتح تحقيقات تتعلق بصرفات تناهز 7 ملايين سنتيم في 13 مؤسسة ومقاولة عمومية، تهم كراء طويل الأمد لسيارات ريفية، بدعوى تقليص كلفة الصيانة أو الشراء، لكن الحقيقة غير ذلك، إذ تكشف الصفقات أن نفس الشركات المحظوظة هي من تحصل على عقود مغرية.



العدوي

ويسعى المجلس الأعلى للحسابات برئاسة زينب العدوي، من خلال هذه التحريات، إلى الوقوف على مدى احترام المؤسسات لقواعد المنافسة الشريفة بين الشركات

المتنافسة والمسااطر المعتمدة في قبول العروض والمعايير، خاصة وأن عملية فتح الأظرفة وقراءة الطلبات تتطلب تكافؤ الفرص وربط الاختيار بتعليق مكتوب

في المحاضر. كما تشمل التحريات والتحقيقات شكايات تقدم بها مقاولون، تتعلق بوجود اختلالات في تدبير النفقات، ومشاركة شركات مرتبطة بأقارب مسؤولين مقابل الحصول على الطلبات، إلى جانب غياب المنافسة بين الشركات في العروض والطلبات المتعلقة بخدمات الحراسة والنظافة والبستنة.

وطرحت هذه التحقيقات التي يقوم بها قضاة المجلس الأعلى للحسابات، سؤالاً مهماً وجوهياً يتعلق بضرورة ربط المسؤولية بالمحاسبة، وإحالة أي اختلال في تدبير المال العام، سواء كان مرتبطاً بصرفات المؤسسات العمومية أو بالمقاولات، على القضاء المختص من أجل مكافحة الفساد والتصدي لأي استغلال للمال العام في أمور بعيدة عن المصلحة العامة أو خارج النظام المسموح به.

المعتمرون ووكالات بدون رخص والوزيرة في «دار غفلون»



عمور

الرباط. الأسبوع

يتعرض العديد من المواطنين الراغبين في قضاء العمرة خلال كل موسم، للنصب من طرف بعض وكالات الأسفار التي لا تحترم الالتزامات وتسقط في اختلالات تنظيمية، وبعض الأحيان تتخلى عن المعتمرين في دول أخرى.

هذا ما حصل لعشرات المغاربة المعتمرين في تركيا، الذين تعرضوا للنصب والاحتيال ووجدوا أنفسهم عالقين بعدما تخلى عنهم مسؤول وكالة الأسفار التي نقلتهم من مراكش، في ظروف مهينة وغير إنسانية، حيث تم إيهامهم في البداية بأن سفرهم إلى تركيا هو مخرج وتسوية لمشكلتهم العالقة، قبل أن يكتشفوا أنهم سقطوا في عملية نصب.

وقد تعرض معتمرون مسنون ونساء للطرد من الفندق الذي نزلوا فيه بعد حضور الشرطة، حيث رفضت الوكالة تحمل الأتعاب ومصاريف الإقامة، مما عرضهم للطرد، بل طلب منهم صاحب الوكالة دفع مبلغ ألفي درهم من أجل حجز رحلة العودة للمغرب، رغم أنهم قاموا بتأدية أكثر من 15 ألف درهم تتضمن كامل المصاريف.

وحسب مصادر مطلعة، فإن الإشكال يكمن في انتهاء الرخص لدى بعض وكالات الأسفار البعيدة عن مراقبة الوزارة الوصية والمندوبيات الجهوية، حيث تشير المعطيات إلى أن مجموع الضحايا يقارب 80 شخصاً، بينما الوكالة قامت ببيع خدمات العمره لأزيد من 300 شخص.

وتسائل هذه الأزمة وزارة السياحة بصفتها الوصية عن وكالات الأسفار التي تنظم رحلات العمره إلى الديار المقدسة، وتطرح تساؤلات كثيرة حول غياب ضمانات قانونية أو مالية من قبل الوزارة تحمي المعتمرين من النصب والاحتيال.

بن كيران يهاجم بوريطة في ملف حقوق الفلسطينيين

الرباط. الأسبوع

حتى جاءت قضية سابع أكتوبر، حيث قامت إسرائيل بالانتقام من خلال ساكنة غزة كلها، ولم تميز بين فصائل المقاومة ولا بين مواطنين عاديين، ودمرت القطاع بكامله، وأكد أن الفلسطينيين حاولوا كل شيء، حاولوا أن يسيروا في اتجاه دولتين كما كان منصوصاً عليه في القرار الأول الصادر عن الأمم المتحدة، لكنه ألغى من قبل الإسرائيليين، وظلت غزة منفصلة وتعرض للحصار

والعدوان
مرات
عديدة،



بوريطة

بن كيران

انتقد عبد الإله بن كيران، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، كلمة وزير الخارجية، ناصر بوريطة، خلال مؤتمر مجلس السلام، والتي صرح فيها بأن المغرب مستعد للقيام ببرنامج عمل لإزالة التطرف بهدف مكافحة خطاب الكراهية وتعزيز التسامح والتعايش في قطاع غزة، مما يعطي تأويلات نصب في مصلحة الاحتلال الإسرائيلي والتراجع عن المقاومة. وقال بن كيران عبر صفحته الرسمية بمواقع التواصل الاجتماعي، أن الفلسطينيين عانوا معها مصائب لا تتخيل، من نكبة 1948 إلى حرب 1967 إلى مختلف المراحل المعروفة، وأن غزة عانت الويلات خصوصاً في السنوات الأخيرة، وبقيت منفصلة تحت الحصار تتعرض لاعتداءات عديدة من قبل إسرائيل،

مضيفاً أن تصريح بوريطة سيفهمه عامة الناس بأنه انحياز للإسرائيليين ويهدف لإقناع الفلسطينيين بأن يقلعوا عن معاداة الصهاينة وعن اعتبارهم أعداء لهم، وإذا كان يهدف لإقناع الإسرائيليين بهذا المنطق، سيظهر جيداً.

واعتبر بن كيران أنه من الصعب إقناع الفلسطينيين برفض مقاربة «حماس»، لأنها حركة مقاومة بعيدة عن الإرهاب، تقاوم من أجل الأرض، متسائلاً: كيف ستقنع الأطفال الذين فقدوا آباءهم وأمهاتهم وأجزاء من أجسادهم، والأسر التي محيت من الحالة المدنية، والجوع الذي عاناه الناس ولا يزالون، والبرد والأمطار والبيوت التي هدمت؟

إن الأجداد والمفروض هو إقناع رئيس الولايات المتحدة بأن ترجع الحقوق إلى أصحابها، وأن يتمتع الفلسطينيون بحقوقهم في أرضهم، أما العمل على برنامج للفلسطينيين حتى لا يكرهوا من قتلهم، فهذا غير مقبول، يقول بن كيران.

الصيدلة يرفضون توجيهات مجلس المنافسة في بيع الدواء

الرباط. الأسبوع

التعامل معها، وقالت أن فتح الرأسمال من شأنه إدخال المستثمر ضمن البنية التقريرية للصيدلية، ما قد يغير من طبيعة اتخاذ القرار الاستراتيجي وينتقل بالنموذج من المسؤولية المهنية الكاملة إلى اعتبارات مالية وربحية، مشيرة إلى أن إدخال رساميل خارجية لا يصلح النموذج بقدر ما يغير بنيته الرأسمالية.

ونبهت النقابة إلى المخاطر البنيوية المحتملة لفتح الرأسمال، من بينها تركيز السوق تدريجياً، وبروز سلاسل مهيمنة، وارتفاع الضغط على الصيدليات المستقلة، إضافة إلى إعادة التمرکز في المناطق الحضرية الأكثر ربحية، وتهميش المناطق القروية.

مقترن بقواعد صارمة تضمن الاستقلالية المهنية للصيدلية، معتبراً أن الحل لا يكمن فقط في مراجعة الأثمان، بل في تنويع مهام الصيدلي لتشمل خدمات موازية، مثل التلقيح ومتابعة الأمراض المزمنة، وفتح الرأسمال بضوابط تمنع الاحتكار وتضارب المصالح، مشيراً إلى أن المنظومة الحالية تقوم على تحديد الأسعار وتعتمد على مقارنة المغرب بدول ذات دخل قومي يفوقه بكثير كالسعودية وتركيا وإسبانيا.

من جهتها، رفضت الكونفدرالية الوطنية لنقابات صيدلة المغرب، توصيات مجلس المنافسة المتعلقة بفتح رأسمال الصيدليات ودخول المستثمرين وتحرير نظام السلاسل، معتبرة هذه المقترحات تحولاً عميقاً في الصيدلية المغربية لا يمكن

برزت أزمة جديدة في قطاع الصيدلة بسبب العديد من المشاكل المترابطة، لا سيما بعدما دعا مجلس المنافسة إلى فتح المجال أمام المستثمرين ومراجعة المرسوم المتعلق بتحديد أثمان الأدوية لمعالجة الاختلالات البنيوية.

وأوصى المجلس الذي يترأسه أحمد رحو، بالفتح المؤطر والتدريجي للاحتكار القائم على مستوى امتلاك الصيدليات بالمغرب، وتمكين المستثمرين الخواص من المساهمة في رأسمال الصيدليات والسماح بإحداث شبكات أو سلاسل صيدلية في إطار منظم

موظفو وكالة التنمية الاجتماعية يحتجون ضد الوزيرة بنيجي

الرباط. الأسبوع

قرر المكتب الوطني للنقابة الوطنية لوكالة التنمية الاجتماعية، التصعيد أمام وزيرة التضامن والأسرة نعيمة بنيجي، بسبب تدهور الأوضاع المهنية والاجتماعية داخل المؤسسة وفشل الحوار القطاعي. وقالت النقابة - في بلاغها بهذا الخصوص - أن الموظفين يعانون من ظروف صعبة بسبب تأخر صرف المستحقات المالية والترقيات برسم سنتي 2024 و2025، وتجميد بعض الملفات الإدارية، والتأخر في صرف تعويضات التنقل.

واعتبرت النقابة أن الوكالة تعيش على وقع اختلالات تدبيرية في الموارد البشرية، في ظل غياب مقاربة تشاركية واضحة في اتخاذ القرارات ذات الصلة بالوضعية الإدارية والمهنية للموظفين، وانتقدت عدم احترام الإدارة للالتزامات المتفق عليها في إطار الحوار الاجتماعي وتفعيل قرارات الأجهزة التقريرية، محملة المسؤولية للوزيرة بصفتها المسؤولة عن تنفيذ قرارات المجلس الإداري.



بنيجي

كواليس الأخبار

ما خفي

تحوّلت الحرب الصامتة بين الحيتان العقارية بالدار البيضاء، إلى مواجهات مفتوحة (..) عقب إطلاق مزايمة عمومية لتفويت قطعة أرضية بقيمة افتتاحية بلغت 3 ملايين و600 مليون سنتيم، الأرض التي وصفت بالذهبية نظرا لموقعها الاستراتيجي بسبيدي بليوط.. والصفقة تمت بتأشير من الوالي، وتوقيع من العمدة.

بعد تسجيل حضورها في قطاع التعليم الخاص، قامت لالة سكيّنة، ابنة شقيقة الملك، مؤخرا، بدخول مجالي الطب والنقل الحضري، عبر استثمارات مختلفة في هذين القطاعين خلال الأشهر القليلة الماضية.

بعد الخبر الذي نشرته جريدة «الأسبوع» قبل عدة أشهر في ركن «ما خفي»، أكدت مجموعة من المواقع الفرنسية هذه الأيام، طرح قصر الملك محمد السادس للبيع في السوق العقارية الفرنسية، والواقع في بلدة بيتز على بعد 70 كيلومترا من باريس.

بدعم من مستشار يتمتع بعلاقات واسعة (...)، تعمل فرنسا منذ أسابيع على تعزيز التقارب بين صناعتها الدفاعية والسلطات المغربية، وقد أجرى مؤخرا فريق من المديرية العامة للتسليح الفرنسي محادثات مع القوات المسلحة الملكية في الرباط، قد تؤدي إلى تقديم حلول على المدى الطويل (...). وزيادة الاستثمارات الدفاعية الفرنسية بالمغرب، علما أن العلاقات بين البلدين نشطت بشكل كبير في عهد السفير كريستوف لوكورتنييه، الذي هنا المغربية بحلول رمضان.

في أول خروج له بعد تعيينه مندوبا وزاريا مكلفا بحقوق الإنسان، نجح الحبيب بلكوش في تجنب أي «تشويش» غير مرغوب وهو يدعو إلى تقوية النظام الدولي لحقوق الإنسان، على منصة جنيف في الاجتماع 61 لمجلس حقوق الإنسان، المكون من 47 دولة (...).

من بين آخر ما جاء في إبداعات «الحريك» والهجرة إلى أوروبا.. 3 مغاربة تنكروا بزي الخرفان، ودخلوا وسط قطيع غنم في مدينة سبتة، لعبور الحدود..



أخنوش

اليوسفي

بين عبد الرحمان اليوسفي وأخنوش

الحكومة تختتم ولايتها بورطة في موضوع «نقل أموات المسلمين»

الرباط الأسبوع

يلجؤون إلى شركات متخصصة في نقل الأموات مرخص لها من قبل الكنائس أو المعابد اليهودية، حيث تتم عمليات الدفن بشكل مستقل. تراجع الداخلية والحكومة عن قرار إزالة الأسماء الدينية والسماح بكتابة عبارات «لا إله إلا الله محمد رسول الله»، «كل نفس ذائقة الموت»، و«نقل أموات المسلمين» في السيارات، يبرز غياب الحكامة والرؤية الواضحة في التفريق بين الأمور التي لها طابع ديني ومرتبطة بالدين الإسلامي، مثل الوفاة التي ترتبط بالجنائز والصلاة على الهالك وقراءة القرآن والدعاء له، وبين الشؤون الاجتماعية الأخرى. انطلاقا من هذه القضية، على الحكومة أن تفكر كثيرا «مائة تخميمة» قبل أن تقع في مواجهة الرأي العام عبر أي قرار يستهدف بعض الرموز الدينية أو المرتبطة بمشاعر المغاربة عندما يتعلق الأمر بأمور مقدسة في حياتهم، والتي يعتبرونها خطأ أحمر لا يمكن تجاوزه، مما يكشف ضعف التواصل لدى هذه الحكومة في توضيح القرارات أو طرحها للنقاش العمومي، قبل اعتمادها بشكل رسمي قد يؤدي إلى غضب شعبي.

في الجريدة الرسمية عدد 7482 بتاريخ 12 فبراير 2026، والذي نص على إزالة عبارة التوحيد المقدسة لدى المغاربة، وكتابة عبارة «نقل الأموات» فقط مع شريطين أخضرين واسم الجهة المالكة للسيارة، بهدف الحياد الديني، مما أسقط القرار في تناقض كبير، خاصة وأن جميع من تحملهم سيارات الجماعات من أموات المسلمين فقط. والغريب أن وزير الداخلية والصحة لا يعلم أن صاحب فكرة سيارة نقل أموات المسلمين هو الزعيم الاتحادي الراحل عبد الرحمان اليوسفي، الذي اقترح المسألة في فترة الأربعينات في الحي المحمدي بالدار البيضاء، بعدما كان المغاربة يحملون موتاهم فوق أكتافهم أو على الدواب، وذلك حسب مذكرات السياسي مبارك بودرفة، وبالرغم من أن الفكرة جاءت من قيادي يساري، إلا أنها بدعة حسنة ساهمت في تخفيف العبء عن العائلات المغربية وتسهيل عملية نقل الأموات. ومن ناحية أخرى، وحسب العديد من المراقبين، فالمسألة لا علاقة لها بالمغاربة اليهود أو المسيحيين، لأنهم ينقلون موتاهم في سيارات سوداء طويلة وليست بيضاء، ولهم طقوس خاصة بهم وغالبا ما

خلقت وزارتا الداخلية والصحة الحدث خلال هذا الأسبوع، وأثارتا ضجة كبيرة لدى المغاربة في وسائل التواصل الاجتماعي حول موضوع إزالة الشعارات الدينية من سيارات نقل الأموات، وهو القرار الذي رفضه جميع الناس الإسلاميون منهم والحدائيون واليساريون. فقد كشف التراجع عن القرار، عن الارتباك الكبير الذي تعرفه الحكومة التي فقدت البوصلة بعد ضغط الرأي العام، إذ أصبحت تتخذ قرارات فجائية في سنتها الأخيرة لا تعلم عواقبها أو تأثيرها على عموم المواطنين، خاصة عندما يتعلق الأمر بحرمة الموتى وطقوس الجنائز التي تشارك فيها سيارة نقل الأموات أو سيارات الإسعاف، حيث تكون مشاعر الناس متأثرة برحيل قريب والدعاء له بالرحمة والجنة. فالقرار الذي اتخذته الحكومة متمثلة في وزارتي الصحة والداخلية، الذي نشرته

هل يعلم المجلس العلمي ما قاله الإمام مالك حول الصلاة ؟

الرباط الأسبوع



والقيام الطويل، حيث تؤكد الرواية أن الملك حين علم بالامر، اتصل بالشيخ وأمره أن يصلي بـ«القبض» ويطلب كما يشاء، دعما منه للسنة والاختيار الفقهي للشيخ. فالمغاربة منذ تعلمهم للصلاة في الطفولة ومع أجدادهم، ظلوا يصلون بـ«القبض» منذ عقود طويلة حتى أن الملك الحسن الثاني رحمه الله كان يصلي بـ«القبض».

والغريب أن الوزارة والمجلس الجهوي، اعتبرت أن السدل هو الأساس في المذهب المالكي حسب منظورها، في حين هناك آراء لعلماء مغاربة مثل سعيد الكلمي وشيوخ آخرين يؤكدون أن القبض هو المنصوص عليه في كتاب «الموطأ» للإمام مالك، حيث يتضمن روايات في هذا الشأن، منها (438) - حَدَّثَنِي يَحْيَى، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ أَبِي الْمَخَارِقِ النَّصْرِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: مَنْ كَلَّمَ النَّبُوَّةَ: «إِذَا لَمْ نَسْتَحْيِ فَأَفْعَلْ مَا شِئْتَ» وَوَضِعَ الْيَدَيْنِ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْآخَرَى فِي الصَّلَاةِ، يَضَعُ الْيَمْنَى عَلَى الْبُسْرَى، وَتُعْجِلُ الْفَطْرَ، وَالْإِسْتِئْنَاءَ بِالسَّحُورِ)). وحسب بعض الروايات، يحكى أن الوزير التوفيق سبق له أن طلب من الشيخ عمر القزابري خلال ليلة 27 رمضان، أن يصلي بـ«السدل» لكن الشيخ تمسك بسنة «القبض»

خلق المجلس العلمي الجهوي بجهة الدار البيضاء الكثير من الجدل، بسبب نشره وثيقة تتضمن مجموعة من المخالفات المنسوبة إلى أئمة المساجد والقيمين الدينيين، والتي استندت إلى توجيهات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. وتتضمن الوثيقة مجموعة من المخالفات المنسوبة للأئمة، لكن النقطة المثيرة للجدل، تتعلق بضرورة تأدية الصلاة بـ«السدل» عوض «القبض»، أي وضع اليد اليمنى على اليسرى، حيث تم تسجيل 1313 حالة للصلاة بالقبض، عكس ما تطلبه وزارة الأوقاف مؤخرا.



■ بعد عقد من الزمن على العودة

هل بدأ زمن محاولات عرقلة نفوذ المغرب داخل الاتحاد الإفريقي؟

تاريخية، ويبدو أن عقدا من الزمن كاف لتقييم ماذا جنى المغرب من العودة إلى هذا المنتظم الإفريقي كمدى متوسط، ثم بسط التحديات المستقبلية التي تنظر البلاد إليها في القادم من المستقبل. ويهدف هذا الملف إلى طرح بعض التحديات التي تبرز أمام المغرب في علاقته مع الدول الإفريقية.

نقترب من مرور عقد من الزمن على عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي، حيث تم قبوله كدولة عضو من جديد يوم 30 يناير 2017، بعدما انسحب من منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1984، عندما أقدم التكتل القاري على الاعتراف بجهة البوليساريو كدولة عضو، في سابقة

« أعد الملف: سعد الحمري

الحسن الثاني واقعية وصريحة، حيث أنه بعد مرور خمس سنوات من هذا التصريح، كان العالم شاهدا على بداية إعداد منظمة الوحدة الإفريقية للاعتراف بجهة البوليساريو كدولة كاملة العضوية في هذا التكتل القاري، ثم تجميد عضويتها سنة 1982، وبعد ذلك تم قبولها بصفة نهائية كعضو كامل العضوية سنة 1984، وهي السنة التي غادر فيها المغرب المنظمة تاركا المجال فارغا أمام الجبهة والجزائر، ثم عاد إليها مجددا

الموضوع، غير أن ما استوقفني هو تصريح للحسن الثاني، لمخاطبه الأمريكي، حيث قال له: ((قمت بكل شيء منطقي وارتكبت خطأ واحدا فقط، وهو أنني نسيت أن المغرب يقع جغرافيا في إفريقيا حيث لا تسير الأمور وفق المنطق)). كانت هذه نظرة الملك الحسن الثاني للأمور سنة 1976، حيث انتبه إلى أن خطورة الوضع تكمن في وقوع المغرب جغرافيا في إفريقيا، حيث لا شيء يسير وفق المنطق.. فقد كانت نظرة الملك

حول اجتماع دار بين الملك الحسن الثاني ومبعوث وزير الخارجية الأمريكي ألفريد أثورتون، يوم فاتح مارس 1976، أنجز التقرير السفير الأمريكي بالرباط وأرسله يوم ثاني مارس من نفس السنة إلى وزير الخارجية الأمريكي، وكان موضوع الاجتماع هو دراسة تطورات ملف قضية الصحراء ومطالبه الملك الحسن الثاني أمريكا بتقديم الدعم المادي والمعنوي من أجل دعمه في قضية الصحراء. وفي الحقيقة هناك العديد من الوثائق التي تتطرق لهذا

الحسن الثاني: «فعلت كل شيء منطقي ونسيت أن المغرب يقع في إفريقيا حيث لا شيء منطقي»

من خلال البحث في أرشيف وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وقعت على وثيقة عبارة عن تقرير

ملف الأسبوع



صورة من مؤتمر الدار البيضاء
1961 النواة الأولى لمنظمة
الوحدة الإفريقية

تنكرت معظم الدول الإفريقية للمغرب مع العلم أنه كان من المؤسسين لمنظمة الوحدة الإفريقية، وكانت بواذر التأسيس انطلاقاً من مؤتمر الدار البيضاء 1961، الذي جمع دولا عُرفت فيما بعد بـ«مجموعة الدار البيضاء»، التي ضمت مصر وغانا وغينيا ومالي، والمغرب، كما كانت الجزائر حاضرة من خلال ممثلين عن حكومتها المؤقتة، رغم أنها كانت لا تزال في خضم كفاحها من أجل الاستقلال، وقد أُطلق على هذا الاجتماع اسم «مؤتمر الأقطاب الإفريقية»، حيث تم التوصل إلى «ميثاق الدار البيضاء» الذي وضع الأسس الأولى للتعاون الإفريقي.

الانعقاد من الاستعمار بالنسبة للدول الإفريقية، فإن القرن الحادي والعشرين ينبغي أن يكون قرن انتصار الشعوب على آفات التخلف والفقر والإقصاء، ومواجهة العديد من التحديات التي تهدد الاستقرار السياسي في إفريقيا، وتُعيق النمو الاقتصادي والاجتماعي بها، وذلك من خلال التعاون والتضامن بين الشعوب الإفريقية، واحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية.

ومن هنا بدأ عصر المغرب في إفريقيا، حيث ظهرت المملكة كقوة صاعدة في القارة، حيث ربط علاقات اقتصادية مع عدة دول، بل وصل إلى دول شرق وجنوب إفريقيا، كما عمل على عدة جوانب من أجل التمدد في إفريقيا من بينها قوته الناعمة التي وصفت بأنها رائدة في إفريقيا، وهي القائمة على دبلوماسية دينية وسطية، واستثمارات اقتصادية قوية، وتكوين الأئمة، واعتماد

ثقتها في إمكاناتها ومواردها، وفي ما تزخر به من كفاءات بشرية، وشدد على أن «إفريقيا لم تعد قارة مستعمرة، بل قارة حية، وإنها ليست في حاجة لمساعدات إنسانية بقدر حاجتها لشراكات ذات نفع متبادل ولمشاريع التنمية البشرية والاجتماعية»، وأضاف الملك أنه «إذا كان القرن الماضي بمثابة قرن

المملكة صفحة جديدة في علاقاتها مع إفريقيا انطلاقاً من سنة 2017، وكان المنطلق هو تأكيد الملك محمد السادس خلال زيارته لأبيدجان، أن «إفريقيا تحتاج إلى نموذج تنموي جديد، وأن أول العناصر التي يقوم عليها هذا النموذج التنموي هو أن تتخلص إفريقيا من رواسب الماضي، وأن تستعيد

مطلع سنة 2017، بعدما أصبح اسمها الاتحاد الإفريقي. تنكرت معظم الدول الإفريقية للمملكة، مع العلم أن المغرب كان من المؤسسين لمنظمة الوحدة الإفريقية، بل كان هو المبادر لتأسيسها، حيث كانت بواذر تأسيس المنظمة انطلاقاً من مؤتمر الدار البيضاء المنعقد ما بين 4 و7 يناير 1961، الذي جمع دولا عُرفت فيما بعد بـ«مجموعة الدار البيضاء»، والتي ضمت مصر وغانا وغينيا ومالي، بالإضافة إلى المغرب، كما كانت الجزائر حاضرة من خلال ممثلين عن حكومتها المؤقتة، رغم أنها كانت لا تزال في خضم كفاحها من أجل الاستقلال، وقد أُطلق على هذا الاجتماع اسم «مؤتمر الأقطاب الإفريقية»، حيث تم التوصل إلى «ميثاق الدار البيضاء»، الذي وضع الأسس الأولى للتعاون الإفريقي. كان الهدف الرئيسي لهذا الميثاق هو إطلاق مشروع تحرير القارة الإفريقية من الاستعمار، والتخلص من جميع أشكال العنصرية والتمييز العرقي، كما تم التأكيد على أهمية التعاون في مجالات متعددة مثل الاقتصاد، الثقافة، التعليم، الصحة، التقنية، والتنمية الاجتماعية، ويعتبر هذا المؤتمر من أهم المحطات في تاريخ العمل الإفريقي المشترك، حيث يعد من البذور الأولى التي أدت إلى تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية عام 1963.

ورغم ذلك، فإنه مع أول امتحان لمنظمة الوحدة الإفريقية، أثبتت فعلاً أنه في إفريقيا لا شيء منطقي، حيث تنكرت أغلب الدول للمغرب، وأعلنت دعمها للجزائر، التي قدمت شيكات على بياض لعدة حكومات من أجل الاعتراف بالجبهة كدولة عضو كامل العضوية في المنظمة القارية.

من 2017 إلى كأس أمم إفريقيا 2025.. العصر الذهبي للمغرب في إفريقيا

اليوم مر ما يقارب العقد من الزمن على عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي، حيث فتحت

((قمت بكل شيء منطقي وارتكبت خطأ واحداً فقط، وهو أنني نسيت أن المغرب

يقع جغرافياً في إفريقيا حيث لا تسير الأمور وفق المنطق)). كانت هذه نظرة الملك الحسن الثاني للأمور سنة 1976، عندما انتبه إلى أن خطورة الوضع تكمن في وقوع المغرب جغرافياً في إفريقيا، إذ بعد مرور خمس سنوات من هذا التصريح، كان العالم شاهداً على بداية إعداد منظمة الوحدة الإفريقية للاعتراف بجبهة البوليساريو كدولة كاملة العضوية في هذا التكتل القاري، وهو ما تم فعلاً سنة 1984.

ملف الأسبوع



الأطراف الليبية في المغرب في كل من الصخيرات وبوزنيقة، والترتيب الأمني والعسكري، الذي كان التفاوض حوله يجري في القاهرة)).

فهل أصبح المغرب يشكل مصدر إزعاج لمصر؟

يرى البعض أن مصر «تضررت» من المغرب وأنها بدأت في خطة جديدة قائمة على تحالف قوي مع الجزائر من أجل إضعاف قوة المغرب وتمده في إفريقيا، وهو ما اتضح مع تهمين تصريحات الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون من قبل الرئيس المصري، وقد بدا ذلك واضحا خلال كأس إفريقيا، حيث تحالف الإعلام المصري والجزائري من أجل ضرب صورة المغرب، وهناك مؤشر على تحرك مغربي للرد على مصر، من خلال عقد المغرب مع إثيوبيا قبل شهر، وتحديدًا في الثالث عشر والرابع عشر من يناير الماضي، الاجتماع الأول للجنة العسكرية المشتركة المغربية الإثيوبية، وحرص وزير الخارجية ناصر بوريطة على اللقاء بنظيره الإثيوبي جيديون تيموثيوس بأديس أبابا على هامش الدورة العادية الثامنة والأربعين للمجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي.

ومن الواضح جدا أن التحركات الدبلوماسية المغربية، والتي وصلت حد تطوير العلاقات مع إثيوبيا لتصل إلى التعاون العسكري، هو مرتبط أساسا بتحول الموقف المصري، وأن ما يجري الحديث عنه من أن الخلاف بين القاهرة والرباط يقتصر على الأبعاد التجارية، هو مجرد تغطية على واقع خلاف عميق، بعد سياسي وإقليمي، ساهمت مصر في تعميقه من خلال تحول موقفها نحو سياسة الغموض في العلاقة مع المغرب، وبروز مؤشرات قرأها المغرب على أساس أنها نوع من الاصطفاف الخفي ضد مصالحه العليا.

أما جنوب إفريقيا، فقد بدأ تخوفها من المغرب يتجلى في كونه أصبح قوة قارية منافسة لها، حيث تواجه صناعة السيارات في جنوب إفريقيا واحدة من أخطر أزماتها التاريخية، مع تصاعد التحذيرات الصادرة عن مجموعة «فولكسفاغن» الألمانية بشأن مستقبل عملياتها في القارة السمراء، وفي تصريحات وصفت بأنها «ناقوس خطر»، كشفت إدارة العملاق الألماني أن عام 2026 يمثل «سنة الحسم» لاستمرار مصنعها في منطقة كارييغا، ملمحة بشكل غير مسبوق إلى أن الامتيازات التنافسية التي يقدمها المغرب قد تجعله الوجهة البديلة الأبرز للاستثمارات المستقبلية للمجموعة.. فهل نشهد تحركات جماعية إفريقية لمواجهة المغرب؟

مع مطلع سنة 2026، ظهرت عدة مؤشرات على أن تقدم

المغرب صار مصدر إزعاج لعدة دول إفريقية أكثر مما هو

مصدر فخر لها، وقد كانت كأس إفريقيا الأخيرة محكا

حقيقيا، حيث ظهر ذلك من خلال تصرفات بعض البعثات

الإعلامية التي تعمدت الإضرار بصورة المغرب.. فإلى جانب

الجزائر التي تجاهر بعدائها للمغرب، ظهر أن لمصر أيضا

نصيب كبير في محاولة تشويه صورة المغرب، كما برزت

السنغال التي لطالما اعتبرت حليفا تقليديا.

المشترك»، وجاءت الزيارة بالموازاة مع انطلاق المفاوضات السرية بواشنطن حول ملف الحكم الذاتي، فهل أرادت موريتانيا إرسال إشارات للرباط على أنها تعترف بالبوليساريو كدولة قائمة الذات؟ أما مصر، فقد ذكرت تقارير مؤخرا أن هناك توترا ذو خلفية تجارية بين المغرب ومصر، وبسببه تم تأجيل اجتماع اللجنة العليا المشتركة بين البلدين، وقد كتب بلال التليدي في هذا الجانب ما يلي: ((في العلاقات المغربية المصرية، لم يكن التوتر ذو خلفية تجارية يذهب لمدى بعيد؛ فقد كان دائما يطوق بلقاءات تقنية، أو توافقات دبلوماسية، تنهي الخلاف، وتقن ضوابط التعامل في القضايا الإشكالية والفنية المرتبطة بتطبيق اتفاقية أكادير، لكن يبدو أن التوتر التجاري الذي يعيشه البلدان اليوم، هو ليس أكثر من تجل وانعكاس لخلافات عميقة في السياسة والتموقع الإقليمي، وفقدان نقطة الوصل بين وجهات نظر البلدين على مستوى بعض القضايا الإقليمية، وما يوضح ذلك، أن مصر في عهد عبد الفتاح السيسي غادرت بشكل كلي منطقة الوضوح الاستراتيجي في قضية الصحراء المغربية، واختارت الغموض والبقاء في المنطقة الرمادية، مما حدا بالمغرب إلى توسيع علاقاته مع إثيوبيا، والمضي بها إلى أبعاد عسكرية ودفاعية، مما شكل مصدر إزعاج كبير للقاهرة.

وفي الواقع، ثمة أكثر من خلاف إقليمي بين البلدين يفسر التوتر الحاصل على المستوى التجاري، فقد تباينت وجهات نظر البلدين على مستوى الملف الليبي، فانقسم تدبير الملف بين البلدين على قسمين، الترتيب السياسي والمؤسساتي، الذي تولته حوارات

صراحة لم تكن كأس إفريقيا حالة شاذة، بل عكست توجهها بدأت تتبلور ملامحه خلال الأيام الأخيرة، ومن ذلك أن الجزائر بدأت تعمل على إعادة التموضع داخل دول الساحل، حيث نشر موقع «مغرب أنتليجنس» مقالا يشير إلى توصية من المخابرات الخارجية الجزائرية تدعو بلادها إلى ضرورة تطبيع علاقاتها مع الدول التي دخلت معها في صراعات وتوترات، من ضمنها دول الساحل، وذلك من أجل عرقلة التوسع الدبلوماسي المغربي في إفريقيا، كما ذكر نفس الموقع أن جهاز المخابرات الجزائري الخارجي، دعا بلاده إلى ضرورة إعادة العلاقات مع إسبانيا وفرنسا، ويبدو أن توصية المخابرات الجزائرية حملتها الدولة محمل الجد، حيث استقبل الرئيس الجزائري الرئيس النيجري، وتسربت أخبار تفيد بأن الجزائر قدمت لرئيس النيجر خلال زيارته هبة قدرها 50 مليون دولار، إلى جانب استقبال وزير الداخلية الفرنسي، وبذلك تبدو هذه التحركات الجزائرية كرقصة الديك المذبوح، ولكن لا أحد يعلم ما قد يحصل مستقبلا، حيث أن دوام الحال من المحال.

أما موريتانيا، فقد بدأ الحديث بقوة عن ضرورة تسوية وضعية الكويرة لصالحها، كما حصل خلال يوم الإثنين الماضي مستجد أظهر أن العلاقة بين المغرب وموريتانيا ليست على ما يرام.. فقد استقبل الرئيس الموريتاني، محمد ولد الشيخ ولد الغزواني، في نواكشوط، وفدا من جبهة البوليساريو بقيادة حمة سلامة، رئيس ما يسمونه «البرلمان الصحراوي»، ووفقا لبيان مقتضب من وكالة أنباء الحركة، فإن «الاجتماع تناول علاقات التعاون والقضايا ذات الاهتمام

نموذج ثقافي جذاب، إذ يركز هذا الحضور على «إمارة المؤمنين» وتعزيز الأمن الروحي، محاربة التطرف، وتشديد البنية التحتية والمساجد في دول إفريقية عدة.

ثم انتقل المغرب بعد ذلك، إلى مرحلة أخرى، تطبعها المشاريع العملاقة القائمة على فكرة أن المغرب سيعتبر بوابة إفريقيا على العالم، وقد بدأ لأجل ذلك الإعداد لمخططات كبرى من بينها خط الغاز النيجيري-المغربي المار عبر عدة بلدان إفريقية مرورا بالمغرب وصولا إلى أوروبا، ثم المخطط العملاق «المبادرة الأطلسية»، وهو تمكين دول الساحل من الولوج إلى المحيط الأطلسي عبر ميناء الداخلة الكبير..

حقيقة كان من نتائج عقد من الزمن من العمل المتواصل، أن أصبح المغرب نموذجا يحتذى به في إفريقيا، حتى أصبحت إفريقيا والعالم كاملا يتحدث عن التقدم الذي حققه، وكان من بعض نتائج هذا النشاط الذي دام مدة عقد من الزمن، سحب البساط من تحت عدة دول وازنة في القارة، أولها الجزائر التي أصبحت دورها في الاتحاد الإفريقي أضعف من المغرب، وقد ثبت ذلك في عدة محطات، لا مجال لذكر تفاصيلها هنا، وفي مرتبة ثانية هناك مصر، هذه الأخيرة التي كانت وما زالت تعتبر قوة إفريقية كبرى، وبسبب نجاحات المغرب الأخيرة التي بفضلها أصبح له إشعاع دولي، جعله يخطف منها المرتبة الأولى في عدد السياح إفريقيا لسنتين متتاليتين، ثم هناك جنوب إفريقيا التي أصبحت ترى أن المغرب قوة إفريقية مزاحمة لها في زعامة القارة، إضافة إلى بعض الدول التي تضررت من صعود نفوذ المغرب، كموريتانيا التي رأت أن ميناء الداخلة سيقضي على اقتصادها، والآن أصبحت ترى أن ميناء الكويرة سيقضي عليها نهائيا.

إلى أين يسير المغرب إفريقيا؟

مع مطلع سنة 2026، ظهرت عدة مؤشرات على أن تقدم المغرب صار مصدر إزعاج لعدة دول إفريقية أكثر مما هو مصدر فخر لها، وقد كانت كأس إفريقيا الأخيرة محكا حقيقيا، حيث ظهر ذلك من خلال تصرفات بعض البعثات الإعلامية التي تعمدت الإضرار بصورة المغرب.. فإلى جانب الجزائر التي تجاهر بعدائها للمغرب، ظهر أن لمصر أيضا نصيب كبير في محاولة تشويه صورة المغرب، كما برزت السنغال التي لطالما اعتبرت حليفا تقليديا.



والله أكبر

عبقرية محمد بين الشرق والغرب



نور الدين الرياحي

لم يقدم عباس محمود العقاد في كتاب «عبقرية محمد» سيرة سردية تقليدية للأحداث التاريخية فقط، بل دراسة تحليلية ونفسية تثبت أن عظمة النبي محمد ﷺ لم تكن مجرد معجزة غيبية، بل كانت «عبقرية بشرية» فذة تجلت في كافة جوانب حياته، مما يجعله أعظم شخصية عرفها التاريخ.

وتميزت محاور العبقرية المحمدية في أن النبي ﷺ امتلك كل مقومات العظمة البشرية الفطرية، من راحة عقل، وصدق، وقوة إرادة، وهي صفات هيأته ليكون وعاءاً للرسالة الخاتمة، كما تجلت في إيمانه المطلق برسالته، وصبره الأسطوري على الأذى، وقدرته على استخدام المنطق والبالغة لتغيير عقائد مجتمع شديد التعصب لوثنيته.

ووضح الكتاب أن حروب النبي ﷺ كانت دفاعية بحتة، واتسمت بابتكار خطط غير مسبقة عند العرب كمعركة «الخنق»، مع حرص شديد وفريد من نوعه على تقليل الخسائر البشرية في صفوف أعدائه قبل أصحابه.

وفي قصة الحباب بن المنذر بن الجموح فيما رواه ابن إسحاق، خير دليل على تسبب حكمة ذوي الاختصاص على دكتاتورية القائد وجعل الأمر شورى بين المؤمنين وتفضيل الرأي الحكيم حيث يروى قول الحباب، يا رسول الله، أرايت هذا المنزل (أمنزلاً) أنزلك الله، ليس لنا أن نتقدمه، ولا نتأخر عنه، أم هو الرأي والحرب والمكيدة؟ قال: بل هو الرأي والحرب والمكيدة، قال: يا رسول الله، ليس هذا المنزل فأنهض بالناس، حتى تأتي أدنى ماء من القوم، فننزلهم، ثم نغور ما وراءه من القلب، ثم نبني عليه حوضاً فنملاه ماء (ثم تقاتل القوم) فنشرب ولا يشربون، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لقد أشرت».

أما العبقرية السياسية، فقد ظهرت براعته في «وثيقة المدينة» التي نظمت التعايش السلمي بين طوائف مختلفة (مسلمين، ويهود، ومشرقيين)، وفي إبرامه للمعاهدات وقراءته العميقة للمستقبل، وأبرزها «صلح الحديبية» الذي كان انتصاراً سياسياً كبيراً رغم رفض أصحابه لظاهرة في البداية.

وبالنسبة للعبقرية الإدارية، فقد امتلك النبي ﷺ ناصيتها بفراصة استثنائية في معرفة معادن الرجال، فكان يوجه كل صحابي للمكان الذي يبدع فيه (خالد للقيادة، وحسان للشعر، ومعاذ للقضاء)، مما بنى دولة قوية بكفاءات متخصصة سبقت مبدأ فصل السلط الذي تتبجح به الديمقراطيات الحديثة.

أما طبائعه الإنسانية والأسرية، فقد كسر العقاد صورة القائد الصارم، ليبزن الجانب الإنساني الدافئ، حيث كان زوجاً يفهم طبائع النساء ويدير بيته بحكمة وعدل، وصديقاً شديد الوفاء لأصحابه وزوجته خديجة حتى بعد وفاتها.

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «جاءت عجوز إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو عندي، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: من أنت؟ قالت: أنا جثامة المزنية، فقال: بل أنت حسانة المزنية، كيف أنتم؟ كيف حالكم؟ كيف كنتم بعدنا؟ قالت: بخير بأبي أنت وأمي يا رسول الله، فلما خرجت قلت: يا رسول الله ثقيل علي هذه العجوز هذا الإقبال؟ فقال: إنها كانت تاتينا زمن خديجة، وإن حُسِنَ العهد من الإيمان» رواه الحاكم.

وليس العقاد وطه حسين وتوفيق الحكيم وغيرهم، وحدهم كمفكرين وكتاب عرب ومسلمين الذين فصلوا هذه العبقرية، فهذا الشاعر والروائي الفرنسي العظيم فيكتور هوغو خلد نظريته للنبي محمد في قصيدة ملحمة بديعة ضمن ديوانه «أسطورة القرون» (La Légende des siècles)، وحملت القصيدة عنوان: «العام التاسع للهجرة» (L'An neuf de l'Hégire)، حيث ركز هوغو على الأيام الأخيرة في حياة النبي، واصفاً إياه بأنه كان يملك هيئة تجعل الأسود تهابه، ومع ذلك كان يحلب شاته، ويخطط ثوبه بنفسه، ويجلس على الأرض مساوياً لنفسه بافقر الناس، وأبرز في قصيدته جانباً من تعاليم النبي لأصحابه قبل وفاته، وكيف كان يوصيهم بالرحمة، والعدل، وعدم الإكراه في الدين، مصوراً إياه كآب رُوحِي حَانٍ ومفكر عميق أدرك أسرار السماء والأرض.

وهذا الفونس دي لامارتين، (المقاييس الثلاثة للعظمة البشرية) في كتابه: «تاريخ تركيا»، وضع ميزاناً عبقرياً لقياس عظمة الرجال، ليختبر به شخصية محمد عليه السلام، وقال: «إذا كانت عظمة الهدف، وقلة الوسائل، والنشائج المذهلة هي المقاييس الثلاثة لعبقرية الإنسان، فمن ذا الذي يجزئ أن يقارن أياً من عظماء التاريخ الحديث بمحمد؟».

وهذا يوهان فولفغانغ فون غوته، الشاعر والفيلسوف الألماني، الذي أُعجب بالإسلام لدرجة أنه ألف ديوانه الشهير: «الديوان الشرقي للمؤلف الغربي».

أبدى انهياراً شديداً بالقرآن الكريم، ورأى في محمد النموذج الأسمى للاتصال بين الخالق والمخلوق.

وجورج برنارد شو: الكاتب الإيرلندي الحائز على جائزة نوبل، قال في كتابه: «الإسلام الأصيل» (The Genuine Islam): «لو تولى رجل مثل محمد طغيان العالم الحديث، لنجح في حل مشاكله بطريقة تجلب له السلام والسعادة.. لقد درست هذا الرجل الرائع، وفي رأيي يجب أن يُدعى منقذ البشرية».

وويل ديورانت، المؤرخ الأمريكي صاحب موسوعة «قصة الحضارة»، والذي استنتج بعد دراسة مستفيضة لتاريخ الأديان والشعوب، أن «محمدًا عليه السلام كان أعظم العظماء أثراً في التاريخ»، لأنه رفع مستوى الحياة الأخلاقية والروحية لأمتة بطريقة لم يسبقه إليها أحد.

هذه الشهادات تؤكد أن الأثر الذي تركه محمد عليه السلام يتجاوز الانتماء الديني ليصبح تراثاً إنسانياً عالمياً يُلهم العقول الباحثة عن الحقيقة والإنصاف.

وأية حقيقة أجل من قوله تعالى في سورة الأنبياء: ((وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين))، رحمة شاملة للإنس والجن، المؤمن والكافر، والكون بأسره صلى الله عليه وسلم.

النموذج الديني المغربي في عالم تتلاطمه الأمواج



عبد الله بوصوف

إن الحديث الذي يتجدد مع بداية كل شهر رمضان حول السدل في الصلاة، أو حول قراءة القرآن برواية ورش أو حفص، ليس نقاشاً ثانوياً أو تفصيلياً كما قد يتوهم البعض، بل هو في عمقه مرتبط بالاختيارات الكبرى التي حسمها المغاربة منذ قرون في ما يتعلق بنمط تدينهم وهويتهم الدينية.

فالنموذج الديني المغربي لم يُفرض يوماً من الخارج، ولم يكن استنساخاً لتجربة جاهزة في المشرق أو غيره، بل كان ثمرة اختيار حر نابع من إرادة جماعية، بلوره المغاربة بأنفسهم استناداً إلى حاجياتهم الاجتماعية والثقافية، وما ينسجم مع خصوصياتهم التاريخية والحضارية. لقد أخضعوا تدينهم لمنطقهم الخاص، وصاغوه وفق رؤيتهم المتوازنة للدين والدنيا.

في الفقه، اختار المغاربة مذهب إمام دار الهجرة، مالك بن أنس، لما يمثله من ارتباط عضوي بعمل أهل المدينة، باعتباره امتداداً عملياً للسنة النبوية؛ فالمدينة المنورة حيث عاش الرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته، شكلت فضاءً حياً لتجسيد السنة قولاً وعملاً، وهو ما اعتبره الإمام مالك تواتراً عملياً يغني عن كثرة الروايات، لذلك اكتفى في كتابه «الموطأ» بعدد محدود من الأحاديث المرفوعة، وأغنى مذهبه بالاعتماد على العمل المستمر لأهل المدينة باعتباره تعبيراً حياً عن الهدي النبوي.

وفي مجال القراءات، اختار المغاربة رواية ورش عن نافع، ارتباطاً أيضاً بالمدينة المنورة، مهبط الوحي وفضاء تشكل الأداء القرآني الأول؛ فقراءة نافع المدني، التي نقلها عنه تلميذه ورش، تمثل امتداداً لذلك الأداء المدني المتوارث، وهو اختيار يعكس وعياً بضرورة الحفاظ على الصلة الرمزية والروحية بالمصدر الأول للتنزيل.

أما في العقيدة، فقد توجه المغاربة نحو مدرسة الإمام أبو الحسن الأشعري، الذي خُبر الجدل الكلامي في العراق، وعاش تجربة الاعتزال أربعين سنة قبل أن يؤسس

رمضان.. بين الإدارة والإرادة

ولعل المفارقة الأكثر دلالة تظهر حين ننظر إلى سلوك نفس الأفراد خارج هذا السياق؛ فمغاربة العالم الذين يشتغلون في بلدان لا تعتمد تربيته خاصة بـرمضان، يصومون في ظروف أحياناً أكثر صعوبة، ومع ذلك يحافظون على نفس مستوى الأداء والالتزام، بل يسعون غالباً إلى تعويض أثر الصيام بمزيد من التنظيم والانضباط. هنا يتضح أن المسألة لا ترتبط بالصيام في حد ذاته، بل بالإطار الذي يمارس داخله.

حين تكون قواعد العمل واضحة، والمسألة قائمة، وثقافة الأداء حاضرة، يصبح الصيام تجربة شخصية لا تؤثر على الواجب المهني، أما حين يغيب هذا الإطار، فإن أي ظرف، ومن ضمنه رمضان، قد يتحول إلى مبرر غير معن للتراخي.

المسألة إذن، ليست في رمضان، بل في كيفية تدبيره داخل الإدارة.. هل نعتبره ظرفاً استثنائياً يخفف فيه العبء إلى حد تعطيل الخدمة، أم فرصة لإعادة الاعتبار لمعنى العمل باعتباره أمانة تتصل مباشرة بحقوق الناس؟ إن خدمة المواطن ليست مجرد إجراء إداري، بل التزاماً أخلاقياً، وحين نربطها بقيم رمضان، كالصدق والصبر والإتقان، تصبح جزء من روح العبادة نفسها، فالموظف الذي ينجز ملفاً في وقته، أو يفتح باب مصلحة في وجه مواطن، إنما يمارس شكلاً من أشكال التقرب إلى الله لا يقل قيمة عن سواء، وبالتالي، فالمشكلة ليست في الإدارة حين تقلص ساعاتها، بل في الإرادة حين تخمد عزيمتها.

في رمضان، لا تتوقف الحياة؛ المرض لا ينتظر، والوثائق الإدارية لا تتأجل، والأجال المسطرية لا تعلق. والمتفوق، في علاقته بالإدارة، لا يعيش على إيقاع الصيام، بل على إيقاع الحاجة. ومن هنا يبدأ السؤال الحقيقي: كيف يمكن لمرفق عمومي أن يبطل، بينما حياة الناس تسرع.

فرمضان، في معناه العميق، ليس استثناءً زمنياً تعطل فيه الأفعال، بل هو لحظة لإعادة ترتيب العلاقة بالعمل نفسه. ففي الوعي الإسلامي، الصيام تربية على الانضباط، وعلى إتقان الأداء في ظروف مختلفة. لذلك، لم يكن هذا الشهر، على امتداد التاريخ، زمن خمول، بل كان دائماً زمن تركيز وسمو.

غير أن ما يلاحظ في بعض المرافق هو انزلاق هادئ، حيث يتحول تقليص ساعات العمل تدريجياً إلى تقليص في الجهد، وفي كثير من الأحيان إلى تعليق غير معن لبعض الخدمات.. ملفات ترحل إلى ما بعد رمضان، ومواعيد تؤجل إلى ما بعد العيد، وكأننا أمام شهر خارج الزمن الإداري، وهنا لا يتعلق الأمر طبعاً بنقد أشخاص بعينهم بقدر ما هو مسالة لثقافة إدارية ترسخت مع الوقت.

صحيح أن الصيام يغير الإيقاع البيولوجي والنفسي، ويؤثر على الطاقة والتركيز، وهو ما أخذته الإدارة بعين الاعتبار حين قلصت ساعات العمل، لكن هذا التكيف يفترض، منطقياً، رفع مستوى النجاعة داخل الزمن المتاح، لا العكس؛ فالوقت حين يصبح أقل، ينبغي أن يصبح أثمن لا أخف وزناً.



عبد الرفيع حمزي



■ ملفات أكثر من الاحتقان في وزارة النقل واللوجستيك

وزارة قيوج.. مؤشرات الفشل في الجو والبر والبحر

تعتبر وزارة النقل واللوجستيك قطاعا اقتصاديا واجتماعيا، استراتيجيا حيويا في الحياة اليومية للمواطنين؛ قطاع يؤمن التنقلات اليومية للأشخاص، وكان لازما أن يكون بوسائط جديدة في النقل الجماعي أكثر سلامة وصديقة للبيئة ومستدامة، كما أنه يؤمن نقل البضائع وطنيا ودوليا كما مختلف المواد الغذائية، مما يجعل قطاع النقل له علاقة مباشرة بتكلفة النقل، وبالتالي الأسعار، كما له علاقة بسلاسل التوريد، النقل الدولي للبضائع والنقل البحري.



الرباط الأسبوع

ضعيفة. هذا جزء من مسؤوليات مديرية الملاحة التجارية، وقد تم فتح منصب التباري ثلاث مرات على هذا المنصب الجد استراتيجي، الذي تخضع قوانينه لمعايير المنظمة العالمية للنقل البحري من حيث الأمن البحري والسلامة البحرية، وله مدونة بحرية، يخضع لافتحاصات دورية من طرف الخبراء الدوليين، وقد فشل إصلاح النقل البحري لسنة 2004 الذي قام به الوزير الاستقلالي الوزير كريم غلاب، وتدرجيا فقد المغرب ما تبقى من أسطوله الوطني في النقل البحري.

العالية في قطاعات جد حساسة واستراتيجية تخضع للمعايير الدولية في قوانينها، وتخضع لافتحاصات دورية من طرف الخبراء الدوليين. النقل البحري قطاع عالمي جد استراتيجي معني بالمبادرة الملكية في المحيط الأطلسي، ميناء الداخلة، لتقوية البعد الإفريقي من خلال إحداث الأسطول المغربي للبواخر الجديدة، بالبحث عن شركات مغربية ستستثمر في هذا القطاع، بدل منح التراخيص للشركات الأجنبية التي تعاقب مغاربة العالم بأسعار جد مرتفعة وخدمات

فأين كان المفتش العام للوزارة القادم من وزارة التجهيز والماء طيلة كل هذه السنوات؟ وهل سيتم تفعيل ربط المسؤولية بالمحاسبة؟ للعلم، فالمفتش العام الذي لا يفتش أي شيء، قام بصفقة للتدقيق والافتحاص، أعقبها بطلب سند للتدقيق والافتحاص، أنجزت التدقيق والافتحاص ولم تطل المحاسبة وربط المسؤولية بالمحاسبة أي مسؤول مركزي داخل مديريات وزارة النقل واللوجستيك المتعددة. بالعكس، يتم محاربة الناجحين والكفاءات الهندسية المغربية

رغم صرف أكثر من 10 ملايين درهم في دعم الغازوال للمهنيين، لم يحدث ذلك أي آثار على انخفاض تكلفة النقل والأسعار، نظرا لغياب الحكامة والمراقبة الداخلية كما للشركات المستفيدة من الدعم، وهذا جزء من مسؤوليات مديرية النقل الطرقي التي أسندها الكاتب العام السابق القادم من وزارة التجهيز والماء بمعية الوزير الاستقلالي للاستقلالية «ب. ب.». تقرير المجلس الأعلى للحسابات كان بمثابة صورة قاتمة وكارثية لتدبير قطاع النقل الطرقي للمسافرين والمحطات الطرقية،

تقرير

لكن الوزير قيوح وكاتبه العام السابق كما كاتبه العام الحالي، فضلوا كما كانوا يفضلون تعيين الفاشلين، بعيداً عن الكفاءة والنزاهة والاستحقاق وتكافؤ الفرص التي ينص عليها دستور المملكة، وفضلوا تعيين خريج من إحدى دول الاتحاد السوفياتي سابقاً في منصب مدير النقل الجوي بالنيابة منذ بداية مارس 2025، يتم التمديد له كل ثلاثة أشهر ليستفيد من الامتيازات، وتضيع تنمية شركة «لارام» التي يتحمل مسؤولية كبيرة في تنميتها وتنمية وجهة المغرب سياحياً كما المساهمة في إشعاع المملكة قارياً وعالمياً في النقل الجوي.

أين ربط المسؤولية بالمحاسبة؟ وأين التداول على مناصب المسؤولية الجد استراتيجية يا حزب «أمولا نوبا»؟

لماذا إهانة الكفاءات الهندسية الوطنية العالية، عالية السقف في الإنجاز لتحلق طائرات «لارام» عالية في السماء استعداداً للموتديال؟

هل سيمتلك رئيس الحكومة الشجاعة لفتح تحقيق في ما يجري داخل المديرية العامة للطيران المدني ومديرية النقل الجوي بتعيين لجنة مستقلة للتحقيق؟ خاصة وأن المديرية العامة للطيران المدني كان لا بد أن تكون وكالة مغربية مستقلة للطيران المدني على غرار كل الدول في العالم التي لها هيئات ووزارات خاصة بالنقل الجوي والطيران المدني.

من يقاوم كل الكفاءات والإصلاحات والمزيد من النجاحات؟ هم شبكة منفعية ذات مصالح مشتركة ضيقة، ولماذا لم يقل رئيس الحكومة المدير العام للطيران المدني، خريج من إحدى دول الاتحاد السوفياتي سابقاً، تبعاً لرسالة الإقالة التي توصل بها موقعة من الوزير الذي عينه في أكبر خطأ ارتكبه منذ بداية تعيينه كوزير للنقل واللوجستيك؟ من اقترح عليه هذا الاسم؟ لماذا تحتفظ مسؤولية داخل كتابة رئاسة الحكومة برسالة الإغفاء؟ وللعلم فالمسؤولية كانت تعمل داخل المكتب الوطني للمطارات، وهو حلقة أخرى داخل منظومة الطيران المدني التي تشرف المديرية العامة للطيران المدني على تنميتها ومراقبتها. تتشابك المصالح في عاصمة الأنوار؟

وأي صفة إدارية رجع بها الكاتب العام السابق إلى وزارة النقل واللوجستيك، بعد إحقاقه بوزارته الأصلية في التجهيز والماء، حيث لا مكان لأصحاب تخصص «الإحصائيات»، أم أن وزارة النقل واللوجستيك ملحقه خاصة لمن لا نجاح لهم؟ هل لحماية شبكة المسؤولين الذين أشرف على تعيينهم وهم فاشلون؟

النقل البحري قطاع عالمي جد استراتيجي معني بالمبادرة الملكية في المحيط الأطلسي، ميناء الداخلة، لتقوية البعد الإفريقي من خلال إحداث الأسطول المغربي للبواخر الجديدة، بالبحث عن شركات مغربية ستستثمر في هذا القطاع، بدل منح التراخيص للشركات الأجنبية التي تعاقب مغاربة العالم بأسعار جد مرتفعة وخدمات ضعيفة. هذا جزء من مسؤوليات مديرية الملاحة التجارية، وقد تم فتح منصب التباري ثلاث مرات على هذا المنصب الجد استراتيجي.

حوار اجتماعي، لا خدمات الأعمال الاجتماعية منذ سنة 2021 حتى اليوم.. إنه ظلم عظيم، وأمر يتطلب فتح تحقيق برلماني في شأنه، مسكوت عنه من طرف الكاتب العام السابق والكاتب العام الحالي بريتيل، اللذان كانا يتحملان مسؤوليات داخل المديرية العامة للطيران المدني، الأول تمت إقالته، والثاني أقيل من منصب رئيس قسم الشؤون الإدارية والقانونية، وبعد سنوات «أحدثت» له مديرية الشؤون الإدارية والقانونية لتدبير الموارد البشرية والمالية سنة 2021، مسؤول عن عدم ترقية الموظفين وصناعة الاحتقان، خاصة بعد حذف قسم الشؤون الإدارية والقانونية ومصلحة تدبير الموارد البشرية من المديرية العامة للطيران المدني سنة 2021، بدل وضع هيكلية جديدة تتسع للجميع وتحفز الموظفين والأطر والكفاءات.

للعلم، فالمديرية العامة للطيران المدني تتوفر على ميزانية الدولة ذات التدبير المستقل، تقدر بالملايير سنوياً، تصرف لأهداف واضحة، ألحقت بمديرية الدراسات بمقر الوزارة بأكدال سنة 2025، وهي سابقة تاريخية، فماذا تحقق من صرف هذه الميزانية العملاقة وكل الموظفين والمهندسين العاملين بالمديرية العامة للطيران المدني «يتعشون باللفت»؟

تم فتح التباري على منصب مدير النقل الجوي مرتين، نهاية فبراير ونهاية دجنبر 2025، وشارك في التباري عليه مهندسون مغاربة كبار، ببرامج تنموية للنقل الجوي ستقذف طائرات «لارام»، من وضعيتها المتردية حالياً، بأفكار جديدة وبرامج جديدة وأهداف استراتيجية جد طموحة، كما تم إنقاذ «لارام» بعد 2008، وهو تاريخ إحداث مديرية النقل الجوي وتحققت فيها لأول مرة في التاريخ منجزات حصرية وتاريخية.

ثمان مجالات تخضع للافتحاص الدولي، تدرج ضمن ملحقات «OACI / ICAO» وعددها تسعة عشر تنطبق على كل دول العالم في مجال النقل الجوي والطيران المدني. إن مسلسل محاربة الكفاءات الهندسية الوطنية داخل كل المديرات التابعة للمديرية العامة للطيران المدني، بدء تحديداً سنة 2012 واستمر حتى اليوم، في حسابات سياسية وإيديولوجية جد ضيقة كذريعة للتعيين في مناصب جد استراتيجية بمنطق الولاء الحزبي بعيداً عن الكفاءة والتدرج المهني وسجل المنجزات، لذلك تم تدمير دليل المناصب والكفاءات «REC»، وأصبحت مناصب المسؤولية تمنح كماًؤونية للنقل، وهو ريع إداري انضاف إلى مظاهر الريع المعروفة في قطاع النقل.

اليوم، أكثر من 41 مهندساً كبيراً، مفتشين ومسؤولين، غادروا أسوار مديريات المديرية العامة للطيران المدني، لتفريغها، لفائدة استمرار وجوه قديمة بلا قيمة مضافة منذ تاريخ توظيفهم طيلة أكثر من 33 سنة، أطر نالت دبلوماتها في دول الاتحاد السوفياتي سابقاً.. فمن يتحمل مسؤولية محاربة الكفاءات الهندسية المغربية الناجحة في قطاع سيادي والسكوت عن هذا المسلسل الرهيب؟

كفاءات قليلة جداً في المغرب، وتطالب المنظمة العالمية للطيران المدني بتطوير كفاءاتها عالمياً وكفاءات المهندسين والمهندسين المفتشين للطائرات والمطارات وأجهزة الاتصالات والملاحة الجوية، وهي مسؤوليات جسيمة يتحملونها دون نظام أساسي وتحفيزات ووسائل لوجستكية في تنقلاتهم اليومية صوب المدن المغربية التي توجد بها المطارات. والباقون داخل مديريات المديرية العامة للطيران المدني، يعانون في صمت: لا ترقية، لا تكوينات، لا تحفيزات، لا سيارات المهام، لا

نمط آخر للنقل، هو النقل الجوي، قطاع علمي، تقني، عالمي، جد استراتيجي وحساس، تتحمل مسؤولية تدبيره مديرية النقل الجوي وتنمية النقل الجوي، وخاصة الشركة الملكية للخطوط الجوية أولاً/ شركة رافعة للعلم المغربي عالمياً، التابعة للمديرية العامة للطيران المدني، والتي تتبع لها أيضاً مديرية الملاحة الجوية «الأمن الجوي والسلامة الجوية للطائرات المدنية».

يخضع المغرب عبر المديرية العامة للطيران المدني دورياً لافتحاص السلامة الجوية، كما افتحاص الأمن الجوي؛ افتحاصات دولية جد دقيقة ونتائجها جد حساسة، وفي السنة الماضية تم تأجيل افتحاص الأمن الجوي مرتين، ما يعني ضعف الاستعدادات وغياب المنجزات، وقد أصبحت مدونة الطيران المدني لسنة 2016 جد متجاوزة من حيث التطبيق والمعايير الجديدة للمنظمة العالمية للطيران المدني «OACI / ICAO»، مقرها في كندا، كما أن حوالي 75 نصاً تطبيقياً لم يتم صياغتها واعتمادها رسمياً.

إنه الفشل الذريع في التشريع، والتشريع مجال «LEG» من

يخضع المغرب عبر المديرية العامة للطيران المدني دورياً لافتحاص السلامة الجوية، كما افتحاص الأمن الجوي؛ افتحاصات دولية جد دقيقة ونتائجها جد حساسة، وفي السنة الماضية تم تأجيل افتحاص الأمن الجوي مرتين، ما يعني ضعف الاستعدادات وغياب المنجزات، وقد أصبحت مدونة الطيران المدني لسنة 2016 جد متجاوزة من حيث التطبيق والمعايير الجديدة للمنظمة العالمية للطيران المدني «OACI / ICAO»، كما أن حوالي 75 نصاً تطبيقياً لم يتم صياغتها واعتمادها رسمياً.

الرباط يا حسرة

الجسم اليساري المشتت في العاصمة

هل ينجح في خلخلة المشهد الحزبي؟

ونحن على أبواب الانتخابات، هل ينجح اليسار في خلخلة المشهد الحزبي في العاصمة، ويرزع الحاليين المترشحين على كل المجالس، ويخلق المفاجأة بتكثله في قطب رياضي الأضلع هو البارز في المعارضة ومن أحزاب؟

إن الظرفية السياسية في العاصمة، غير مواتية لأي تحرك كنفها كان من أحزاب استهلت كل طاقاتها وتجاربها، وفي وقت لا يخفي الناخبون سخطهم على الأحزاب الحاكمة والمعارضة، اللهم إلا إذا أبان اليساريون المعارضون عن القطع مع تفريخ الأحزاب من أجل غنائم المناصب والمساعدات والدعم المالي.

وباليت يعود فكر أحزاب يسار الستينات والسبعينات والثمانينات.. وكان مقرها واحد في المدينة العتيقة مع الطبقات الشعبية، أما الآن، فقد غادرت تلك المناطق الشعبية إلى أحياء بورجوازية، فوقع شرخ بينها وبين الطبقات الكادحة.



الموحد، المكون من 3 أحزاب بالرغم من محدودية تمثيله في المجالس الجماعية، لكن صوته حاضر للتعبير عن قضايا شعبية، وكثيرا ما يلجأ إلى الإعلام عندما يجد الأذان الصماء لهذا التعبير من طرف المؤسسات الجماعية.

سياسي واحد، بل عاشت تجارب مع الحزب التقليدي، والحزب ذي التوجهات الإسلامية، وحاليا تقودها تيارات فكرية سياسية تمثل الوسط الاجتماعي، واليمين المحافظ، والوسط اليساري، ويعارضها بجدي وللامانة، اليسار

تيار فكري وسياسي، وقوة إعلامية متمكنة من إثارة الانتباه إلى رسائل خطاباته وتدخلاته على المنصات البرلمانية والجماعية والحقوقية.. وهي رسائل ذات وجهين كالعملة النقدية، لا ينسجمان ولا يتشابهان ولكنهما يعززان قيم تلك العملة بشرط أن تكون كاملة مكتملة، غير مشتتة ولا ممزقة ولا تملوها شائبة..

كانت العاصمة قد سلمت ثقتها وسلطاتها إلى يسار قوي ابتداء من الستينات إلى حدود سنة 2015، ومن جماعتها أئنيح رجال الدولة وشاركوا في عدة حكومات بوزارات مهمة، وانتجت رؤساء مجالس جماعية وإقليمية وجهوية، وكانت أسرار تفوقهم كاملة في تجمعهم من أجل تنزيل فكر وسياسة اليسار.. ولو حافظوا على هذا التجمع لتمكنوا من بسط يساريتهم في مدينة الرباط، لكنهم تشتتوا فمزقوا هذا اليسار إلى «حزبات» متشابهة الأهداف، وهذا ما وقع في العاصمة السياسية التي منذ «كعبة اليسار» لم تستقر على فكر

تطور اقتصاد الرباط رهين بسياسات غرفها المهنية

العمرائي ومراقبتها للسير الجماعي، وإرساء قواعد المجال الصحي، وضبطها للتهنية الطرقية والمناطق الخضراء، فإن مجالات حيوية مثل التجارة والصناعة والخدمات وكنوز البحر والمنتوجات التقليدية وتشرف عليها 3 وزارات، اهتمت وقتها ما يصدر منها للخارج وبمعايير صارمة، بينما الاستهلاك الداخلي فلا ضابط ولا حامي لحرمة المواطن على الأقل ليساوى مع الذي خارج الأرض المنتجة في احترام ما يسوق له من بضائع تكون في بعض الأحيان مرفوضة لولوج الأسواق الخارجية وبدون تفسير، وهنا يتجلى دور الغرف المهنية والمجالس الجماعية الضامنة على هذا الحيف، ونحن نخوض في هذه الجزئية وإن كانت تمرر إلينا في الأسواق كما نخضع بغيرها في محلات بيع مختلف المنتوجات، قد تكون فطنة المستهلك حاضرة فيرفضها وقد ينطلي عليه الغدر فيصلي به، وهذا الغدر مرفوض أن يستمر في الرباط المقبلة في القريب على زعامة الاقتصاد القاري بجيزة لقب عاصمة الاقتصاد الإفريقي، نرفض أن تتحول أسواقنا ومعارضنا التجارية لمرآة يرى فيها ومنها الملاحظون الأفارقة نماذج من السلع غير المقبولة لدخول المجال الأوروبي معروضة بدون أي حرج للاستعمال في البلد المصنع أو المنتج، والأولى بالجودة هم المغاربة، وهذا موكل فرضه من الغرف المهنية والمجالس الجماعية وبكل غيرة على سمعة الإنتاج المحلي.. فهل تستوعب الغرف المهنية والمجالس الرباطية تقصيرها في النهوض بالاقتصاد المحلي؟

في المستقبل القريب ستكون العاصمة قبلة للمستثمرين والاقتصاديين ورجال الأعمال الأفارقة، حتى أن بعض الدراسات تتوقع أن تنصدر الاقتصاد الإفريقي ومقره ببرج محمد السادس، ولن يتحقق إلا إذا جعلناه هدفا في سياسات الغرف المهنية، وكلها من رحم الأحزاب.

فأعضاء ومكونات الغرف المهنية متشبعون بالأدوار الواجب توظيفها كإشارات لاستعدادهم وتقبلهم وأحقيتهم لاستقبال الاقتصاد الإفريقي في المدينة التي يمثلون كل شرائح هذا الاقتصاد بها، من تجارة وصناعة وخدمات وصيد بحري وملاحة تجارية وصناعة تقليدية.

فمنذ 4 سنوات خلت على اقتراح احتضان مدينتهم لمقر رئيسي للاقتصاد القاري، ودعم هذا الاقتراح بتشديد أعلى بناية في إفريقيا بـ 55 طابقا، لم تصدر منهم أي مبادرة ولو بالإعلان عن اهتمامهم بالموضوع الذي يتطلب جهودا دبلوماسية من العيار الثقيل وصبر أيوب لاجتياز مطبات المعرفين والمبتزين، وهذا بالطبع ليس من اختصاصات غرفنا، فصلاحياتها متعددة وكلها لدعم وإنعاش وتطوير المهن والدفاع عن المهنيين لإرضاء المستهلكين، وقد ظلت هذه الغرف الخاضعة لمقتضيات الدستور والمؤطرة من الأحزاب، في منأى عن المحاسبة الشعبية والمراقبة الإعلامية والملاحظة السياسية، وهي التي تؤمن التغذية والتأطير للتأطير للرباطيين في إطار سياسي محدد بضمان الجودة والتنوع والتكلفة المناسبة. وإذا كانت الرباط قد نجحت في تنظيمها

حديث العاصمة

ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب

بقلم: بوشعيب الإدريسي



ينص الفصل 7 من الدستور على: «تعمل الأحزاب السياسية على تأطير المواطنين والمواطنات وتكوينهم السياسي وتعزيز انخراطهم في الحياة الوطنية وفي تدبير الشأن العام، وتساهم في التعبير عن إرادة الناخبين»، وهذه الإرادة فوضت لمنتخبي الأحزاب للدود عن برامجها لتنزيل سياستها الاجتماعية والاقتصادية والمالية... إلخ، لتحقيق الإرادة الشعبية والتكفل بمواكبة الرباطيين في المناسبات التي يجتاجون فيها لسند يوفر لهم مبتاهم.

ويؤسفنا ونحن في حضرة العاصمة السياسية والإدارية، أن نضطر قبل حلول أي مناسبة دينية، لدق ناقوس البيضة للمجالس المنتخبة، للتعبير عن إرادة الناخبين في طقوسهم الدينية وتقاليدهم كما أناط بهم النص الدستوري.

هذه الأحزاب ممثلة في المجالس بمرشحيها والناظرين بثقة الرباطيين، هم المكلفون بتأطير وتنظيم وتدبير أمورنا.. وما نحن مقبلون على «عواشر رمضان» ودون شك أنظار العالم الإسلامي شغوفة بتتبع استعدادات عاصمة إمارة المؤمنين لاستقبال «العواشر» بنكهتها المغربية الأصيلة التي تتميز بطقوس خاصة طيلة العشر الأواخر من رمضان الكريم، منها 3 محطات بارزة: ليلة القدر وهي

خير من ألف شهر، وليلة العيد وفيها يزكي الرباطيون عن صيامهم، ويوم العيد، وبما أن الأحزاب هي المسؤولة أمام الدستور عن المنتخبين الذين قدمتهم للناخبين بعدما وافقت على تبنيهم سياسيا، عليها مسؤولية تفعيل الفصل 7 من الدستور، بإلزام أتباعها من منتخبي الرباط بالإشراف على إنجاح طقوس «العواشر» امتثالا لقوله تعالى: ((ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب))، وكل الرباطيين اتقياء أغنياء بحب الله ورسوله،

ومن عيوب بعض المنتخبين عدم استيعابهم للوزن الثقيل لمأمورية بهذه الصفة حتى تتجند لتأكيدها بالمبادرات والاجتهادات، خصوصا في تنفيذ شعيرة «زكاة الفطر» الواجبة شرعا على حوالي 520 ألف مسلم من قاطني العاصمة، وقد تكون قيمتها هذا العام حوالي 25 درهما لكل فرد، مما يكون ثروة مالية تقدر بحوالي مليار 300 مليون، مفروض التصديق بها خلال ساعات من إفطار آخر يوم من شهر الصيام إلى فجر العيد: هذه الثروة الهائلة مع الأسف تهدر في غير محلها ولا تؤدي رسالتها، في وجود «مافيات» متخصصة تتلاعب وتحتال للاستحواذ عليها إما عبر بيع حبوب فاسدة أو حتى صالحة لتقديدها كزكاة على الصيام، فهل هذه الطريقة بكل أعطابها التي لم يمسها أي إصلاح هي الصائبة؟ أين هم المؤطرون أمام محترفي التسول والاحتتيال الذين يحاصرون ساحات وأسواق ومساجد العاصمة، يا حسرة، للاستيلاء على «غنيمه» زكاة الفطر؟ وأين هي المجالس المنتخبة لتحصين ثروة من حق المحتاجين المستحقين لتلك الثروة؟

فإن يعجز المؤطرون عن تسوية ركن من شعائر الدين ويهم الشرائع الاجتماعية، فذلك يعتبر إهمالا يجب القطع معه.

شهادات من

الرواد

((من أقدم الحكايات الراسخة في أذهان المغاربة عن الرشوة وتأثير الرشوة وفعالية الرشوة، حكاية: «البغل» يضم في المراجعة، وهي حكاية مترافعين اثنين أمام القاضي في نزاع حاد، أحدهما حمل هدية إلى القاضي كانت عبارة عن مرآة كبيرة من البلار مذهب الإطار وملفوفة على أحسن حال، فأعجب بها سيادته وقال لمهديها إنه ناجح في دعواه، لكن الخصم الآخر جاء بعده إلى القاضي بهدية كانت عبارة عن بغل، أو على الأصح بغلة، بالسريجة واللجام على قدر مقام سماحة القاضي، وعند النطق بالحكم أعطى القاضي الحق لصاحب البغل أو البغلة، ولما صاح الخصم محتجا: يا سيدي القاضي، إن الحق معي وواضح وضوح وجه سيادتكم في المرآة، فأجابني صاحب العدل والقضاء: لكن البغل يضم فديك المرآة وهرسها)) انتهى.

من محاضرة المرحوم عبد الله شقرون في موضوع: «استلهم الحكاية الشعبية المغربية في كتابة التمثيلية والمسرحية»، بأكاديمية المملكة سنة 2005.

المراجع: كتاب في الموضوع (الصفحة 162).

أسرار العاصمة

من النقاط السوداء في العاصمة «يا حسرة»، الأخطاء الفادحة بالكتابة الركيكة على صفحات قصديرية منحطة، ومركبة بعشوائية، بدون أي مسحة جمالية على جدران بداية بعض الأزقة والشوارع. هذه الفرجة المتاحة للعموم بكل بشاعتها التنظيمية، كلف المشرع الجماعة بصيانتها وأمرها بميزانية من خلال الباب 10-30، للإشراف على حسن تنظيم شارات أسماء الشوارع.

صحفي متمكن اشتهر بدراساته الجيوسياسية للعالم العربي، سبق وتولى منصب دبلوماسيا «حارقا» لمدة 5 سنوات، نجح في إخماد لهيب البؤرة المشتعلة بين قطرين ولم يتوقف في فتح حدودهما، وعاد منذ 5 سنوات، ربما للعودة إلى المجال الانتخابي، والعاصمة هدفه للإشراف على عملياتها الانتخابية، وفعلا شرع في اختيار مرشحيه للدوائر، للنفوذ إلى منصب وزاري والبقية على «الميزان».

في أول جمعة من شهر رمضان الأبرك، نظمت وأطرت بلدية العاصمة بروكسيل، مائدة إفطار للصائمين المسلمين، والمدعوين من مختلف الديانات، وكانت المائدة على طول 2000 متر بأكبر شارع مرموق، ويعد الدين الإسلامي هناك ثاني أكبر الأديان بعد المسيحية، وقبل اليهودية، وننتظر من جماعة عاصمة إمارة المؤمنين مبادرة مماثلة.

خلال مناقشة مشروع قانون لدمج الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مع الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي في البرلمان، وبعد عملية التصويت بنسبة كبيرة مؤيدة لهذا الدمج، انتصب برلماني مدافعا عن رفض المشروع ولوح بالجوء إلى القضاء الدستوري للنظر في دستورية هذا القانون، فهل تم فعلا رفع الأمر إلى القضاء؟



الصورة لواحد من رواد ثقافة التطوع وتدبير الثقافة الجموعية في عاصمة الثقافة الإفريقية، الدكتور مصطفى الجوهري متعه الله بالصحة والعافية، تطوع بأكاديميته لخدمة مسقط رأسه الرباط، التي في قلبه ووجدانه كسائر الرباطيين. عطاء فياض من الإصدارات التي لا تعد ولا تحصى أطلال الله عمره.

“



كيف أشعل نهائى «الكان» دعوات المقاطعة بين المغرب والسنغال ؟

لم تكن صافرة الحكم النهائية في نهائى كأس أمم إفريقيا، التي جمعت بين منتخبى السنغال والمغرب وانتهت بفوز «أسود التيرانغا» بهدف نظيف، مجرد نهاية لمباراة كرة قدم مثيرة، بل كانت الشرارة الأولى لازمة دبلوماسية وتجارية تتجاوز المستطيل الأخضر، لتلقي بظلالها على العلاقات بين البلدين الشقيقين.

فبعد أحداث شغب مؤسفة شهدتها الملعب، وتلتها أحكام قضائية في حق المشجعين السنغاليين الذين ارتكبوا الشغب.. انطلقت دعوات مقاطعة للبضائع المغربية عبر منصات التواصل الاجتماعي، لتكشف عن عمق التوترات الكامنة، ليكون بذلك النهائى المثير للجدل، الذي أقيم على ملعب مولاي عبد الله بالرباط، لم يشهد فقط تنافسا رياضيا محتدما، بل رافقه فضول لرياضية أثارت الاستياء؛ فبعد احتساب ركلة جزاء صحيحة للمغرب، انسحب لاعبو المنتخب السنغالي من الملعب، فيما شهدت المدرجات اقتحام جزء من الجمهور لأرضية الملعب، واعتداءات على حراس الأمن، وتخريبا للمعدات الرياضية.

تصاعدت الأزمة بشكل دراماتيكي بعد إصدار القضاء المغربي أحكاما بالسجن تتراوح بين ثلاثة أشهر وسنة كاملة في حق 18 مشجعا سنغاليا، الاتهامات شملت أعمال عنف، واعتداء على قوات الأمن، وإتلاف معدات رياضية، واقتحام أرض الملعب وإلقاء مقذوفات. هذه الأحكام، التي جاءت بعد تحقيق مدقق، لم تلق قبولا لدى شريحة واسعة من النشطاء السنغاليين، الذين اعتبروها غير عادلة وبمثابة رد فعل قاس على فوز منتخب بلادهم.

في خضم هذا التوتر، اشتعلت منصات التواصل الاجتماعي السنغالية بدعوات إلى مقاطعة السلع والبضائع المغربية، من خلال عريضة تضامنية انتشرت على نطاق واسع أعرب فيها ناشطون عن «صدمتهم وحزنهم» لاعتقال مواطنيهم، واصفين إياهم بـ«المناصرين المتحمسين» الذين تم «احتجازهم بشكل غير عادل» بعد فوزهم «الباهر»؛ هذا التضامن السريع والواسع يعكس مدى حساسية القضية وتأثيرها العاطفي على الرأي العام السنغالي.

وبينما يتجاهل الناشطون السنغاليون حجم الأضرار والأعمال التخريبية التي تسببت فيها أعمال الشغب، فإن هذه الدعوات إلى المقاطعة تكشف عن تحول خطير في طبيعة الخلاف، من مجرد حادث رياضي مؤسف إلى أزمة أعمق قد تهدد العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين المغرب والسنغال، ليلقى السؤال معلقا: هل تنجح الدبلوماسية الهادئة في احتواء تداعيات «صافرة» نهاية مباراة كرة قدم، قبل أن تتحول إلى شرخ لا يمكن إصلاحه في النسيج الإفريقي ؟

صمت الجامعة يحول المنتخب إلى «مشتل» للإشاعات والتكهنات

وقد يؤدي إلى زعزعة ثقة المجموعة وتنشيت تركيزها في وقت تحتاج فيه النخبة الوطنية إلى أقصى درجات الهدوء والالتحام. وأمام هذا الوضع الشاذ، لم يعد مقبولا أن تنهج الجامعة سياسة «الأذان الصماء» تجاه ما يُنشر، فالمسؤولية المؤسساتية تقتضي الخروج عن الصمت لقطع دابر الإشاعات وتنوير الرأي العام، بينما استمرار هذا الغموض ليس مجرد تقصير تواصل، بل هو عبث بصورة المنتخب الوطني ومستقبله، مما يفرض تدخلا عاجلا لوضع النقاط على الحروف، فإما تجديد الثقة بوضوح أو المصارحة بالتغيير، أما البقاء في المنطقة الرمادية، فهو الخيار الأسوأ الذي يدفع الجميع ثمنه.

2026، مما يضرب مصداقية المشروع الحالي في الصميم، ويخلق انطباعا بأن القرارات المصيرية تطبخ في الكواليس بعيدا عن أعين الرأي العام، وهو ما يغذي بيئة غير صحية من الشك وعدم اليقين. وفي خضم هذه الزوبعة، يبدو الناخب الوطني وليد الركاكي المتضرر الأكبر، حيث يُترك وحيدا في مواجهة عاصفة من الأخبار التي تمس استقراره المهني وتضعف سلطته المعنوية داخل مستودع الملابس، كما أن ترك الباب مشرعا أمام شائعات الإقالة والتعاقدات الجديدة، دون تدخل رسمي للنفي أو التوضيح، يعتبر ضربة موجعة لمبدأ الاستقرار التقني،

تحولت الساحة الكروية الوطنية في الساعات الأخيرة إلى مسرح مفتوح للتأويلات، بعدما وجد الشارع الرياضي نفسه فريسة لتقارير إعلامية أجنبية تتحدث بجرأة عن مفاوضات سرية لخلافة وليد الركاكي، في وقت تلتزم فيه الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم صمتا مربيا يطرح أكثر من علامة استفهام. وتكتسب هذه «الفوضى الإعلامية» خطورتها من طبيعة الأسماء المتداولة، حيث لم يعد الحديث مجرد تخمينات عابرة، بل تطور ليشمل تفاصيل عن اتصالات مزعومة مع الإسباني تشافي هيرنانديز والإيطالي ستيفانو بيولي، كما تروج هذه التقارير لفكرة البحث عن «فلسفة لعب جديدة» استعدادا لمونديال

من المسؤول عن فشل ورش إصلاح التحكيم المغربي ؟

مطالبة بتقديم إجابات صريحة حول تعثر ورش إصلاح التحكيم الذي استهلك حيزا كبيرا من الخطاب الرسمي دون أثر ملموس، كما أن الهوة الشاسعة بين شعارات التطوير والواقع المرير داخل المستطيل الأخضر، تطرح تساؤلات ملحة حول مكان الخل والجهة الحقيقية التي تتحمل وزر استمرار هذا النزيف الذي يخدش صورة الكرة المغربية.

لا تزال «الصافرة المغربية» تشكل الحلقة الأضعف في منظومة كرة القدم الوطنية، حيث أضحت الأخطاء التحكيمية الفادحة شبحا يهدد نزاهة المنافسة ويعصف بجهود الأندية ومقرراتها بقرارات تقلب الموازين رأسا على عقب، وأمام هذا المشهد القاتم، تتجه أصابع الاتهام مباشرة صوب الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، التي باتت

التايكواندو المغربي: يفتح على نظيره الفرنسي

في خطوة استراتيجية تهدف إلى ضخ دماء جديدة في شرايين الرياضة الوطنية، دشنت الجامعة الملكية المغربية للتايكواندو مرحلة واحدة من التعاون الدولي بتوقيع اتفاقية شراكة «نوعية» مع الاتحاد الفرنسي، تضع خارطة طريق شاملة لتبادل الخبرات عبر تنظيم معسكرات تدريبية مشتركة والارتقاء بتكوين الأطر والتحكيم، فضلا عن تطوير «البارا تايكواندو»، وهو ورش ستسهر على تنزيله لجنة قيادة مشتركة، لضمان استثمار أمثل للكفاءات وتعزيز الحكامة الطبية والتقنية في البلدين، بما يخدم تطور اللعبة وتنافسيتها عالميا.

أين اختفت جامعة البلياردو والسنوكر بالمغرب ؟

في مفارقة عجيبة تسير عكس شعار المغرب مملكة الرياضة، تعيش الجامعة الملكية المغربية لرياضات البلياردو والسنوكر حالة من «الموت السريري» إداريا ورياضيا، حيث يبرز هذا الجهاز الوصي تحت وطأة تجميد تجاوز اثنتي عشر سنة، ورغم الإشعاع الدولي الذي حققه المغرب مؤخرا باستضافة بطولة العالم للسنوكر بالسعيدية مطلع سنة 2025، إلا أن الواقع الداخلي يكشف عن فراغ مؤسساتي قاتل نتاج صراعات تسيرية طاحنة أوقفت عجلة البطولات الوطنية وحرمت الأندية والممارسين من أي غطاء تنظيمي رسمي، وهو وضع شائك يضع الرياضة بين مطرقة التألق في التنظيم الدولي وسندان التحديات القانونية المعقدة التي لا تزال تكبل عودة الروح لهياكل الجامعة الوطنية.

الاحترافية الرامية إلى تعزيز الهوية البصرية للبطولة وتسويقها كمنتج تنافسي على الصعيدين القاري والدولي.

وأمام هذا المشهد القاتم، يبدو أن ملف تذاكر الزوار لم يعد تفصيلا إداريا عابرا، بل أضحي معضلة هيكلية تستوجب تدخلا عاجلا ومراجعة شاملة من كافة المتدخلين، لإنقاذ صورة البطولة وإيجاد صيغ توافقية ذكية، تضمن استقطاب الأمن والنظام دون أن تغتال الفرجة، وتعيد الدفة إلى المدرجات قبل أن نجد أنفسنا أمام «احتراف» صوري، ومباريات تجري وقائعها وسط صمت مطبق لا يليق بتاريخ وشغف الجمهور المغربي.

في مؤازرة فرقههم خارج القواعد، مما يضرب في العمق مبدأ تكافؤ الفرص ويخلق شعورا بالغبن يهدد السلم الرياضي الذي يفترض أن ترعاه هذه القرارات.

ولا تقف تداعيات هذا القرار عند حدود الشق العاطفي أو التشجيعي، بل تمتد لتضرب العصب الاقتصادي والتسويقي للكرة الوطنية في مقتل؛ فصور المدرجات الفارغة تفقد المنتج الكروي جزء كبيرا من جاذبيته وبريقه، سواء بالنسبة للفنانات الناقلة، أو المستشهدين الذين يبحثون عن صخب الجماهير كخلفية لترويج علاماتهم، وهو واقع يتناقض بشكل صارخ مع الاستراتيجيات الطموحة للعصبة

عاد جدل «الكوفا» المخصصة للجماهير الزائرة ليطفو بقوة على سطح الأحداث الرياضية، حيث تحولت نسبة 5 في المائة من مجرد تدبير تنظيمي إلى بؤرة توتر حقيقية تعكر صفو البطولة «الاحترافية». وفي الوقت الذي يسوغ فيه هذا التحديد بضرورات «الهاجس الأمني» وضبط التدفق الجماهيري، فإن اعتماد هذه النسبة كقاعدة ثابتة ومقدسة دون مراعاة لتفاوت الطاقة الاستيعابية للملاعب أو خصوصية المباريات، بات محط انتقاد لأنع من طرف الفاعلين الرياضيين؛ فبالنسبة للأندية ذات القاعدة الجماهيرية العريضة، يُعتبر هذا الإجراء «إقصاء» مقنعا» يحرم الآلاف من حقهم الطبيعي





أولى تحركات مجلس السلام بقيادة ترامب

«الحذر ثم الحذر».. هل ستشارك «قوات حذر» المغربية في تأمين غزة؟

مجلس السلام هو مبادرة أطلقها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، بهدف «إدارة» الصراع في غزة(..)، وفق تصوره للسلام، والمغرب ليس سوى واحداً من مجموعة دول انخرطت في هذا المجلس، حسب تقديرها الاستراتيجي، وهي القائمة التي تشمل كلا من إسرائيل، الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، مصر، قطر، البحرين، تركيا، المجر، بيلاروسيا، كوسوفو، الأرجنتين، باراغواي، أرمينيا، أذربيجان، كازاخستان، أوزبكستان، أندونيسيا، باكستان، وفيتنام..

إعداد: سعيد الربحاني

الذي سجل حضوره بانتقاد بوريطة، ولكن المتتبعين يهتمون بما هو أكبر.. إن الحديث عن مجلس السلام يكتسي أهميته من كونه ليس مجرد مجلس طارئ، بل هو وصفة أمريكية لإدارة السلام في عدة صراعات عبر العالم، والبداية من غزة.. وكيفي أن نعرف أن الاجتماع الأول عرف مشاركة 45 دولة، وأعلن فيه ترامب عن تخصيص 10 ملايين دولار من التمويل لإعادة إعمار غزة.. من سيبني؟ ومن سيستفيد؟ وكيف سيتم تحويل كل هذه الملايير إلى عقارات مأهولة؟ الوقت وحده كفيل بالإجابة. المهم حالياً، أن ترامب نجح في

- القيام بإنشاء مستشفى ميداني في غزة؛
- مشاركة المغرب في برامج مكافحة خطاب الكراهية والدعوة إلى التعايش؛
- الإسهام في إعادة إعمار قطاع غزة.
إذن، هناك خمسة أهداف مغربية في غزة، وأكثرها إثارة للجدل هو «إعلان الاستعداد لإرسال قوات أمنية مغربية إلى غزة»، وقد ظهرت الانتقائية في مناقشة هذه الأهداف، عندما اختار رئيس الحكومة السابق عبد الإله بن كيران مناقشة محور «مشاركة المغرب في برنامج مكافحة خطاب الكراهية»، وتجنب باقي الأهداف(..)، لأن الأمر أكبر من وزير الخارجية الحالي، وأكبر من رئيس الحكومة السابق،

تدبير القضية الفلسطينية(..)؟ وبغض النظر عن حكاية التأسيس، وحكايات التحفظ، وحكايات المتفائلين والمتشائمين.. فقد شهد الأسبوع الجاري أول خروج إعلامي لوزير الخارجية ناصر بوريطة، في ارتباط باجتماع هذا المجلس بواشنطن، حيث أكد التزام المغرب بخمسة أهداف، وهي أهداف أكبر بكثير من أن يتحدث عنها بوريطة من تلقاء نفسه، وهي:
- الالتزام بمبادئ تأسيس مجلس السلام؛
- الاستعداد لنشر قوات أمن وشرطة وضباط رفيعي المستوى في قطاع غزة؛

الاختيار المغربي بالانضمام لمجلس السلام، والانخراط في خطة ترامب، كان واضحاً، ومتوقفاً، بل إنه لا يمكن تصور خلاف ذلك طالما أن الرجل الذي يتزعم المبادرة، هو صديق المغرب، الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الذي اعترف بمغربية الصحراء، وهو نفسه الرجل الذي يريد إنهاء الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي في أكبر صفقة سلام في العالم.. وأخيراً، فإن مبادرة بهذا الحجم لا تعني بلداً مثل المغرب فحسب، بل إن تأثيرها يمتد إلى كافة دول العالم.. ماذا لو أن مجلس السلام حل مستقبلاً محل الأمم المتحدة، التي فشلت فشلاً واضحاً في

تحليل إخباري



صورة من غزة بعد الحرب..
مجلس السلام أمام امتحان الأرض
ومشاريع إعادة الإعمار والأمن

هناك خمسة أهداف مغربية في غزة، وأكثرها إثارة للجدل هو «إعلان الاستعداد لإرسال قوات أمنية مغربية إلى غزة»، وقد ظهرت الانتقائية في مناقشة هذه الأهداف، عندما اختار رئيس الحكومة السابق عبد الإله بن كيران مناقشة محور «مشاركة المغرب في برنامج مكافحة خطاب الكراهية»، وتجنب باقي الأهداف(..)، لأن الأمر أكبر من وزير الخارجية الحالي، وأكبر من رئيس الحكومة السابق، الذي سجل حضوره بانتقاد بوريطة، ولكن المتتبعين يهتمون بما هو أكبر..

الشراكة المستدامة والفعالة، القائمة على تقاسم الأعباء والالتزامات، هي وحدها الكفيلة بتحقيق السلام في المناطق التي ظل فيها السلام بعيد المنال لفترة طويلة.. وإن نتأسف لأن العديد من مناهج بناء السلام ترسخ التبعية الدائمة، وتكرس الأزمات بدلا من قيادة الشعوب لتجاوزها.. وإن نؤكد على الحاجة إلى هيئة دولية أكثر مرونة وفعالية لبناء السلام.. وإن نعقد العزم على تشكيل تحالف من الدول الراغبة الملتزمة بالتعاون العملي والعمل الفعال، وبحكمة وعدل، تقر الأطراف بموجب هذا الميثاق (مجلس السلام).. (المصدر: ميثاق مجلس السلام).

المغرب، إذن، هو عضو مؤسس لمجلس السلام، لكن التحرك الميداني لهذا المجلس يدخل ضمن وصفة كبرى لإدارة الصراعات عبر العالم، ما يجعل غزة مجرد اختبار ميداني لما سيقع مستقبلا.. والحذر مطلوب في ظل وجود تجارة دولية مشابهة، لم تحقق أهدافها(..)، وإن كان هناك شيء آخر، فلن يكون سوى سيناريو أكبر، سيجعل مجلس السلام مجرد النواة الأولى لحرب كبرى بين الكبار حول الزعامة، عندها قد يصطدم الشرق والغرب(..).

تاريخية كبيرة في دعم فلسطين، حكومة وملكا وشعبا.. والشاهد هو «لجنة القدس» المحسوبة على ملوك الدولة العلوية(..).

يذكر أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب كان قد أعلن بتاريخ 22 يناير 2026، عن تأسيس مجلس السلام، وفق ميثاق تقول مادته الأولى: ((مجلس السلام منظمة دولية تسعى إلى تعزيز الاستقرار، وإعادة إرساء الحكم الرشيد والقانوني، وضمان السلام الدائم في المناطق المتضررة أو المهددة بالنزاعات.. ويتولى مجلس السلام مهام بناء السلام وفقا للقانون الدولي، وبما يُقرّر بموجب هذا الميثاق، بما في ذلك تطوير ونشر أفضل الممارسات التي يمكن تطبيقها من قبل جميع الدول والمجتمعات الساعية إلى السلام)).

علما أن ديباجة الميثاق شرحت أسباب النزول كما يلي (المغرب بلد مؤسس): ((إن نعلن أن السلام الدائم يتطلب حكمة عملية، وحلولا منطقية وشجاعة للتخلي عن المناهج والمؤسسات التي فشلت مرارا وتكرارا؛ وإن ندرك أن السلام الدائم يترسخ عندما يتم تمكين الشعوب من تولي زمام مستقبلها وتحمل مسؤوليتها.. وإن نؤكد أن

أن: «الإدارة الأمريكية لا تراهن على تسوية سياسية شاملة بقدر ما تراهن على فرض حد أدنى من الاستقرار الأمني يسمح بإعادة الإعمار ومنع عودة الفوضى»، أما «الواشنطن بوست»، فقد قالت: «لا توجد قوة أمنية في العالم قادرة على تحقيق الاستقرار في غزة دون أفق سياسي واضح، وأي انتشار دولي قد يتحول إلى إدارة مؤقتة للأزمة بدل حلها»، أما من حيث الرؤية الاقتصادية، فإن «فاينانشال تايمز» قالت إن الأمر «محاولة لخلق بيئة أمنية قابلة لجذب التمويل الدولي، أكثر منه إطارا لحل الصراع التاريخي»، لكن أخطر سؤال إعلامي طرحته الصحافة فهو سؤال «حماس»، لأن «غياب اتفاق واضح مع حركة حماس يجعل أي خطة أمنية عرضة للاهتزاز منذ يومها الأول»، حسب وكالة «رويترز»..

المغرب إذن، أمام امتحان كبير ينطلق من واشنطن وينتهي أمام الرأي العام الدولي، ولكن مع ذلك يمكن القول إن المغرب يسجل حضوره من خلال ثلاث نقاط أساسية تعطيه قوة في هذا الملف، وهي كونه منفثا على العلاقات مع واشنطن والأكثر قدرة على فهم الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، كما أن له شرعية

جمع السيولة والتعهدات، ويمكن إلقاء نظرة على التزامات الدول العربية في أول اجتماع لمجلس السلام (طبعاً هناك عدة دول شقيقة اختارت تهويل المساهمة المغربية مقابل السكوت عن مشاركتها)، ومنه يمكن تخيل المستقبل، وهذه الالتزامات كالتالي، حسب كل دولة:

- قطر: أكد رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية، الشيخ محمد آل ثاني، أن قطر ملتزمة بجهود الوساطة، وأعلن أن الدولة ستقدم مليار دولار دعماً للمجلس.

- الإمارات: أعلن وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد، عن تقديم 1.2 مليار دولار دعماً لقطاع غزة، مشيراً إلى أن «اتفاقات أبراهام» تأتي ضمن سعي المنطقة نحو مستقبل أفضل.

- مصر: ذكر رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي، دعم بلاده لحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، والتزامها بموقف رفض ضم الضفة الغربية، وفتح مرحلة جديدة من التعايش بين شعوب المنطقة.

- السعودية: قال وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية عادل الجبير، أن بلاده تتعهد بمليار دولار للتخفيف من معاناة الفلسطينيين.

- الكويت: أعلن وزير الخارجية الكويتي جراح جابر الأحمد الصباح، عن مساهمة الكويت بمبلغ مليار دولار أمريكي على مدى السنوات المقبلة، وذلك دعماً لجهود مجلس السلام في غزة، وتأكيداً على التزام الكويت الثابت بدعم كل مسعى يهدف إلى رفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني وتحقيق الأمن والاستقرار في قطاع غزة.. (المصدر: وكالات/ الجزيرة).

هذه هي خطة السلام في شقها العربي، لكن ذلك، وبعيدا عن التحامل ضد أي جهة، يطرح عدة أسئلة حول التنزيل الصعب لهذه المبادرة، وأول سؤال يمكن أن يطرح: من سيصدر قرارات السلام على الأرض؟ كيف سيضمن التفاعل الإيجابي معها من لدن المواطنين الفلسطينيين، في ظل غياب رموز فلسطينية قوية خلال اجتماعات مجلس السلام؟ كيف يمكن وضع الحدود الفاصلة على الأرض بين مهام أمنية لمجلس السلام، ومهام أخرى ذات حساسية كبيرة، مرتبطة بالسيادة؟ أين هو الخط الفاصل بين الدعم، والمقاومة، والوطنية؟ وكيف يمكن التمييز بين إجراءات السلام وإجراءات الحرب؟

إن التفاعل مع مبادرات مجلس السلام، والحذر الواجب من المستقبل، لا تكفي عند حدود كونه اختياراً لا رجعة فيه(..)، فحتى الدول العظمى التي تعتبر نفسها محور ممانعة، صرحت بأنها ستدعم وستشارك، وهو ما يعني أن الكبار أيضاً يبحثون عن موطئ قدم في «مستقبل السلام»، رغم أن كل المؤشرات تؤكد التوجه الحتمي نحو الحرب لحسم الزعامة العالمية.. ومع ذلك، يمكن قراءة التوجس في قصاصات الصحافة العالمية.. وتبقى النقطة الأكثر إثارة للجدل هي إرسال قوات إلى أرض الميدان؛ فقد وصفت «نيويورك تايمز» المغرب بالوسيط الهادئ، لكنها أكدت أيضاً

رمحانيات



إعداد: خالد الغازي

الصيام مدرسة لصون اللسان

من مواعظ السلف الصالح: «يا ولدي إذا صمت فليصم سمعك وبصرك ولسانك، وإذا نمت فاتقي الله وابتغي التقوى على طاعته»، وقد قيل أيضا في شهر رمضان: «جاهد نفسك قدر استطاعتك واغسل قلبك قبل جسدك ولسانك قبل يديك وأفسد كل محاولاتهم لإفساد صيامك واحذر أن تكون من أولئك الذين لا ينالهم من صيامهم سوى العطش والجوع».

الحديث المميز في الأخلاق. فسبحان الله أن جعل لعباده شهرا يهرون فيه من ذنوبهم ليكفر الله به عنهم، وهو شهر رمضان المبارك الذي تتسارع فيه القلوب إلى الله، وتتلاصق الأكتاف والأقدام بالصلاة والقيام، وتتباهى النفوس بالطاعة، وفي ذلك نسرد لكم باقة من كلام جميل ومؤثر عن شهر رمضان:

على أحد ولا يعتدي ولا يظلم، فإن سابه أحد فليقل إنني صائم، فهذه العبارة تعلمنا كيف نصون ألسنتنا أثناء الصيام وكيف يعف الصائم عن أعراض المسلمين، وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم حينما قال: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده» رواه مسلم، وفي الصيام ومدرسة رمضان ينبغي الوصول لتطبيق عملي وحقيقي لدروس هذا

يأتي شهر رمضان كل عام ليكون فرصة عظيمة للمسلمين لنيل الأجر والتقرب إلى الله، ويعد فضل صيام رمضان من أعظم النعم التي أنعم الله بها على عباده، حيث يجمع بين الفوائد الروحية والجسدية في آن واحد، إلى جانب الأثر الروحاني العميق. «اللهم إنني صائم»، كلمة يذكر الصائم بها نفسه وغيره فيحفظ صيامه، فلا يجهل

قصة غزوة بدر الكبرى أو معركة بين الحق والباطل



في السنة الثانية من الهجرة وخلال شهر رمضان المبارك، حقق المسلمون نصرا تاريخيا في غزوة بدر الكبرى، على أعدائهم من مشركي قريش، وسمي ذلك يوم الفرقان، لأنه سبحانه فرق بين الحق والباطل بنصر رسوله والمؤمنين.

وقعت غزوة بدر في 17 رمضان 2هـ الموافق لـ 13 آذار (مارس) 624م، في منطقة بدر، وهي بئر مشهورة تقع على الطريق بين مكة المكرمة والمدينة المنورة.

خرج مجموعة من الصحابة والمسلمين لاعتراض قافلة أبي سفيان القادمة من الشام، لاسترجاع أموالهم وممتلكاتهم التي استولى عليها رفقة كفار قريش بعد هجرتهم للمدينة، حيث إن دور المهاجرين بمكة تركت مغلقة ليس فيها ساكن، كدار بني مظعون من بني جمح، ودار بني جحش بن رئاب، ودار بني البكير، وقد وجد طغاة مكة في ذلك فرصة لهم في الاستيلاء عليها، وكان المسلمون بقيادة رسول الله ﷺ، 313 رجلا معهم فارسان: الزبير بن العوام والمقداد بن الأسود، بينما كان مشركو قريش بقيادة أبي جهل عمرو بن هشام، 950 رجلا و100 فارس.

أما رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإنه لما علم بخروج قريش، جمع من معه من الصحابة فاستشارهم وقال: «إن الله قد وعدني إحدى الطائفتين، إما العير أو الجيش»، فقام المقداد بن الأسود وكان من المهاجرين وقال: يا رسول الله امض لما أمرك الله عز وجل فوالله لا نقول كما قالت بنو إسرائيل لموسى عليه السلام «فأذهب أنت وربك فقاتلا إنا هاهنا قاعدون»، ولكن نقاتل عن يمينك وعن شمالك ومن بين يديك ومن خلفك.

بدأت المعركة بمحاولة الأسود بن عبد الأسد المخزومي، أن يشرب من حوض الماء الذي بناه المسلمون، فخرج إليه حمزة بن عبد المطلب وقتله قبل أن يشرب، ثم خرج ثلاثة من فرسان قريش للمبارزة هم: عتبة بن ربيعة، وولده الوليد، وأخوه شيبة، فخرج ثلاثة من الأنصار فرفضوهم، وطلبوا مبارزة ثلاثة من المهاجرين، فامر

النبي ﷺ عبيدة بن الحارث، وحمزة بن عبد المطلب، وعلي بن أبي طالب، فخرجوا لهم وتمكنوا منهم فقتلوهم. وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم كفا من تراب أو حصى فرمى بها القوم فأصابته أعينهم فما منهم واحد إلا ملأت عينه وشغلوا بالتراب في أعينهم آية من آيات الله عز وجل، فهزم جمع المشركين وولوا

الأدبار وأتبعهم المسلمون يقتلون ويأسرون، قتلوا سبعين رجلا وأسروا سبعين. فهذه غزوة بدر انتصرت فيها فئة قليلة على فئة كثيرة قال تعالى: ((فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة)) انتصرت الفئة القليلة لأنها قائمة بدين الله، تقاتل لإعلاء كلمته والدفاع عن دينه فنصرها الله عز وجل.

الإفطار نسيانا أو غلطا

مَنْ أَفْطَرَ نَسِيَانًا أَوْ غَلْطًا فِي التَّقْدِيرِ، كَانَ يَعْتَقِدُ غُرُوبَ الشَّمْسِ أَوْ عَدَمَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، أَوْ يُخْطِئُ فِي الْحِسَابِ أَوَّلَ الشَّهْرِ أَوْ آخِرَهُ، وَجَبَ عَلَيْهِ الْأَمْسَاكُ بِقِيَّةِ يَوْمِهِ وَقَضَاءِ ذَلِكَ الْيَوْمِ بَعْدَ رَمَضَانَ، لِأَنَّهُ هَدَمَ رَكْعًا مِنْ أَرْكَانِ الصَّيَامِ، وَهُوَ الْأَمْسَاكُ، وَذَلِكَ كَمَنْ صَلَّى بِغَيْرِ وُضوءٍ نَاسِيًا، ثُمَّ تَذَكَّرَ أَنَّهُ صَلَّى بِغَيْرِ وُضوءٍ، فَتَلَزَّمَهُ إِعَادَةُ تِلْكَ الصَّلَاةِ الَّتِي صَلَّاهَا، قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَأَنَّ صُورَةَ الصَّوْمِ قَدْ عُدِمَتْ، وَحَقِيقَتُهُ بِالْأَكْلِ قَدْ ذَهَبَتْ، وَالشَّيْءُ لَا بَقَاءَ لَهُ مَعَ ذَهَابِ حَقِيقَتِهِ، وَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ، لِلْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ فَلْيَتِمَّ صَوْمَهُ؛ فَإِنَّمَا أَطَعَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ».

فإنه يراك؛

- ثانيًا: الإحسان إلى الناس كالوالدين والأقربين واليتامي والمساكين والمسلمين وسائر الخلق أجمعين؛

- ثالثًا: إحسان العمل وإتقانه، سواء العمل العبادي أو العادي أو المعاملاتي.

يحكي سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه هذا المشهد المهيّب فيقول: «بينما نحن عند رسول الله ﷺ ذات يوم، إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب، شديد سواد الشعر، لا يرى عليه أثر السفر، ولا يعرفه منا أحد، حتى جلس إلى النبي ﷺ فأسند ركبته إلى ركبته، ووضع كفيه على فخذيه وقال: يا محمد أخبرني عن الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول

الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلا، قال: صدقت، قال فعجبنا له بسأله وبصدقه، قال: «فأخبرني عن الإيمان»، قال: أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره، قال: صدقت، فأخبرني عن الإحسان، قال: أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك، قال: ثم انطلق مليا، ثم قال لي: يا عمر أتدري من السائل؟ قلت: الله ورسوله أعلم، قال: إنه جبريل أتاكم يعلمكم دينكم».

مجموع هذه الدلالات الثلاث الواردة في القرآن وفي السنة، تعطينا مواصفات المؤمن الصالح في نفسه وخلقه وتعامله مع المجتمع، كما تعطينا الوصف المرغوب لعلاقات العبد بربه وبالناس وبالأشياء.

مراتب الإحسان

في الإسلام ودرجته

لفظ الإحسان في القرآن الكريم وفي السنة المطهرة، سواء في مجال الخلاص الفردي للإنسان وعلاقته بربه، الكادح إليه كدحا فملاقية، أو في مجال واجب عمل المؤمن لتحقيق مشروع خلاص أمة الإسلام وتحقيق موعودها التاريخي، جاء دالا على ثلاثة معان، هي:

- أولا: الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه

الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية
والمسح العقاري و الخرائطية



الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية
والمسح العقاري و الخرائطية

AGENCE NATIONALE DE LA CONSERVATION FONCIÈRE DU CADASTRE ET DE LA CARTOGRAPHIE

خدمة محافظتي عبر الموقع الرسمي للوكالة

الدخول لموقع الوكالة

اختيار خدمة محافظتي

إدخال المعلومات المطلوبة



توصل بكل تقييد يهم رسمكم العقاري

الخدمات الرقمية للمحافظة العقارية
جودة، ربح للوقت وبكل أمان



www.ancfcc.gov.ma

ما يجري
ويحدث
في المدنساحل سلا.. البحر يتهدد المدينة
والجماعة متراخية في مواجهة الخطر

تحقيق تنمية مستدامة وحماية الموارد البحرية والبرية عبر اعتماد منهجية «التدبير المندمج للمناطق الساحلية» ويتضمن الحماية من المخاطر المرتبطة بتغير المناخ، فإنه ولحدود الساعة لم يظهر أثر هذا التصميم وهذه الشراكة، وهذا الدعم على ساحل سلا.

نشير في الأخير إلى أن القانون رقم 81.12 المتعلق بالساحل، قد دخل حيز التنفيذ منذ غشت 2015، فيما تم نشر المخطط الوطني للساحل في الجريدة الرسمية بتاريخ 2 يونيو 2022.

الجهوية وإثراء نطاقها وأهدافها، إلى جانب الحكومة والسلطات الجهوية، من خلال نهج تعاوني، حيث تم تنظيم مشاورات واسعة مع مختلف المعنيين بالتنمية الساحلية.

وبالرغم من أن التصميم الجهوي للساحل لجهة الرباط سلا القنيطرة، والذي تم إعداد صيغته النهائية في يونيو 2020، يُعتبر أول مخطط من نوعه في المغرب يتم إعداده في إطار تفعيل القانون رقم 81.12 المتعلق بالساحل، ويهدف هذا التصميم إلى

الدائمة للتربة، وأما البرنامج الثاني «سلا مشاريع كبرى لتهيئة حضرية مدمجة»، فلا يتضمن هو الآخر أي مشروع بهم مواجهة هذا الخطر. وللاضمانة، نشير إلى أن مختلف المشاريع المبرجة في برنامج عمل المدينة هذا، تعد من المستوى الأول ومن شأن تنفيذها داخل الأجل المحدد بسقف 2028، أن تجعل المدينة حاضرة متجددة، ومدينة تليق بسكانها، ولا شك أن تنفيذها سيكون مفخرة للمجلس الجماعي قبل الساكنة السلاوية، وللأسف، لا نجد تتبعاً لتنفيذ هذه المشاريع في جداول أعمال دورات المجلس رغم أن معظم المشاريع مقر البدء في أشغالها خلال سنتي 2023 و2024.

وبالعودة للساحل، نشير إلى أن المادة 6 من قانون الساحل تمنح لمجلس الجماعة حق طلب إعداد تصميم لتهيئة الساحل وحمايته واستصلاحه والمحافظة عليه، من الإدارة المعنية بإعداد التصميم الجهوي للساحل على صعيد الجهة، كما أن البنك الدولي يقدم منذ عام 2019، بدعم من الحكومة الإيطالية، الدعم التحليلي والفني لتصميم الخطة الساحلية الجهوية بجهة الرباط سلا القنيطرة، وتتضمن الخطة، حسب ورقة تعريفية بعنوان: «الحفاظ على السواحل المغربية»، منشورة على موقع مجموعة البنك الدولي، رؤية جهوية تهدف إلى تشجيع التنمية المستدامة للساحل، تُعنى بمختلف الأنشطة والقطاعات وطرق استخدام الأراضي.

وبضيف المصدر نفسه أن البنك الدولي عمل على تصميم هذه الخطة

وتلال طولية تمتد من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي بموازاة المحيط الأطلسي، وتشكل المنطقة من خليط من الرمال الشاطئية، المركب الكثيبي الأصفر، والكثيب الرمادي الهولوسيني المتصلب، مع وجود كتبان بيضاء متحركة.

وفي الوقت الذي كنا ننتظر من المجلس الجماعي المبادرة بإدراج نقطة تتعلق بالموضوع في جدول أعمال دوراته، وإثارة التصميم الجهوي للساحل بالجهة بتعاون وتنسيق مع باقي المتدخلين المعنيين في إطار القانون رقم 81.12 المتعلق بالساحل، يتم التداول في نقاط ذات أثر ضعيف على المواطن السلاوي، ومن ذلك ما تم تداوله وإقراره في دورته العادية لشهر فبراير 2026، رغم بروز حدة المخاطر مع الاضطرابات الجوية الأخيرة، ويبدو جليا أن المجلس الموقر مهتم أكثر بصغائر الأمور كما يتضح من قرارات هذه الدورة. الأمر نفسه ينطبق على الدورة الاستثنائية بتاريخ 11 دجنبر 2025، وكذا الدورة الاستثنائية بتاريخ 7 نونبر 2025، وهو المجلس الملتزم ببرنامج عمل تنموي ضخم.

وبإلقاء نظرة على برنامج عمل جماعة سلا 2022-2028، يتضمن البرنامج الأول «سلا مشاريع كبرى للاستثمار» 14 مشروعاً، منها مشروع باسم «ساحل سلا» (P1.004) يتكون من بناء برج من 7 طوابق تضم محلات تجارية/إدارية/ مكاتب/وسكن، ومشروع آخر باسم «سلا الأطلسي» (P1.006) ويتكون من منطقة ترفيه، مسبح ومركب سياحي مائي، وكما هو ملاحظ ليس في البرنامج مشروع لحماية الساكنة المحاذية من الخطر المحدق بسبب الانجرافات

مصطفى السباعي

في خطوة استباقية، قامت مصالح جماعة سلا خلال فترة الاضطرابات الجوية الأخيرة، بتسييج مجموعة من المحاور على الطريق الساحلية التي وصلت فيها انجرافات التربة إلى الطريق العمومية بمحاذاة أحياء أشمعاغو وسعيد حجي بمقاطعة لمريسة، وبوشوك بمقاطعة العباينة.. تم هذا الإجراء حفاظاً على حياة المواطنين بعد أن دمر البحر أجزاء من الحائط الإسمنتي المشيد من قبل للغرض نفسه. وبالرغم من أن هذا الشريط الساحلي الممتد من سيدي موسى وحتى حي بوشوك على طول أكثر من 7 كيلمترات، شهد عدة حوادث طبيعية تهدد سلامة الساكنة والعابرين، أبرزها الأمواج العاتية التي اجتاحت الساحل في أكتوبر 2020، مما تسبب في أضرار مادية، كما تكررت ظواهر المد البحري القوي آخرها الأمواج العاتية والمتكررة في دجنبر 2025 وفبراير 2026، والخسائر المادية والتهدد الحقيقي للسكان، والتي تم توثيقها بالصوت والصورة عبر مجموعة من المواقع الإخبارية الوطنية، فضلاً عن المواطنين. ويعتبر هذا الإجراء (التسييج) مجرد التفاف على الخطر المحدق بالأحياء المحاذية التي تعرف كثافة سكانية مرتفعة، تجعلها قاب قوسين من الكارثة، خاصة وأن هذا الساحل يتميز ببنية جيولوجية رسوبية حديثة (زمن رابع) تتكون بشكل رئيسي من كتبان رملية متصلة (كالكارينيات)

عين على الشمال

إعداد: زهير البوحاطي

برلمانيون يطالبون بتصنيف شفشاون مدينة منكوبة

والمثير للاستغراب، أن بعض البرلمانيين خرجوا عن صمتهم، عبر وسائل الإعلام وتحت قبة البرلمان، للمطالبة بتصنيف شفشاون منطقة منكوبة، بعد تراجع حدة الأزمة ميدانياً، وقد أعاد هذا الموقف النقاش حول توقيت التدخلات السياسية وجدواها، ومدى انسجامها مع انتظارات المواطنين الذين كانوا ياملون حضوراً فعلياً ومساندة فورية خلال ذروة الكارثة، كما تؤكد هذه التطورات الحاجة الملحة لاعتماد مقارنة استباقية في تدبير الكوارث الطبيعية، تقوم على الحضور الميداني الفعال، وتسريع آليات الدعم والتعويض.

موجة استياء واسعة وتساؤلات مشروعة حول طبيعة الأدوار التي يضطلعون بها، ومدى التزامهم بالدفاع عن مصالح الساكنة وخدمة قضايا التنمية المحلية.

وبعد مرور أيام على الكارثة، بدأت الأوضاع تتحسن تدريجياً مع إعادة إيواء الأسر التي تم إجلاؤها، وتصنيف بعض المناطق المتضررة منكوبة قصد تمكينها من الدعم الاستثنائي وإعادة الإعمار، غير أن إقليم شفشاون استغنى رغم الأضرار الكبيرة التي لحقت بعدد من جماعات القروية، حيث أدت انجرافات التربة إلى انهيار منازل عديدة، وتشريد أكثر من عشرين أسرة أصبحت بدون مأوى.

في الوقت الذي كانت فيه ساكنة عدد من مدن الشمال، ولا سيما المناطق القروية، في أمس الحاجة لدعم ممثليها المنتخبين، حيث اجتاحت مياه الفيضانات منازلهم وتسببت في خسائر مادية جسيمة وأضرار نفسية كبيرة، إذ وجد العديد من المتضررين أنفسهم في العراء بعد أن جرفت السيول مساكنهم، خصوصاً في الدواوير النائية التي تفتقر للبنيات الوقائية الأساسية؛ وكان من المفترض أن يحضر البرلمانيون ورؤساء الجماعات والمجالس الإقليمية إلى الميدان لمواكبة المتضررين والوقوف إلى جانبهم في هذه الظروف العصيبة، غير أن غيابهم أثار

«حومة» جديدة بمارتيل بدون بنية تحتية والساكنة تطلق نداء استغاثة

الأساسية، كما يعاني الحي من تراكم النفايات بسبب غياب حاويات الأزبال، مما يزيد من تدهور الوضع البيئي والصحي ويهدد سلامة السكان، لذلك، لم يعد تحسين البنية التحتية بحومة جديدة مطلباً ثانوياً، بل ضرورة ملحة لضمان جودة الحياة والحد من المخاطر الصحية والبيئية التي قد تنتج عن استمرار هذا الوضع.

وهو ما يهدد السلامة العامة ويعزز الإحساس بانعدام الأمن. ويشتكى السكان أيضاً من غياب تدخل الجهات المعنية لإصلاح الطرق أو تهيئة قنوات الصرف، رغم النداءات المتكررة والشكايات التي تم توجيهها في مناسبات عدة، ويعتبرون أن استمرار هذا الوضع يعكس تهميشاً واضحاً للحى وحرمانه من حقه المشروع في التنمية الحضرية والخدمات

المواطنين إلى معاناة يومية، خاصة خلال فصل الشتاء. فمع تساقط الأمطار، تتحول الأزقة والمسالك الترابية إلى برك مائية وأحوال تعيق حركة التنقل، مما يجعل اللجوء إلى المنازل أو مغادرتها أمراً بالغ الصعوبة، خصوصاً بالنسبة للأطفال وكبار السن والمرضى، كما تزيد الظلمة الدامسة ليلاً من مخاوف السكان في ظل غياب الإنارة العمومية،

تعيش ساكنة حومة جديدة، واقعة قرب واد الفراس بمدينة مارتيل، على وقع معاناة يومية مستمرة منذ سنوات، نتيجة غياب أبسط مقومات البنية التحتية الضرورية للعيش الكريم، ويؤكد السكان أن الحي يعاني نقصاً حاداً في الإنارة العمومية، وغياب قنوات تصريف مياه الأمطار، إلى جانب انتشار الطرق المحفرة وغير المهيأة، وهو ما يحول حياة

لا تزال ظاهرة رمي النفايات الصلبة بشكل عشوائي بحي كويلما بتطوان مستمرة، رغم الشكايات المتكررة الموجهة إلى الجهات المعنية. ويشكل هذا الوضع تهديداً مباشراً لصحة الساكنة بسبب الروائح الكريهة وانتشار الحشرات، وما يرافق ذلك من مخاطر صحية، فضلاً عن الأضرار البيئية وتشويه المشهد الحضري.

وطالب فاعلون محليون بفتح تحقيق عاجل وتحديد المسؤوليات، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لوقف هذه التجاوزات، مؤكدين عزمهم متابعة الملف قانونياً إلى حين وضع حد نهائي لهذه الممارسات.

تشهد عدد من الأحياء الشعبية خلال شهر رمضان، خاصة بعد صلاة العشاء، عودة ظاهرة انتشار الدراجات النارية التي يقودها بعض المراهقين بطريقة متهوره واستعراضية داخل الأزقة والشوارع، وتزداد خطورة هذه السلوكيات في ظل غياب الإنارة العمومية بمعظم الأحياء، مما يعرض المارة لخطر حقيقي، خصوصاً الأطفال وكبار السن.

ويطالب السكان الجهات المختصة بتكثيف المراقبة الأمنية، واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من هذه التصرفات الخطيرة، إلى جانب تحسين الإنارة العمومية داخل الأحياء، حفاظاً على سلامة الساكنة وضماناً للسلامة العامة خلال الشهر الفضيل.

كواليس جهوية

فاس

اتهام عمدة فاس بمنح صفقة لجمعية لا علاقة لها بالرفق الحيوان

الأسبوع

خلقت اتفاقية مجلس مدينة فاس حول تدبير ملف الكلاب الضالة، الموقعة مع جمعية محلية لرعايتها وإيوائها، ضجة كبيرة بين مكونات الأغلبية في جماعة فاس ولدى الساكنة والفعاليات المحلية.

وبرزت نقاشات وتساؤلات بين المنتخبين، من الأغلبية والمعارضة، حول المعلومات الرائجة، بعدما تحدث المستشار علي بومهدي، المنتمي لجبهة القوى الديمقراطية، عن استفادة الجمعية من مبلغ 100 مليون سنتيم لإيواء ورعاية الكلاب في المدينة، لكن المثير أن رئيسة الجمعية المستفيدة من الاتفاقية والشرابة مع جماعة فاس، تقطن في الديار الفرنسية، معتبرا أن الجمعية غير قادرة على جمع الكلاب وإيوائها بحسب الاتفاقية التي وافق عليها المجلس في دورته الأخيرة، مما يطرح تساؤلات كثيرة بخصوص تجربة الجمعية في مجال الرفق بالحيوان والتعامل مع الكلاب في الشوارع.

وقد عبرت العديد من الفعاليات عن استياءها بعدما عرفت أن الجمعية التي حصلت على تدبير ملف الكلاب الضالة ومليون درهم، هي جمعية حديثة التأسيس، وتضم تكتلا مكونا من ثلاث جمعيات ضمنها جمعيتان تترأسهما سيدتان مقيمتان في فرنسا، متسائلة عن المعايير والكيفية التي تم اعتمادها من قبل عمدة المدينة في انتقاء ملف الجمعيات التي رست عليها الصفقة، بينما هناك جمعيات أخرى في المدينة حاضرة في المجال ولها العديد من الأنشطة المتعلقة بالرفق بالحيوان.

من جانبه، رفض عمدة فاس عبد السلام البقالي تصريحات واتهامات المستشار في حق رئيسة الجمعية، معتبرا أنها مجرد افتراء وكلام لا يستحق الرد، قائلا أن الاتفاقية ستتمكن من جمع الكلاب الضالة وحماية الساكنة، حيث سيتم نقلها إلى ثلاثة ملاجئ في رأس الماء، وعين البيضاء، وعين الشكاك، وذلك عبر التنسيق مع مصلحة حفظ الصحة وهيئة البيطرة بغرض التلقيح والتعقيم.



البقالي

القنيطرة

جماعة القنيطرة «غادية في الخسران» بعد تغريمها 154 مليون سنتيم

الأسبوع



حروزة رفقة العامل المزيد

مالية لفائدة المقاولات، بالإضافة إلى خلل المجلس في الالتزام بقانون العقود والالتزامات وقانون الصفقات العمومية، حيث حصل كل هذا في غياب المساءلة والمحاسبة بالنسبة للجماعات، خاصة فيما يتعلق بتدبير الصفقات العمومية. فهل يتدخل عامل إقليم القنيطرة من أجل تصحيح الوضع وتوجيه رئيسة الجماعة، التي تفنقذ للتجربة والخبرة في تدبير الشأن المحلي في ظل الكثير من المشاكل التي تتخبط فيها المدينة، فيما يتعلق بالنظافة، ومطرح النقابات، وأزمة النقل، ومشكلة ترحيل الأحياء السكنية، وغيرها من المشاكل المتركمة.

مبرر أو قرار قانوني واضح، ما جعله يدخل في أزمة مالية جعلت مقاولته تتعرض لأزمة، علما أنه كان يراهن على إنجاز المشروع في وقت وجيز، إلى أن اصطدم بامتناع الجماعة عن أداء مستحققاته المالية منذ شهر دجنبر 2024 في عهد الرئيس السابق أنس البوعناني إلى غاية الرئيسة الحالية أمينة حروزة، ما ألحق به الضرر الكثير بسبب عدم الالتزام بالتعاقد. هذا الحكم يضع رئيسة الجماعة وبقية أعضاء المكتب أمام مسؤولية كبيرة حول تدبير المال العام وصرفه في المصلحة العامة، عوض إدارته بسبب أخطاء تدبيره تكلف الخزينة فاتورة

أصبحت جماعة القنيطرة في ورطة حقيقية بعد صدور حكم قضائي من محكمة الاستئناف الإدارية بالرباط، يفرض عليها أداء مبلغ 154 مليون سنتيم لفائدة مقاول مختص في أشغال البناء، مع استرجاعه للضمان المالي المقدر بـ 10 ملايين سنتيم.

هذه القضية تكشف ضعف مجلس جماعة القنيطرة ورئيسته في الالتزام بالصفقات والتدبير المحلي وفق القانون ودفتر التحملات، ما يؤكد أن هناك استهانة وغياب المسؤولية والحكمة لدى المكتب المسير للجماعة في تدبير وتتبع المشاريع والعقود مع المقاولات والالتزام بتنفيذها، حيث اعتبرت المحكمة أن الجماعة لم تلتزم بتنفيذ العقد الموقع مع المقاول، وأن التأخر في أداء المستحققات المالية ووقف الأشغال، يشكل خرقا للتعاقد الذي يفرض التعويض المالي لفائدة المتضرر، خاصة وأنه كان ملتزما بتنفيذ المشروع.

فقد أكد المقاول، بحسب الحكم، أنه فاز بصفقة بناء مركز اجتماعي تربوي ورياضي وقاعة متعددة التخصصات بثانوية الحريري بمنطقة الساكنة القنيطرة، حيث شرع في تنفيذ الأشغال عقب وضعه للضمانة المالية، لكنه فوجئ بطلب الجماعة بإيقاف الأشغال دون

تامنصورت

معاناة سكان تامنصورت مع «الطوبيسات» و«الطوبيسات»

الأسبوع

يعرف اختلالات ومشاكل كثيرة تؤثر على حياتهم اليومية، خاصة بعدما أصبح عبئا إضافيا بسبب عدم قيامه بدوره الأساسي، المتمثل في تسهيل تنقل المواطنين.

والغريب أن مشاكل النقل التي يعيشها سكان تامنصورت، تتزامن مع الأخبار المتداولة حول تجديد أسطول الحافلات في مدينة مراكش، الشيء الذي يطرح تساؤلات كثيرة حول مدى استفادة مدينتهم من هذه المشاريع الموعودة. وينتظر السكان قيام الجهات المسؤولة بوضع حلول جذرية لهذه الأزمة التي يعاني منها منذ شهور في ظل الإهمال وغياب الإنصات من قبل المجلس الجماعي، وضعف المراقبة والمتابعة.

تشكي ساكنة منطقة تامنصورت بعمالة مراكش، من الخصاص الكبير في المواصلات، والانتظار طويلا في طوابير طويلة للوصول لحافلات النقل الحضري وسيارات الأجرة. وحسب بعض المواطنين، فإن التأخيرات تؤدي إلى ضياع مصالحهم الشخصية، وتزيد من المعاناة والإرهاق النفسي والجسدي، بحيث أصبح التوجه إلى مراكش بمثابة رحلة عذاب وإرهاق كبير نحو مقرات عملهم أو المؤسسات التعليمية، قائلين أن قطاع النقل

شفشاون

سكان أغبالو بشفشاون: «فين المنتخبين وأصحاب الحسنيات»؟

الأسبوع

عبر سكان دوار أغبالو بجماعة تنقوب إقليم شفشاون، عن غضبهم الكبير بسبب التجاهل الذي طالهم من قبل السلطات والحكومة رغم ضياع منازلهم وممتلكاتهم جراء الفيضانات الأخيرة.

وطالب سكان الدوار الذي عرف انهيار عشرات المنازل بسبب السيول، بفتح حوار مع الجهات المسؤولة قصد إيجاد حلول لجبر الضرر وتحسين أوضاعهم الاجتماعية، بعد التشرد الذي تعرضوا له، مؤكدين أن احتجاجهم يهدف إلى استعادة حقوقهم وتحقيق العدالة الاجتماعية بعد الخسائر التي تكبدوها. وأكدت فعاليات محلية تضامنها مع مطالب السكان الذين تعرضوا لخسائر مادية، مطالبة السلطات المحلية والمنتخبة بفتح حوار والبحث عن حلول لتخفيف الضرر الذي أصاب الأسر وضمان الاستقرار الاجتماعي، عبر تحديد لائحة الأسر والتعجيل بصرف تعويضات منصفة تضمن جبر الضرر وتحسين الظروف المعيشية للمتضررين.

للإشارة فقد عرفت المنطقة انهيار 59 منزلا ومسجدين، وأضرار كبيرة طالت ممتلكات المواطنين ومنازلهم، مما دفع بالسلطات إلى إجلاء أكثر من 80 أسرة إلى مراكز للإيواء مؤقتة، لكن اليوم لم يتم الكشف عن الإجراءات المرتقبة لمعالجة وضعية هاته الأسر وسط مطالب بتوضيح عملية التعويضات والبناء.

مكناس

محسن الأكرمين

كيف باتت مكناش ضحية للصراعات السياسية..

التمثيلي بذات المجلس. لسنّا مع زيد ولا ضد عمرو، ولكننا نبحت عن مصالح مكناش العالية، والتي بحق تستوجب التغيير ومحاربة الركود السياسي أولا قبل الركود التنموي، تستوجب المراهنة على الجزئيات أكثر من الكليات، لأن التنمية تبنى ولا تمنح هبة تامة وميسرة. نعم، سياسة التغيير والإيمان بالخروج من قوقعة الصندوق الآمنة وبدون إحداث صدمات وصراعات سياسية، هي الوسيلة الحقة في تفكيك التناحر الشخصي في السياسة الوضيعة بالمدينة، والتي لا تغني من جوع ضياع التنمية، لذلك لا بد من القطع مع كل الخلافات الشخصية بدل التعارض والاختلاف في الرؤى السياسية.

تدهس، سواء بالرأي المتوافق أو المعارض. القضية لا تقف عند تفويت مجموعة من الممتلكات الخاصة بالجماعة للخواص لأجل الاستثمار، ولا في الدعم السخي المقدم لبعض الجمعيات، بل هي قضية عقلية سياسية تقض مضاجع التنمية بالمدينة عنوة وتكرس تأخير التمكين، وتقف بعصي فرملة عجلة البناء والتجديد والتغيير الضروري. هي نماذج من العقلية التي ألفت سياسة تفكير الصندوق، والاستكانة المريحة إلى انتظارية ما يأتي أو لا يأتي. نعم، هي عقلية لم تألف سياسة التغيير وخدمة المدينة بصدق وجدية، لأن التغيير نحو الأفضل قد يسقط رهاناتهم في الانتقاض على سلطة تسير المدينة مرة ثانية أو تكثيف فريقهم

مكناش ضحية للصراعات السياسية المتأكلة والهدامة، وهي الخلاصة التي قد نقف عندها في آخر جلسة تهم دورة فبراير العادية، ولا نلوم أحدا مهما كانت تموقعاته في مقارقات المرافعات والملاسنات الحادة غير البريئة، فالكل كان يبدو أنه يدافع عن هذه المدينة النائية في التنمية، بينما الحقيقة المريبة، أنهم كانوا يدافعون عن قناعاتهم السياسية البالية، وتلك الرؤية الحزبية الضيقة في كسب ودغمة مشاعر الساكنة، فيما كانت المدينة الطيبة خلال هذا المعترك،

كواليس جهوية

مراكش

بني ملال

غرفة بني ملال خنيفرة
في أزمة بعد استقالة
مجموعة من الأعضاء

الأسبوع

مجموعة الجماعات لمراكش أسفي.. من «الخيمة خرجت مائلة»

الأسبوع

تمرغرفة التجارة والصناعة والخدمات لبني ملال خنيفرة، من أزمة حقيقية داخلية، بعدما قرر مجموعة من الأعضاء ممثلي إقليم أزيلال، تقديم استقالة جماعية، مما يطرح الكثير من علامات الاستفهام.

الغريب أن أعضاء الغرفة فضلوا فقط المصادقة على الميزانية والحساب المالي، بينما تم تأجيل النظر في استقالة سبعة أعضاء من المجلس إلى أجل غير مسمى، لكون الاستقالة الجماعية غير موجودة في جدول الأعمال، لكنها تشكل سابقة وتخلق أزمة داخلية حول شرعية استمرار المؤسسة في غياب تمثيلية لساكنة الإقليم، وقد تخلق اختلالا في التمثيل الجهوي.

فالاستقالة كشفت وجود صراع داخلي واحتقان حول علاقة مكتب الغرفة الجهوي مع محيطه الإقليمي، بعدما فضل سبعة أعضاء الانسحاب، مما يتطلب فتح نقاش سياسي واجتماعي حول أسباب الاستقالة، ومناقشة الموضوع عوض تأجيله، فهل يتعلق الأمر بمساطر قانونية، أم بربح الوقت لأجل تسوية الخلافات وتسوية الموضوع ؟

فالعديد من الأقاليم التابعة للجهة تعيش خارج دائرة اهتمام الغرفة الجهوية، مثل إقليم أزيلال، مما خلق شعورا بالتهميش من قبل الأعضاء المستقلين، خاصة وأن البرامج والاتفاقيات لا تنعكس على أرض الواقع وتثير الكثير من الانتقادات، في ظل ضعف الحكامة وغياب النقاش الحقيقي حول القضايا الاجتماعية الحقيقية التي تعرفها القرى والمناطق البعيدة.

والاجتماعي، خاصة وأنها تشرف على قطاعات مهمة مرتبطة بتوزيع الخدمات الأساسية على المواطنين، حيث أصبح المجلس شبه عاجز عن القيام بدوره، ليس فقط بغياب النصاب القانوني، بل حول شرعيته والفائدة من وجوده في ظل «البلوكاج» الحالي.

تأجيل الاجتماع لعقده بمن حضر، يبرز هشاشة المجلس وغياب الحكامة المحلية والمسؤولية، والالتزام الأخلاقي والسياسي في حماية وتدبير شؤون المواطنين، بحيث أن ما يعرفه المجلس يكشف أزمة حقيقية لدى المنتخبين في تدبير الشأن الترابي، وهشاشة التحالف الحزبي والصراع حول المصالح والمكاسب، وغياب المساءلة والمحاسبة في تدبير المجالس.

فما تعرفه مجموعة الجماعات الترابية يبرز فشل الرئيس في احتواء الأزمة، وتحقيق الانسجام مع بقية مكونات الأغلبية المشكلة من أحزاب التحالف الحكومي، لكنها شبه عاجزة عن القيام بدورها في ظل كثرة الصراعات داخل المجالس المنتخبة.

الشأن العمومي لساكنة الجهة، بحيث تحول الدور الانتخابي إلى حضور خاضع للحسابات والمصالح والأدوار، والغريب أن إخفاق المجلس أصبح قاعدة دائمة في ظل دورة لم تنعقد، مما يطرح التساؤل: إلى متى يستمر هذا التأجيل؟ ومتى يتحلى الأعضاء بالمسؤولية الكاملة لمناقشة وطرح القضايا الاجتماعية والدفاع عنها ؟

فقد أثار غياب الأعضاء المنتخبين الكثير من الجدل وتحول إلى عبء سياسي وإداري يعطل مجموعة الجماعات ويفرغها من دورها السياسي والإداري

دخلت مجموعة الجماعات الترابية لمراكش أسفي في النفق المسدود والمصير المجهول، بعد فشل المجلس الذي يترأسه طارق حنيش، في عقد دورته العادية بسبب غياب النصاب القانوني وعدم حضور مجموعة من الأعضاء.

ويبرز عدم الاجتماع أن المجموعة تعيش خلا كبيرا ليس فقط بسبب الغيابات، وإنما بسبب غياب المسؤولية والتخلي بروح خدمة الصالح العام والعمل لأجل تدبير

حنيش

عين على الشرق
إعداد: زجال بلقاسم

الجديدة

مشروع تهيئة ساحة «باب سيدي عبد الوهاب» جعبعة بدون طحين



أنها كانت «في دار غفلون» أثناء تمرير هذه الاختلالات، كما تحولت جنبات الساحة بقدرة قادر إلى «حاويات» لجمع النفايات، في غياب تام للمصاحيب التي ضلت طريقها إلى الساحة.

حالة «يؤس» معماري. وحسب ما تم تداوله من قبل نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي، فإن العيوب التقنية في الساحة لا تحتاج إلى «خبير دولي» لرصدها، بل هي بادية لكل ذي عينين؛ فال فراغات بين قطع «الزليج» تحكي قصة استهتار بدفتر التحملات، وتفاوت الألوان يوحي بأن الساحة خضعت لعملية «ترقيع» عشوائية بدل تهيئة متكاملة، ناهيك عن الحفر التي ما زالت تترصد بالمارة قرب الباب التاريخي.

والأخطر من ذلك، هو «الفخاخ الكهربائية» التي نصبها المقاوله المكلفة، بترك أسلاك عارية تهدد حياة الناس، في مشهد سريالي يطرح تساؤلات حارقة حول دور لجان المتابعة والمراقبة التي يبدو

يبدو أن شعارات «التنمية» التي ترفع في ردهات المكاتب المكيفة بوجدة، قد اصطلمت بصخرة الواقع المرير في ساحة «باب سيدي عبد الوهاب» التاريخية، حيث كشفت أولى المعاينات الميدانية بعد نهاية الأشغال، عن فجوة عميقة بين ما تم الترويج له وبين ما أنجز على أرض الواقع.

فبينما كان الوجديون ينتظرون «تحفة عمرانية» تليق بعاصمة الشرق، وجدوا أنفسهم أمام «ترقيع» بئيس غابت عنه الجمالية وحضرت فيه «الارتجالية»، ليصدق على المشروع شعار «جعبعة بدون طحين» في انتظار من يحاسب المقاولات التي استنزفت الميزانيات وتركت الساحة في

صفقات بلا فائدة في مستشفى الجديدة.. فهل يتم ربط المسؤولية بالمحاسبة ؟

الأسبوع

لا حديث في مدينة الجديدة إلا عن الاختلالات والخروقات التي تم اكتشافها فيما يتعلق بتدبير الصفقات العمومية في مستشفى محمد الخامس، خاصة بعد ظهور مؤشرات عن وجود تجاوزات خطيرة تتطلب فتح تحقيق صارم، وربط المسؤولية بالمحاسبة.

فقد أثار الصفقات الكثير من الجدل، حيث قامت لجنة خاصة، تابعة للمديرية الجهوية لوزارة الصحة، بعقد لقاءات مع مديرة المؤسسة وعدد من المسؤولين والأطراف الصحية والإدارية، وتقييم طرق التدبير الإداري والمالي، والوقوف على ظروف تقديم الخدمات الصحية داخل المستشفى، كما قامت اللجنة بالإطلاع على الصفقات والملفات التي كانت موضوع تساؤلات، بعد الحديث عن صرف اعتمادات مالية لفائدة بعض الشركات دون أن يكون هناك أثر واضح على الخدمات المقدمة، أو وجود اختلالات ونواقص في تدبير المهام، مثل عملية البستنة والحديقة، وتعطل جهاز السكانير، وضعف الخدمات الصحية المقدمة.

في هذا الصدد، كشف البرلماني يوسف بيزيد، في مراسلة إلى وزير الصحة، عن اختلالات خطيرة في تدبير الصفقات العمومية وسندات الطلب بالمستشفى، بالإضافة إلى نقص حاد في أدوية وتجهيزات طبية أساسية، مبرزا العديد من الاختلالات تتمثل في تمرير الصفقات المتعلقة باقتناء معدات الطبخ، وطلب اقتناء الكاميرات وكميات كبيرة من الكابلات النحاسية، وحصول نفس الشركة على عدة سندات طلب متتالية تتعلق بصيانة الكاميرات، واقتنائها، وتركيبها، إضافة إلى اقتناء الأثاث المكتبي.

الاحتقان التربوي يدفع المركزيات النقابية للاعتصام بالناظور

وانتقدت الهيئات المحتجة التخطيط الحاصل في تدبير بعض التخصصات العلمية المهمة، كالفيزياء والكيمياء، ناهيك عن الارتجالية في معالجة ملفات الغياب والتكليفات الداخلية، محذرة في الوقت نفسه من أن التصادم في هذه التجاوزات سيؤدي حتما إلى نسف مبدأ تكافؤ الفرص بين المتعلمين، ومصادرة حقهم الأصيل في تلقي تعليم مستقر ومتوازن.

واختارت الفروع المحلية للاتحاد المغربي للشغل، والكونفدرالية والفيدرالية الديمقراطية للشغل، توحيد بوصلتها النضالية، عبر بيان مشترك دق ناقوس الخطر إزاء التدهور المتسارع للمناخ المهني والتربوي بالمؤسسة، موضحة أن أسباب هذا الاحتقان تعود إلى تفشي «سوء التدبير الإداري» الذي تجاوز حدود الاختلال العابر ليتحول إلى عائق هيكلي يربك السير العادي للدراسة ويهدد استقرار المنظومة المحلية.

في تصعيد ميداني يعكس حجم التوتر داخل الحرم المدرسي، خاضت ثلاث مركزيات نقابية اعتصاما إضرابيا داخل الثانوية التأهيلية بفرخانة، وجاءت هذه الخطوة الاحتجاجية كنفخ غبار عن ملفات مطلوبة ظلت حبيسة الرفوف، وتتوججا لمسار من الإنذارات المتكررة التي قوبلت بصمت مطبق من لدن الجهات الوصية على تدبير الشأن التعليمي بجماعة بني أنصار، مما سد منافذ الحوار ودفع الأساتذة للاحتجاج المباشر.

كواليس جهوية

أصداء

أزمور

شكيب جلال

في مساجد أزموور تقام الصلوات الخمس وتختتم بدون دعاء، لعل القيمين عليها لا حاجة لهم بالدعاء، ولا قراءة الفاتحة، أمام صمت مربب من قبل مندوبية الأوقاف.

عرف مكتب الحالة المدنية حالة استنفار من قبل الموظفين وأغلق المكتب أمام المرتفقين، بسبب البحث عن مواطن سلمه الموظف السجل العام لنسخ شهادة النسخة الكاملة للولادة، لكن تأخر المواطن أثار غضب الموظفين اللذين خرجا للبحث عنه، بينما عاد إلى المكتب بعدما قطع مسافة طويلة لإنجاز «فوطوكوبي»، حيث تعرض للعتاب واللوم والطرد من المكتب، لأنه تأخر في إنجاز النسخة بينما المفروض أن تقوم الإدارة بتوفير آلة ناسخة داخل المكتب.

من العيب والعار أن تظل دورية الشرطة تقوم بتأمين المسافرين الذين يصلون إلى محطة أزموور للقطار، وترافقهم إلى حي القامرة للحصول على سيارة أجرة صغيرة، في حين أنه من المفروض أن تكون سيارات الأجرة متواجدة أمام محطة القطار لنقل المواطنين والوافدين إلى داخل المدينة، وأمام هذه الوضعية، لا بد من تدخل الجهات المعنية لإعادة نشاط محطة الطاكسيات قرب المحطة.

تشهد أزموور أزمة كبيرة في تدبير النفايات، المنتشرة في كل نقط جمعها وفي كل الأزقة والدروب والشوارع، حيث أن حاويات الأزيال تظل مليئة دون أن يتم إفراغها لعدة أيام بدعوى أن هناك أعطابا لحقت شاحنات نقل النفايات للشركة المكلفة، والواقع أن الأمر يتعلق بشاحنات معطلة فعلا، لكن مع قرب انتهاء العقدة المبرمة بين الشركة والبلدية وقرب دخول شركة جديدة، تتملص الشركة من مصاريف إصلاح الشاحنات، وبذلك تكون قد أخلت ببنود دفتر التحملات ما يطرح أكثر من علامة استفهام ؟

اشتوكة آيت باها

تجار في إقليم اشتوكة: «ها العار بغينا محلاتنا»

الأسبوع

يسود استياء كبير في صفوف التجار والحرفيين في جماعة بلضاع بإقليم اشتوكة آيت باها، بسبب التعثر الحاصل في استكمال مشروع السوق اليومي المغطى منذ أكثر من خمس سنوات.

وحسب مصادر مطلعة، فإن مشروع السوق النموذجي تمت برمجته في إطار صفقة رسمية قام بها المجلس الجماعي، حيث طالب التجار بالمساهمة بدفعات مالية من أجل إنجاز المشروع، الشيء الذي قام به جميع المستفيدين، لكنهم اصطدموا بعدم إخراج السوق إلى أرض الواقع وتسليم المحلات التجارية في ظل تعثر الأشغال.

وتسبب هذا التأخير في تحويل محيط السوق إلى فوضى وعشوائية، في ظل تراكم السلع والركبات، مما أثار غضب السكان القاطنين بالقرب منه، في ظل صمت الجماعة عن تقديم أي توضيحات بخصوص التأخر الحاصل في إنجاز السوق العمومي أو الكشف عن مدة محددة لفتح أبوابه في وجه العموم.

تمارة

جماعة تمارة.. «فلوس اللبن يديهم زعطوط»

الأسبوع

على الفرق بلغت 26 مليون درهم دون أن تحقق نتائج رياضية أو تنموية، أو تطوير البنيات التحتية الرياضية أو توفير ملاعب جديدة للشباب، بل تحول بعضها إلى مرافق مهترئة.

وكشفت الكتابة المحلية، أن تمارة في حاجة إلى صيانة الطرق، وتقوية الإنارة العمومية، وتحسين التجهيزات الجماعية، وهو ما يجعل القرار يبدو مجرد توزيع مالي بلا أثر ملموس على المواطنين، معتبرة أن هناك مؤشرات لاستغلال الدعم لأغراض انتخابية أو شخصية، خصوصا في ظل المعلومات المتداولة عن تداخل المسؤولين بين بعض أعضاء الفرق والمجلس الجماعي.

خاصة وأن فرقا كبيرة في القسم الأول من البطولة لا تحصل على مثل هذه الأموال. وأكدت الكتابة المحلية لحزب العدالة والتنمية، أن الدعم السنوي يعطي الانطباع بتحول الفرق الرياضية المحلية، إلى وسيلة للريع المالي عوض أن تكون أداة حقيقية لتطوير الرياضة وتعزيز الممارسة الشبابية، مشيرة إلى أن هذه الأموال المرصودة التي صرفت

خلقت جماعة تمارة الحدث بعد تخصيصها ميزانية مالية ضخمة تقدر بحوالي 820 مليون سنتيم، لأجل دعم الفرق الكروية المحلية، مما طرح الكثير من التساؤلات والغموض حول هذا السخاء المالي الكبير لرئيس المجلس زهير الزمزي، هل هو لأهداف انتخابية، أم عشقا لكرة القدم المحلية ؟

وقد أثار هذا الدعم المالي العديد من الانتقادات تجاه المجلس الجماعي، خاصة وأن المدينة تعرف الكثير من الاختلالات والمشاكل وفي حاجة ماسة إلى الأموال لتمويل بعض البرامج، حيث اعتبرت فعاليات محلية أن الدعم المالي مبالغ فيه،

الحسيمة

اتهامات لمسؤول ترابي بكتامة باستغلال العمل الاجتماعي لأغراض انتخابية

حسن غربي

الاجتماعي خارج الإطار القانوني المحدد. وتضيف نفس المصادر، أن هذه التحركات تأتي، بحسب ما يتم تداوله محليا، في سياق وعود قيل إن برلمانيا عن الحزب ذاته قدمها للمسؤول الترابي، تتعلق بإمكانية نقله إلى وجهة أخرى بعد الاستحقاقات المقبلة، وهو ما يطرح علامات استفهام إضافية حول طبيعة العلاقة المفترضة بين العمل الإداري والاعتبارات السياسية.

ويؤكد فاعلون محليون أن مثل هذه الممارسات، إن ثبتت صحتها، من شأنها أن تمس بمبدأ تكافؤ الفرص بين الفاعلين السياسيين، وتؤثر على مصداقية العمل الاجتماعي، الذي يفترض أن يظل بعيدا عن أي توظيف انتخابي أو حزبي، خاصة عندما يتعلق الأمر بفئات اجتماعية في وضعية هشاشة.

في المقابل، لم يصدر إلى حدود الساعة أي توضيح رسمي من طرف السلطات الإقليمية أو الجهات المعنية بشأن هذه المعطيات، ما دفع عددا من المتتبعين إلى التساؤل حول مدى علم عامل إقليم الحسيمة، فؤاد حاجي، بهذه التطورات، وطبيعة الإجراءات التي يمكن اتخاذها في حال التأكد من وجود خروقات تمس بمبدأ حياد الإدارة.

تتزايد خلال الآونة الأخيرة تساؤلات في الأوساط المحلية بتراب قيادة كتامة إقليم الحسيمة، بشأن ما يروج حول تورط مسؤول ترابي في أنشطة ذات طابع انتخابي سابق لأوانه، في سياق يثير الجدل حول مدى احترام مبدأ حياد الإدارة خلال الفترات الفاصلة بين الاستحقاقات الانتخابية.

وحسب معطيات متداولة محليا، فإن الشخص المعني بتهمة بالحفاظ على تواصل مستمر مع إحدى الجمعيات المحلية من أجل الإشراف غير المباشر على مبادرات اجتماعية مرتبطة بتوزيع قفف رمضان، يقال إنها توظف لخدمة أجندة سياسية لفائدة أحد الأحزاب، وتفيد المصادر ذاتها بأن هذه التحركات تفهم من طرف عدد من المتتبعين كحملة انتخابية مبكرة، تتعارض مع القوانين المنظمة للعملية الانتخابية، والتي تمنع أي شكل من أشكال الاستمالة أو التوظيف السياسي للعمل

ميسور

ساكنة ميسور: «واش نعيشو رمضان بلا ما» ؟

الأسبوع

عبرت ساكنة ميسور إقليم بولمان، عن استيائها من الانقطاعات المتكررة للماء الصالح للشرب، والمستمرة منذ عدة أيام وتزايدت خلال الأسبوع الأول من شهر رمضان، حسب فعاليات حقوقية.

وتطالب الساكنة بحققها في الماء الشروب بشكل دائم محملة المسؤولية للمجلس البلدي، الذي يقول أن المشكل ناتج عن الإصلاحات التي تعرفها بعض الآبار التي تزود المدينة بالماء.

وقد استنكرت فعاليات حقوقية وضعية الساكنة وحرمانها من الماء الصالح للشرب لفترات طويلة، خاصة في رمضان، داعية كل الفعاليات الحزبية والجموعية والحقوقية إلى التحرك من أجل الدفاع عن حق الساكنة. وحسب مصادر محلية، فإن الانقطاعات تسبب ارتباكاً للأسر التي تحتاج للماء لقضاء الأغراض المنزلية وغيرها من الأمور الضرورية.

الراشيدية

في عصر الرقمنة.. الراشيدية بدون محاكم والناس بدون حقوق

الأسبوع

بعض الحالات، للوصول إلى نفس المرفق القضائي، إذ أن مشكلة توزيع المحاكم تطرح إشكالية كبيرة وحول المساواة والعدالة المجالية في الوصول إلى القضاء بشكل سهل وفق بعد جغرافي قريب، حول قطع مسافات بعيدة وطويلة من أجل الحق في التقاضي، والمطالبة بالحق الأساسي والإنصاف.

فبالرغم من توفر جهة درعة تافيلالت على كثافة سكانية كبيرة تقدر بـ 600 ألف نسمة، بحسب الإحصائيات، إلا أنها لا تتوفر على محكمة ابتدائية تجارية أو إدارية، مما يجعل المواطنين ملزمين بالتنقل إلى خارج المنطقة للبحث عن التقاضي والولوج للقضاء.

رغم أن الفصل 118 من الدستور ينص على الحق في الولوج للقضاء بشكل سهل، بالنسبة

يعتبر الولوج لقطاع العدالة من الأولويات المهمة بالنسبة لساكنة المدن والعديد من الأقاليم، لأنه قطاع ضروري وحيوي لأجل تحقيق الأمن الاجتماعي، لكن في جهة درعة تافيلالت وفي إقليم الراشيدية بالخصوص، يعاني السكان من غياب فرص الولوج إلى العدالة مثل سكان بني ملال وخنيفرة ومكناس وفاس وبولمان.

ويضطر سكان الراشيدية لقطع أكثر من 300 كيلومتر نحو فاس، بينما يضطر سكان ورزازات وتنغير وزاكورة للسفر نحو مراكش لمسافات تتجاوز 500 كيلومتر في



بين وهم «اتفاق القرن» وذاكرة الدم.. هل هي عودة الهيمنة ؟



محمد اعبيدو

تروج بعض المنابر الإعلامية الفرنسية، ومعها أنبواق فرنكوفونية تدور في فلكها، لما تصفه بـ «اتفاق تاريخي» بين المغرب وفرنسا، بل وتذهب إلى تسميته «اتفاق القرن»، غير أن الشعوب التي دفعت ثمنًا باهظًا من دماؤها لا تنخدع بالتعاون البراقة، ولا تقايض ذاكرتها الوطنية بالشعارات الدبلوماسية.

فحين يذكر «الاتفاق التاريخي»، تستنقظ في الوعي المغربي ذكرى محطة Aix-les-Bains سنة 1955، التي ارتبطت بسباق سياسي معقد سبق عودة الملك الراحل محمد الخامس من المنفى. هناك،

في ظل اختلال ميزان القوة، صيغت تفاهات لا تزال محل نقاش تاريخي وسياسي إلى اليوم، والسؤال الذي يفرض نفسه: هل نحن أمام شراكة ندية فعلا، أم أمام إعادة إنتاج ناعم لعلاقات صيغت يوما تحت سقف الهيمنة ؟

لقد عانى المغرب خلال فترة الحماية المفروضة سنة 1912، من قمع منهج، ومجازر مروعة، وسياسات هدفت إلى إخضاع الإنسان والأرض معا: عشرات الآلاف من الشهداء سقطوا دفاعا عن الكرامة والسيادة.. ومع ذلك، لم يصدر إلى اليوم اعتذار رسمي صريح وشامل من الدولة الفرنسية يعترف بوضوح بمسؤوليتها الأخلاقية والتاريخية. إن المصالحة الحقيقية مع الماضي لا تتم بالصمت، بل بالشجاعة الأخلاقية.

العلاقات المغربية الفرنسية، منذ الاستقلال، اتسمت بتقلبات حادة تحكمها في كثير من الأحيان حسابات المصلحة الفرنسية أكثر مما تحكمها روح الشراكة المتوازنة؛ ففرنسا التي لم تخف حينها إلى فضائها الاستعماري السابق، تعاملت مع المغرب أحيانا بمنطق الامتياز التاريخي، سواء في الاقتصاد أو الثقافة أو النفوذ الإداري، ويكفي التذكير بأن حضور اللغة والثقافة الفرنسيين في مقاصل الدولة لم يكن دائما نتيجة اختيار حر بقدر ما كان امتدادا لآثر استعماري.

كما أن ملفات إقليمية حساسة، من بينها قضية الصحراء المغربية، والتوترات المزمنة في المنطقة المغاربية، تظل مرتبطة

الجزائر.. مراقب أم طرف في قضية الصحراء ؟



عبد الله النلي

بعد أن باعت محاولاتها بالفشل في استبدال كلمة الأطراف بـ «الطرفين» لتعديل القرار الأممي الأخير 2797، ما جعل جلوسها إلى طاولة المفاوضات الرباعية أمرا حتميا، تواصل الجزائر هذه المرة التملص من مسؤوليتها التاريخية في النزاع حول الصحراء، إذ تقدم نفسها كـ «مراقب» في المفاوضات التي جرت في سفارة الولايات المتحدة بمريد، والتأكيد بأنها تدعم ما تعتبره «حق تقرير المصير»، مدعية أنها لم تكن طرفا مباشرا في النزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية، غير أن الوقائع على الأرض تناقض هذا الادعاء الكاذب جملة وتفصيلا، وهو ما يعتبر مناورة أخيرة لتضليل الرأي العام الدولي.

هذا الطرح كان حاضرا بقوة في المحافل الدولية والبيانات الرسمية، في محاولة للاستفادة من الصفة الرسمية للمراقب التي تمنحها الأمم المتحدة كغطاء شرعي لتدخلها في النزاع، في مقابل تأكيد المغرب أنها الفاعل الأساسي وراء خلق جبهة البوليساريو ودعمها، وأنها طرف يتجاوز تأثيرها هذه الصفة الشكلية بكثير، إذ تتحكم في الموارد والقرارات العسكرية والسياسية والمواقف التي تطرح في المفاوضات.

ورغم أن الخطاب الرسمي الجزائري يضع البلاد في خانة «المراقب» أو «المساند» لمبادئ تقرير المصير، إلا أن الوقائع السياسية والميدانية والدبلوماسية تشير إلى أن الجزائر تلعب دور الطرف الفاعل والمحرك لهذا النزاع منذ بدايته للأسباب التالية:

(1) تعتبر الجزائر العمق الاستراتيجي والمكاني للبوليساريو، حيث تحتضن مخيمات تندوف على «أراضيها»، وهي المنطقة التي تدبر منها الجبهة أنشطتها السياسية والعسكرية دون انقطاع منذ عام 1975، وخلال تدخله للرد على التصريح المليء بالأكاذيب للممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة، سفيان ميموني، خلال الندوة الإقليمية للجنة 24 لمنطقة الكاريبي، بدومينيكا (25-27 غشت 2021)، استعرض السفير الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة، عمر هلال، بأدلة دامغة، المسؤولية التاريخية والسياسية والدبلوماسية والعسكرية والإنسانية للجزائر في خلق وإطالة أمد النزاع المصطنع حول الصحراء المغربية، وجدد التأكيد على أنه خلافا لما يدعيه سفيرها، «لم تكن الجزائر أبدا مجرد مراقب في قضية الصحراء المغربية، بل كانت منذ البداية طرفا فاعلا في هذا النزاع»، وقرأ أمام الحضور رسالة بعث بها السفير الجزائري الأسبق لدى الأمم المتحدة بتاريخ 19 نونبر 1975 إلى الأمين العام الأممي، ووزعت كوثيقة رسمية لمجلس الأمن، أكد فيها الممثل الجزائري أنه «بالإضافة إلى إسبانيا بصفتها سلطة إدارية، فإن الأطراف المعنية والمهتمة بقضية الصحراء الغربية هي الجزائر والمغرب وموريتانيا» وبعدها أبرز أنه «تم إنشاء ما يسمى بالجمهورية الصحراوية الوهمية في فندق جزائري»، خاطب السفير الجزائري: من يمол البوليساريو؟ من يحتضنها على أراضيها؟ من يسلمها ويجهزها بالصواريخ والذبابات وغيرها من الآليات العسكرية التي تفرغ في ميناء وهران؟ من يمنحها جوازات السفر الدبلوماسية؟ من يدفع لها ثمن تذاكر طيران في درجة رجال الأعمال والفنادق ذات الخمس نجوم؟ أليس الجزائر من

في الوعي الجمعي المغربي بإرث مرحلة ما بعد الاستعمار، حيث أعيد رسم المجال الجغرافي والسياسي لشمال إفريقيا في سياقات لم تكن دائما منصفة. إن خلق توترات حدودية، وتعميد علاقات الجوار، وترك جراح مفتوحة.. كل ذلك يشكل جزءا من الذاكرة السياسية، التي لا يمكن القفز عليها عند الحديث عن «اتفاقات كبرى».

اليوم، المغرب لم يعد ذلك البلد المحاصر بخيارات محدودة. لقد اختار تنوع شراكاته، والانفتاح على قوى دولية متعددة، في إفريقيا وأوروبا وآسيا والأمريكتين، واضعا مبدأ السيادة الوطنية فوق كل اعتبار، ولم يعد مقبولا أن تربط الشراكات بشروط تعجيزية، أو أن تصاغ الاتفاقيات بروح الوصاية المقنعة.

إن أي اتفاق يراد له أن يكون «اتفاق قرن»، ينبغي أن يستند إلى أسس واضحة:

اعتراف صريح بالماضي الاستعماري وتحمل تبعاته الأخلاقية؛ احترام كامل وغير مشروط للسيادة المغربية؛ توازن فعلي في المصالح الاقتصادية والاستثمارية، بعيدا عن منطق الاستنزاف؛ مراجعة نقدية للامتيازات التاريخية غير المتكافئة؛ إشراك الشعب المغربي ومؤسساته في مناقشة أي اتفاق مصيري يمس الحاضر والمستقبل.

فالشعوب ليست تفصيلا في معادلات السياسة الخارجية، بل هي أصل الشرعية ومصدر القرار، وأي اتفاق لا يحظى بقبول ووعي شعبيين، يظل هشاً مهما زخرفت عناوينه.

إن المغرب لا يتحرك بعقدة تجاه أحد، لكنه أيضا لا يعاني من فقدان ذاكرة؛ فالذاكرة الوطنية ليست حنيناً إلى الألم، بل درعا يحمي المستقبل من تكرار الأخطاء، وإذا كانت فرنسا تريد فعلا فتح صفحة جديدة، فالبداية لا تكون بتسويق إعلامي، بل بإعادة تعريف العلاقة على قاعدة الندبة والاحترام المتبادل والإنصاف التاريخي.

أما المغرب، فقد تجاوز زمن الارتهاق، ودخل زمن الاختيار الحر، ومن يريد شراكة معه، فعليه أن يقف أمامه لا فوقه. فالتاريخ لا يُمحى بالبلاغة.. بل يُصَحَّح بالعدالة.

يقوم بذلك على حساب شعبها وتنميتها الاقتصادية والاجتماعية؛ وأسهب عمر هلال في سرد الأدلة التي تدين الجزائر لدورها المباشر في قضية الصحراء، مستنكرا التورط المباشر للجيش الجزائري في الهجمات على المغرب، دعما للبوليساريو سنة 1976، خلال معركتي أمغالا، اللتين أسرت خلالهما القوات المسلحة الملكية مئات الضباط والجنود الجزائريين وسلمتهم بعد ذلك إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وكشف الدبلوماسي المغربي أنه بناء على أوامر من الجزائر، خرقت البوليساريو وقف إطلاق النار، موضعا أنه انطلاقا من تندوف، تحركت مليشيات البوليساريو المسلحة لعرقلة، طيلة أكثر من 3 أسابيع،

معبر «الكركات» بين المغرب وموريتانيا قبل تحريره نهائيا من قبل القوات المسلحة الملكية، وأطلع السفير هلال المشاركين في الندوة على مقترح تقاسم الصحراء الذي قدمه الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة عام 2001 إلى المبعوث الشخصي الأممي جيمس بيكر، متنصلا بذلك من التزامه المزعوم بالحق في تقرير المصير، وهو الاقتراح الذي رفضه المغرب بشدة انطلاقا من إيمانه الراسخ بالوحدة الترابية للمملكة ووحدة سكان الصحراء المغربية.

(2) تلعب الدبلوماسية الجزائرية دور المدافع الأبرز عن أطروحة الانفصال في المحافل الدولية، حيث تستخدم علاقاتها الدولية وإمكاناتها الطاقية (الغاز والنفط) للضغط من أجل كسب اعترافات بالبوليساريو أو لعرقلة المبادرات المغربية، كما كانت القوة الدافعة وراء إدخال الجبهة إلى منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1984، وهو ما أدى لانسحاب المغرب حينها.

(3) في القرارات الأممية الأخيرة (2602، 2703 لعام 2023، وصولا إلى القرار 2756 لعام 2024 والقرار 2797 لعام 2025)، حدث تحول نوعي في لغة وصياغة قرارات مجلس الأمن، حيث انتقل من الإشارات العابرة إلى تحديد الجزائر بالإسم كطرف فاعل ومحوري، يجب أن يشارك في الموائد المستديرة، حيث لوحظ تكرار ذكر اسم الجزائر في نص القرارات عددا من المرات بضاهي تقريبا عدد مرات ذكر المغرب، وهو ما يدحض سرديّة «المراقب» ويضعها في مقام «الأطراف المعنية»، حيث تدعو القرارات: المغرب، البوليساريو، الجزائر، وموريتانيا (بهذا الترتيب غالبا) إلى التعاون مع المبعوث الأممي.

(4) في أكتوبر 2025، تم اعتماد القرار 2797 الذي جدد ولاية بعثة «المينورسو» لعام إضافي، وقد شهدت كواليس هذا القرار اعتراضا جزائريا حادا على مصطلح «الأطراف»، ومحاولة استبداله بـ «الطرفين»، لكن مجلس الأمن أبقى على الصيغة التي تشرك الجزائر كطرف أساسي، وتحدثت عن «الأطراف» في القرار الأخير، وليس «الطرفين» 13 مرة، كما ربط تطبيق القرار بتوصل «الأطراف» وليس «الطرفين»، إلى حل لهذا النزاع وتيسير المفاوضات وإجرائها على أساس مقترح الحكم الذاتي الذي قدمه المغرب بهدف التوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع تقبله الأطراف.

فعندما يذكر مجلس الأمن دولة كطرف وبطلب منها الانخراط في حل نزاع إقليمي، فإنه ينقلها من خانة «الغير» إلى خانة «المعني المباشر».



حين تفكر الدولة مراكز الفكر وصناعة القرار الاستراتيجي



أحمد حاتم غبور

في عالم يتسم بالتعقيد والتشابك البيئي، لم يعد من الممكن تفسير أو مواجهة أو استشراف الظواهر السياسية والاقتصادية بمنهج ارتجالي أو بالارتهاق إلى خبير معين، ومن هنا تبلورت الحاجة الملحة لمراكز الفكر (Think Tanks) باعتبارها مؤسسات بحثية تؤمن عملية التوليف الفكري، حيث تلقي تخصصات متعددة داخل إطار تحليلي منسجم يحول تشتت المعارف إلى رؤية استراتيجية قابلة للتنفيذ. وتعرف

هذه المراكز بأنها مؤسسات بحثية غير ربحية تؤدي وظيفة الجسر الحيوي بين المعرفة الأكاديمية وصناعة القرار السياسي، بما يجعلها عقلا موازيا يساهم في توجيه مؤسسات الدولة، خاصة في المراحل المتسمة بالتحول والتعقيد.. وقد نشأت هذه المؤسسات في بدايات القرن 19 في كل من بريطانيا والولايات المتحدة، استجابة لحاجة صناع القرار إلى عقول متخصصة، ولكنها جامعة تمدها بالرأي المستقل والتحليل العميق، وكان من أبرز تجلياتها المبكرة تأسيس Royal United Services Institute سنة 1831، الذي أرسى تقاليد البحث الاستراتيجي المنظم، ومع تطور الدولة الحديثة، اتجهت مراكز الفكر نحو التخصص الدقيق في العلاقات الدولية، والسياسات الاقتصادية، وقضايا البيئة والمناخ، حيث يغدو تكامل الخبرات شرطا لفهم الواقع وصياغة البدائل.

وتؤكد التجارب الدولية أن مراكز الفكر كانت في أحيان كثيرة المهندس غير المرئي للمشاريع الاستراتيجية الكبرى؛ فعلى سبيل المثال، في الولايات المتحدة الأمريكية، ساهم مجلس العلاقات الخارجية، وهو مركز فكري أمريكي تأسس سنة 1921، في وضع الأسس النظرية والعملية لأحد أبرز مشاريع القرن العشرين، ويتعلق الأمر بـ Marshall Plan الذي كانت غايته حماية أوروبا من الزحف الأحمر للمعسكر الشيوعي من خلال برنامج اقتصادي وسياسي شامل بعد الحرب العالمية الثانية، كما أن مراكز أبحاث من قبيل Atlantic Council وBrooking Institute وCarnegie Endowment for International Peace وCSIS، وغيرها من المؤسسات البحثية الأمريكية، تلعب دورا محوريا في توجيه سياسات القوة العظمى في العالم، بل الأكثر من ذلك، أن العديد من المؤسسات السيادة الأمريكية مرتبطة ارتباطا وثيقا بمراكز فكر وظيفتها رسم التوجهات الاستراتيجية لتلك المؤسسات، كمثال، ارتباط مؤسسة الدفاع الأمريكية بمركز RAND Corporation، تلك المؤسسة التي اشتهرت بتناول وتحليل موجات حركات الإسلام السياسي في مطلع الألفية الثالثة، أما في المملكة المتحدة، فيشكل Chatham House نموذجا لمؤسسة استطاعت أن تخلق فضاءات للحوار النقابي وتنتج مقاربات أثرت بعمق في توجيه السياسة الخارجية، وتقوم هذه المؤسسات على تكامل خلاق بين صرامة الأكاديميين وخبرة الممارسين، بما يجعل مخرجاتها أفكارا عملية تتجاوز التنظير إلى صناعة الأثر.

إن الغاية من ذكر هذه النماذج الدولية، هو التأكيد على ضرورة ترسيخ نظام بيئي قوي لمراكز الفكر المغربية، يجعل منها رافعة استراتيجية لتعزيز جودة القرار العمومي وترسيخ التخطيط القائم على الأدلة، وتتجلى أهمية هذا التوجه في ثلاثة وظائف محورية: أولا، تمثل مركز الفكر آلية مؤسساتية لتحسين القرار العمومي من الانزلاق الشعبي، ففي ظل الانتشار الواسع للمعلومات المضللة والحلول السطحية عبر المنصات الرقمية، توفر هذه المراكز تحليلات رصينة مبنية على البيانات، ودراسات مقارنة، وسيناريوهات بديلة، بما يرفع منسوب النضج في النقاش العمومي وينقل القرار من منطق الاستجابة الآنية لضغط الرأي العام إلى منطق التخطيط العقلاني طويل المدى؛ ثانيا، تعد هذه المراكز أداة فعالة لرفع الشجاعة التديرية وتعزيز عقلانية السياسات العمومية، فمن خلال اعتماد أدوات الاستشراف، وتحليل التكلفة/المنفعة (Cost-Benefit Analysis)، وتقييم الأثر، تسهم مراكز الفكر في توجيه الموارد الوطنية نحو مشاريع ذات جدوى مثبتة، وتحد من مخاطر الارتجال وسوء ترتيب الأولويات، وهو ما سينعكس إيجابا على كفاءة الإنفاق العمومي واستدامة الميزانية؛ ثالثا، تمكن هذه المؤسسات من تعبئة الرأسمال البشري الأكاديمي وتحويل المعرفة النظرية إلى قيمة مضافة عملية، فالغريب يزرخ بكفاءات بحثية وطاقات علمية معتبرة، غير أن جزءا مهما من هذا الإنتاج يظل محدود الأثر خارج الأوساط الأكاديمية، وهنا تضطلع مراكز الفكر بدور الوسيط الذي يحول الأبحاث إلى أوراق سياسات وتوصيات تنفيذية، بما يضمن تقيمين المعرفة الوطنية وربط الجامعة بحاجيات الدولة والمجتمع، ويسهم في إشراك النخبة في صياغة مستقبلها الوطني.

وتبرز في هذا الإطار مؤسسات وطنية رائدة، من قبيل المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، ومركز السياسات من أجل الجنوب الحدي، اللذين يساهمان في تحليل التحولات الكبرى وتعزيز الحضور الفكري للمملكة في محيطها الإقليمي والدولي. غير أن الطموح الوطني يقتضي توسيع هذا الزخم، بحيث تكون مراكز الفكر المغربية رديفا مؤسسيا داعما لصانع القرار في مختلف القطاعات. ختاماً، إذا كان القائد الفرد يحتاج إلى مستشارين وخبراء لاتخاذ القرارات، فإن الدولة الحديثة تحتاج إلى مراكز الفكر كمستشار استراتيجي دائم.. إنها العقل الذي لا ينام، والحارس الأمين على الموارد الوطنية من الهدر، والمحرك الذي يحول المعرفة إلى قوة، ثم إن الاستثمار في هذه المؤسسات هو استثمار في سيادتنا الوطنية، وفي جودة المستقبل الذي نصنعه للأجيال القادمة، فالألم التي تزدهر في تلك التي تفكر قبل أن تنفذ، ومن ثم، فإن الاستثمار في مراكز الفكر ليس ترفا فكريا، بل ضرورة تفرضها تحديات القرن الحادي والعشرين.

استعمال الذكاء الاصطناعي في التشريع



مراد علوي

للدولة وحدود تدخلها في هذا المجال.

من ناحية القانونية، يغير الذكاء الاصطناعي إشكالات دقيقة، تتعلق بحماية الحياة الخاصة والمعطيات الشخصية، خاصة في ظل اعتماد الخوارزميات الذكية على كميات هائلة من البيانات التي تجمع وتعالج في كثير من الأحيان بطرق غير شفافة، وقد أبرزت الأدبيات القانونية المعاصرة أن القرارات المبينة على أنظمة ذكية قد تؤدي إلى انتهاكات غير مباشرة للحقوق الأساسية، من خلال أشكال جديدة من التمييز الخوارزمي أو الإقصاء الرقمي، دون وجود إطار قانوني واضح يضمن حق الأفراد في المعرفة والظعن والمساءلة، ويعد هذا التحدي من أبرز الإكراهات التي تواجه المشرع

المغربي في سعيه إلى تأطير الذكاء الاصطناعي تشريعيًا. كما يطرح الذكاء الاصطناعي إشكالا مركزيا، يتعلق بالمسؤولية القانونية عن الأضرار الناتجة عن قرارات أو توصيات تصدر عن أنظمة آلية؛ فالتشريعات التقليدية تقوم على افتراض وجود فاعل بشري يمكن مساءلته، في حين يترك الذكاء الاصطناعي هذا التصور من خلال تعدد المتدخلين في تصميم النظام وتطويره وتشغيله، مما يثير تساؤلات جوهرية حول مدى كفاية قواعد المسؤولية المدنية الحالية، وحول الحاجة إلى تطوير نماذج قانونية جديدة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الأنظمة الذكية.

ولا يمكن فصل هذا التعثر التشريعي عن إشكالية أعمق، تتعلق بقدرة النخب البرلمانية المعاصرة على استيعاب آليات جديدة في التشريع؛ فالتشريع في سياق التحول الرقمي لم يعد مجرد عملية قانونية تقليدية تهدف إلى تنظيم وقائع اجتماعية مستقرة، بل أصبح نشاطا معرفيا مركبا، يتطلب فهما للتقنيات الرقمية، واستيعابا لمنطق اشتغال الخوارزميات، وقدرة على استشراف المخاطر المستقبلية، غير أن النخب البرلمانية، بحكم طبيعة تكوينها وآليات انتخابها، غالبا ما تفرز وفق اعتبارات سياسية وانتخابية لا وفق معايير الخبرة التقنية أو العلمية، مما يحد من قدرتها على مواكبة التعقيد المتزايد للعمل التشريعي، وتتجلى هذه الصعوبة بشكل أوضح عند الحديث عن آليات تشريعية جديدة، مثل التشريع الرقمي، أو التشريع التشاركي الذي يركز على المنصات الإلكترونية، أو استخدام أدوات تحليل الأثر التشريعي المبينة على البيانات والذكاء الاصطناعي؛ فهذه الآليات تفترض تحولاً جذرياً في الثقافة التشريعية، من تصور القانون كنص جامد ونهائي إلى اعتباره أداة دينامية قابلة للتقديم والمراجعة المستمرة، وهو تحول لم تستوعبه بعد الثقافة البرلمانية التقليدية بشكل كامل.

يمكن القول إن البرلمان المغربي يشهد تحولاً تدريجياً في إدراك أهمية الذكاء الاصطناعي كموضوع تشريعي استراتيجي، غير أن هذا التحول لا يزال في مستوى الوعي أكثر منه في مستوى الفعل التشريعي المؤسّس.

أضحى الذكاء الاصطناعي أحد أبرز ملامح التحول النيوي الذي يشهده العالم اليوم، بالنظر إلى ما يتيح من إمكانيات واسعة لإعادة تشكيل أنماط التفكير، وطرائق تدبير الشأن العام، وآليات اتخاذ القرار داخل المؤسسات السياسية والإدارية، ولم يعد النقاش حول هذه التكنولوجيا مقتصرًا على أبعادها التقنية أو الاقتصادية، بل امتد ليشمل إشكالات قانونية وأخلاقية عميقة، تتصل بحماية الحقوق والحريات الأساسية، وضمان الشفافية، وتكريس مبدأ المسؤولية والمساءلة. في هذا السياق، برز البرلمان كفضاء مؤسساتي بدأ يستوعب تدريجياً أهمية الذكاء الاصطناعي كموضوع تشريعي واستراتيجي، غير أن

هذا الوعي المتنامي لم يواكب ببناء تشريعي متكامل قادر على تأطير استخدام هذه التكنولوجيا ضمن رؤية قانونية شمولية ومستدامة. الاهتمام البرلماني بقضايا الذكاء الاصطناعي يندرج ضمن سياق دولي يتسم بتسارع ملحوظ في تبني الأطر القانونية المنظمة لهذه التكنولوجيا، كما هو الشأن في الاتحاد الأوروبي، الذي اعتمد مقاربة تنظيمية تقوم على تصنيف أنظمة الذكاء الاصطناعي بحسب درجة المخاطر التي قد تشكلها على الأفراد والمجتمع، وفي المقابل، يلاحظ أن المنظومة القانونية المغربية لا تزال تعتمد أساساً على نصوص عامة، وضعت لمعالجة قضايا تقليدية مرتبطة بحماية المعطيات الشخصية أو الجرائم المعلوماتية، وهي نصوص لم تصم في الأصل للاستجابة لتعقيدات الذكاء الاصطناعي، خصوصاً ما يتعلق بالقرارات الآلية، والخوارزميات ذاتية التعلم، والمعالجة المكثفة للبيانات الضخمة.

وقد تجلّى هذا الوعي المؤسساتي داخل البرلمان من خلال إثارة موضوع الذكاء الاصطناعي في عدد من المبادرات الرقابية والتشريعية، سواء عبر الأسئلة البرلمانية أو من خلال إحداث مجموعات عمل موضوعاتية تعنى بدراسة انعكاسات هذه التكنولوجيا على الاقتصاد والمجتمع والإدارة العمومية، غير أن هذه المبادرات ظلت في مجملها ذات طابع استكشافي ولم تشخيص، ولم تقض إلى بلورة إطار تشريعي شامل ومُلمن يحدد بدقة شروط استخدام الذكاء الاصطناعي، ومسؤوليات الفاعلين، وضمانات حماية الحقوق.

ويبقى هذا التعثر التشريعي مبنياً على جملة من العوامل البنيوية، في مقدمتها الطبيعة المتغيرة والمتسارعة للذكاء الاصطناعي، التي تجعل من الصعب على المشرع المغربي في ضبط صياغة قواعد قانونية مستقرة دون المخاطرة بتجاوزها في زمن وجيز وضيق، كما أن الذكاء الاصطناعي يعد مجالاً عابراً لمختلف التخصصات، إذ يتطلب تفاعلاً كبيراً بين المعرفة القانونية والعلوم التقنية والفلسفية والاقتصادية، وهو ما يطرح تحديات حقيقية على مستوى الخبرة المتاحة داخل المؤسسة التشريعية، يضاف إلى ذلك غياب استراتيجية وطنية واضحة ومؤطرة للذكاء الاصطناعي، تشكل مرجعية موحدة للعمل التشريعي وتحدد الأهداف الكبرى

أضحت الكوارث الطبيعية، وفي مقدمتها

الفيضانات، أحد أبرز التحديات البنيوية التي تواجه الدولة المغربية في سياق التحولات المناخية المتسارعة وما يرافقها من اضطرابات هيدرولوجية حادة وتزايد في تواتر الظواهر المناخية القصوى؛ فالمعطيات المناخية الوطنية تشير إلى تزايد حدة التساقطات المركزة زمنياً ومجالياً، بما يضاعف من هشاشة بعض المجالات الترابية، خاصة المناطق الجبلية والشبه قروية.

وقد كشفت الفيضانات الأخيرة التي عرفتها عدة أقاليم عن ضرورة الانتقال من منطق التدخل الظرفي القائم على رد الفعل، إلى منطق التدبير الاستباقي المبني على التخطيط الاستراتيجي، وإدماج خرائط المخاطر في السياسات العمومية، وترسيخ حكمة ترابية متعددة المستويات قادرة على التنبؤ بالمخاطر قبل وقوعها.

إن تدبير الكوارث الطبيعية لم يعد مجرد مسألة تقنية أو إغاثية، بل أصبح موضوعاً قانونياً ومؤسساتياً يرتبط مباشرة بحماية الحق في الحياة، والحق في بيئة سليمة، وضمان استمرارية المرافق العمومية الحيوية، وهو ما يثير الإشكالية التالية: إلى أي حد استطاع الإطار القانوني والمؤسساتي المغربي مواكبة تحديات تدبير الفيضانات؟ وما هي رهانات بناء نموذج وطني متكامل لإدارة المخاطر الطبيعية في ظل التحولات المناخية؟ يستند تدبير الكوارث الطبيعية إلى مركّزات دستورية واضحة، إذ كرس دستور 2011 مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة، والحق في التنمية المستدامة والعيش في بيئة سليمة، كما أقر مبدأ التضامن والتكافل بين المواطنين والجهات، وهو ما يؤسس لالتزام الدولة الإيجابي بحماية السكان من المخاطر الطبيعية باعتبارها جزءاً من مفهوم الأمن الإنساني.

ويترجم هذا الالتزام من خلال منظومة قانونية متعددة، تشمل:

تدبير الكوارث الطبيعية بالمغرب
حتمية البحث عن نموذج استباقي
للحكامة المناخية

د. يونس مليح

أما على المستوى الكمي، تكشف تقديرات رسمية وتقارير مؤسساتية، أن الخسائر المرتبطة بالكوارث الطبيعية بالمغرب تتراوح سنوياً بين 0.3 % و 0.5 % من الناتج الداخلي الخام، مع تسجيل ارتفاع ملحوظ خلال سنوات التساقطات الاستثنائية، وإذا احتسبنا الناتج الداخلي الخام الذي يفوق 1200 مليار درهم تقريبا، فإن الكلفة السنوية قد تصل في بعض السنوات إلى ما بين 3 و 6 ملايين درهم، دون احتساب الخسائر غير المباشرة المرتبطة بتعطيل الأنشطة الاقتصادية، وفقدان مناصب الشغل، وتضرر البنيات التحتية.

ويؤكد ذلك أن تدبير الفيضانات ليس مجرد ملف بيئي، بل هو رهان اقتصادي واستثماري، يرتبط بحماية الاستثمار العمومي وضمان استمرارية المرافق الحيوية. من جانب آخر، أبرزت الفيضانات الأخيرة بعداً قضاوياً جديداً في المبادرة الملكية السامية التي أعلن عنها الملك محمد السادس، والمتعلقة بتقديم مساعدات مالية مباشرة للأسر المتضررة.

وقد شكل هذا التدخل تجسيدا عمليا لمفهوم «الدولة الاجتماعية في زمن الأزمات»، حيث مكنت المساعدات المباشرة من إعادة التوازن الاقتصادي والاجتماعي داخل المناطق المنكوبة، خاصة وأن العديد من الأسر فقدت مصادر

(1) التشريعات المرتبطة بتدبير الموارد المائية وحماية الملك العمومي المائي؛
(2) النصوص المنظمة للوقاية المدنية والتدخل في حالات الطوارئ؛
(3) القوانين التنظيمية للجماعات الترابية التي خولت لها اختصاصات في مجال الوقاية من المخاطر؛
(4) الاستراتيجيات الوطنية

المتعلقة بالتغيرات المناخية والتنمية المستدامة. غير أن هذا التعدد النصي، رغم أهميته، يطرح إشكالية تشتت المعاري وغياب تقنين موحد لإدارة المخاطر الطبيعية، على غرار ما هو معمول به في بعض الدول التي تعتمد «مدونة وطنية للمخاطر».

وتتوزع مسؤوليات تدبير الفيضانات بين عدة متدخلين: وزارة الداخلية، وزارة التجهيز والماء، المديرية العامة للوقاية المدنية، وكالات الأحواض المائية، الجماعات الترابية، إلى جانب الأجهزة الأمنية والعسكرية عند الضرورة. وقد أظهرت التجربة العملية أن هذا التعدد المؤسساتي وإن كان يعكس شمولية التدخل، فإنه يطرح تحديات مرتبطة بسرعة تبادل المعطيات واتخاذ القرار. وتشير تقديرات تقنية إلى أن نسبة مهمة من تدخلات الطوارئ تتم في غياب منصة رقمية موحدة لتقاسم البيانات في الزمن الحقيقي، مما يؤثر على النجاعة العملياتية.

رمضان بين البساطة والإسراف



نعيمة حامي

كان رمضان في الماضي بسيطا في مآدته وعميقا في معناه: كان تمر، حساء، طبق واحد.. لكن روح الانتظار والدعاء كانت أكبر من كل شيء، بل التركيز على الصوم والسكينة.

أما اليوم، أصبح رمضان يتميز

بموائد متعددة الأصناف، وأصبح الإفطار وليمة يومية كتعويض عن ساعات الصيام، بدل تهذيب النفس.. لكن رمضان في جوهره دعوة إلى الكفاية لا إلى الامتلاء، إلى الوعي لا إلى الإسراف، إلى تغذية الروح.

كان رمضان في الماضي شهرا خفيفا على الجيب عميقا في المعنى، أما اليوم، فإنه شهر للاستهلاك المكثف، ازدهام الأسواق وتنوع الموائد تفوق الحاجة.

كان التركيز على المعنى لا المظهر، على الصوم لا الطبق، التركيز على الروحانيات.. فالبساطة لم تكن فقرا، بل كانت انسجاما بين الهدف والسلوك.

في زمن السرعة والإعلانات والعروض الترويجية، يتحول رمضان إلى موسم استهلاكي بامتياز، عربات التسوق تمتلئ، الثلاجات تزدحم أكثر، وكثير من الطعام ينتهي في القمامة، فتأثير الإعلانات التجارية تربط رمضان بالاستهلاك والمقارنة الاجتماعية.

البساطة لا تعني الحرمان، بل تعني الوعي، تعني أن نأكل لنقوى على العبادة، ربما لا نستطيع العودة إلى زمن مضى، لكننا نستطيع أن نعيد بعض روحه.

دخلها الفلاحية أو التجارية.

وقد ساهم الإجماع الاستباقي لعدد مهم من السكان، في تقليص الخسائر البشرية رغم حدة التساقطات، مما يعكس تبني مقاربة أمن إنساني تجعل حماية الأرواح أولوية مطلقة.

ورغم التطور الملحوظ في التدخل العملي، فإن التحدي الحقيقي يكمن في:

- توحيد الإطار القانوني ضمن قانون إطار لإدارة المخاطر الطبيعية.

- تطوير نظم إنذار مبكر رقمية موحدة تربط مختلف المتدخلين.

- إدماج خرائط المخاطر في وثائق التهيئة والتعمير.

- تعزيز ثقافة الوقاية لدى المواطنين.

- إحداث آليات تمويل استباقية (صناديق مرونة مناخية، تأمين ضد الكوارث).

فالانتقال من منطق «تدبير الكارثة» إلى منطق «تدبير المخاطر» يقتضي دمج البعد المناخي في السياسات المالية والميزانياتية، وجعل الاستثمار في الوقاية أقل كلفة من إعادة الإعمار.

يتضح من خلال تحليل تدبير الفيضانات الأخيرة، أن المغرب قطع أشواط مهمة في بناء نموذج قائم على التكامل بين الشرعية الدستورية للتدخل العمومي، والنجاعة العملياتية للمؤسسات، والبعد التضامني الذي يجعل المواطن في صلب السياسات العمومية، غير أن المرحلة المقبلة تفرض ترسيخ نموذج استباقي دائم، يجعل إدارة المخاطر الطبيعية جزءاً لا يتجزأ من التخطيط التنموي والترابي، في ظل تزايد تواتر الظواهر المناخية القصوى.

وبالتالي، فإن الرهان الاستراتيجي لا يكمن فقط في سرعة التدخل عند وقوع الكارثة، بل في القدرة على تقليص احتمال وقوعها أو الحد من أثارها عبر التخطيط المسبق والرقمنة والتنسيق المؤسساتي المندمج، وبهذا المعنى، فإن بناء منظومة وطنية مرنة لإدارة المخاطر، يشكل اليوم أحد أعمدة السيادة البيئية والأمن الإنساني للمملكة.



هل حان وقت التخلي نهائيا عن الساعة الإضافية ؟

عاد الجدل من جديد حول الساعة الإضافية بعد العودة للعمل بالساعة القانونية «غرينتش» خلال شهر رمضان، ما جعل العديد من الناس يشعرون بالفرق الكبير والاستقرار النفسي والاجتماعي مع الساعة البيولوجية في غياب الضغوطات وضيق الوقت، والاضطرابات التي يعاني منها الأطفال والكبار خلال بقية الأشهر، خاصة بسبب النقص في ساعات النوم وقصر النهار، ما يجعل العديد من الناس يشكون من التوقيت الصيفي.

إعداد: خالد الغازي

الانتحار والحوادث، كما أنه على مستوى التدبير الطاق، لا يوفر أي طاقة تذكر (0.1 % فقط). لذلك يدعم العلماء والخبراء والأطباء النفسانيون العودة إلى التوقيت الطبيعي، لتحسين الصحة النفسية والنوم، أما على المستوى الأمني والاجتماعي؛ فالاستيقاظ في الظلام يرفع من منسوب القلق والتوتر، ويعرض الفئات الهشة (تلاميذ، نساء، عمال) لمخاطر الاعتداءات والسرقات في الصباح الباكر، خاصة في المناطق النائية والقرية وهوامش المدن والأماكن المظلمة، فضلا عن ارتفاع حوادث السير بنسبة 10 % عند تغيير الساعة.

وحسب نفس المتحدث، فإن الحركة الاجتماعية المطالبة بالإلغاء، والتي تتجسد في العرائض الإلكترونية ومواقف النقابات (مثل المنظمة الديمقراطية للشغل)، تستند إلى واقع ملموس يفند المكاسب الطاقية المحدودة مقابل كلفة بشرية باهظة، وبالتالي، فإصلاح هذا الوضع يتطلب شجاعة سياسية للعودة إلى «توقيت الأرض» بدلا من «توقيت الأسواق»، علما أن البرلمان الأوروبي سبق أن صوت على إلغاء الساعة الإضافية بعدما تقدمت إسبانيا إلى الاتحاد الأوروبي بمقترح رسمي في أكتوبر 2025 لإنهاء تغيير الساعة الموسمي (التوقيت الصيفي والشتوي) ابتداء من سنة 2026، مبررة ذلك بفقدان مبرراته العلمية والاقتصادية مثل

يعرف بـ«التأخر الاجتماعي»، حيث يضطر الجسم للعمل في وقت لا تزال فيه وظائفه الحيوية في طور الراحة، مما يسبب إرهاقا مزمنًا يقلل من جودة الحياة والإنتاجية على المدى الطويل.

وأضاف لطفي أن العودة لتوقيت غرينتش في رمضان هي اعتراف ضمني من الحكومة بأن الساعة الإضافية تشكل عبئا حقيقيا ولا تتوافق مع الإيقاع الوجداني والبيولوجي للمغاربة، وهذا التذبذب يخلق نوعا من الارتباك، فالمواطن يعيش تجربة الراحة النفسية والانسجام مع الزمن في رمضان، ثم يصدم بالعودة لنمط مفروض في بقية الأشهر، وهو ما يكرس الفجوة بين الساعة الإضافية هي «جسم غريب» عن بنية المجتمع المغربي، ولا يتم التمسك بها إلا لغايات مادية بحتة تتجاهل التوازن النفسي للمواطن، موضحا أن هناك تأثيرات بالنسبة للساعة الإضافية على حياة المغاربة، يمكن رصدها في عدة مستويات، منها مثلا المستوى الصحي؛ بحيث أن دراسات علمية جديدة تؤكد اضطرابات النوم، وضعف التركيز لدى التلاميذ، وزيادة مخاطر أمراض القلب والسكري نتيجة الحرمان المزمن من دقائق ثمينة من النوم، كما أظهرت الدراسات أن تغيير الساعة يعطل الإيقاع البيولوجي، مما يزيد التوتر إذ تؤكد دراسات أن حالات القلق الشديد والاضطرابات النفسية قد تؤدي إلى

للمطالبة بمراجعة هذا التوقيت العجيب. الملاحظ أن العديد من الدول الأوروبية والآسيوية قررت إزالة الساعة الإضافية والعودة إلى التوقيت الطبيعي مراعاة للظروف الصحية والاجتماعية لمواطنيها وللتناغم مع الظروف المناخية الباردة والمتقلبة، لكن في المقابل، تستمر حكومة أخنوش في تجاهل الموضوع بالرغم من وجود دراسات ومعطيات تؤكد تضرر شريحة كبيرة من المغاربة نفسيا وصحيا منها إلى درجة لجوئهم إلى الأطباء النفسانيين، واستعمال الأدوية من أجل النوم وتخفيف التوتر، بينما الحكومة تبحث فقط عن مصلحة الشركات الأجنبية ومراكز النداء الفرنسية، ولا تهتم للمواطنين الذين يشتغلون في عدة مجالات تساهم في الإنتاج الوطني.

في هذا الإطار، يقول علي لطفي، الكاتب العام للمنظمة الديمقراطية للشغل، أن مطلب العودة إلى الساعة القانونية (GMT) ليس مجرد رغبة عاطفية، بل هو ضرورة صحية واجتماعية ملحة. نحن أمام صراع بين «الزمن الاقتصادي» الذي يخدم فئات محدودة ولوبيات التصدير والخدمات، وبين «الزمن الطبيعي» الذي يحكم وظائف الجسم البشري، موضحا أن الحفاظ على الساعة البيولوجية يعني احترام إيقاع النوم والاستيقاظ المرتبط بضوء الشمس؛ ففرض ساعة إضافية قسرا يؤدي إلى ما

مرت ثماني سنوات على اعتماد الساعة الإضافية، منذ سنة 2018، دون أن تكشف الحكومة عن تقييم رسمي وواضح يكشف مزايا وسلبات التوقيت الصيفي وتداعياته الجانبية على حياة المغاربة، سواء الأطفال والتلاميذ أو المستن والعمال، وعلى الأنشطة الاقتصادية المحلية، خاصة وأن عقرب الساعة ليس رقما يقدم أو يؤخر، بل هو أسلوب عيش له ارتباط بالحياة اليومية للأسرة، وذهاب الطفل الصغير للمدرسة وخروج العاملات والعمال في الظلام، وتأثير هذا النمط على الصحة والنوم والدراسة والعمل.

بالرغم من المعارضة الشعبية من أغلبية المغاربة للساعة الإضافية، وظهور استطلاعات ودراسات تؤكد مساوئ هذه الساعة على حياة العامة، إلا أن الغريب والإشكال هو غياب أي تقرير وطني رسمي يسلط الضوء على الأثر الحقيقي لهذه الساعة التي يصفها المغاربة بـ«المشؤومة»، لأنها أثرت كثيرا على حياتهم العادية، بحيث أن العديد من النشاطات يحملون الحكومة المسؤولية بسبب الجحيم والمعاناة التي يعيشها أطفال المدارس وكبار السن، بسبب الساعة الإضافية التي تخدم مصالح الشركات الأجنبية ومراكز النداء الفرنسية، بينما قطاعات اجتماعية واقتصادية أخرى تعاني من تأثيرها على المجتمع، الشيء الذي دفع نشطاء إلى توقيع عريضة وطنية

مع الحدث



أسامة لولو

وقدرة الدولة على الموازنة بين المتطلبات الخارجية والرفاه الداخلي للمواطنين. وشدد المركز الإفريقي للدراسات الاستراتيجية والرقمنة على ضرورة إجراء مراجعة مستقلة ومبنية على الأدلة، لتقييم الكلفة والمنفعة لهذه السياسة العمومية، حيث يتزايد الجدال العام حول التكاليف الصحية والاجتماعية للساعة الإضافية، مما يفرض على المغرب تقييم خياراته الاستراتيجية بوضوح.

في نفس الموضوع، طالب المستشار البرلماني خالد السطحي، الحكومة بإجراء تقييم شامل لقرار الإبقاء على التوقيت الصيفي (GMT+1) طيلة السنة، والكشف عن آثاره الفعلية على المواطنين، بعد تفاعل المواطنين وارتياحهم للتوقيت غرينتش في رمضان، وشعورهم بالراحة وتحسن الإيقاع اليومي مقارنة مع الآثار السلبية للتوقيت الصيفي المعتمد طيلة السنة، مشيراً إلى عودة عرائض رقمية ومبادرات مدنية تطالب بالعودة إلى التوقيت الطبيعي وإلغاء العمل بالتوقيت الصيفي الدائم، لأن استمرار هذا القرار لا ينسجم مع مطالب فئات واسعة من المجتمع، ولا يراعي الانعكاسات الاجتماعية والنفسية والصحية.

واعتبر نفس البرلماني - في سؤال إلى الحكومة - أن هذا التفاعل المتكرر سنوياً بعيد إلى الواجهة النقاش العمومي حول قرار الحكومة الصادر سنة 2018، والمتعلق بالإبقاء على التوقيت الصيفي، الذي أثار منذ اعتماده جدلاً واسعاً بسبب ما يعتبره المواطنون تأثيراً مباشراً على التوازن الأسري والاجتماعي والصحي، خاصة لدى الأطفال المتدربين والطلبة والموظفين، إضافة إلى تأثيره على الساعة البيولوجية وجودة النوم والإنتاجية، متسائلاً: هل تفكر الحكومة في مراجعة هذا القرار وإعادة العمل بتوقيت غرينتش بشكل دائم، أو على الأقل فتح نقاش وطني موسع يضم الخبراء والقطاعات المعنية والمجتمع المدني؟

الساعة الإضافية ليست قراراً إدارياً أو اقتصادياً فقط، بل هي قرار يمس التوازن النفسي للإنسان، لأن الجسم يشغل بساعة بيولوجية مرتبطة بضوء النهار وظلام الليل، ولأن أي تغيير مفاجئ في التوقيت يمكن أن يخلق نوعاً من الارتباك في النوم وفي المزاج والتركيز، وعند تعديل التوقيت، يكون على الجسم والعقل التأقلم من جديد، مما يؤثر على التوازن على الجميع.

فقد قررت الحكومة الإسبانية إلى جانب دول أوروبية أخرى، مراجعة التوقيت الصيفي والعودة إلى التوقيت الأصلي، أي نقصان ساعة، كما أن ساعة الحكومة الفرنسية في نفس الاتجاه، وذلك تجاوباً مع المقترح الإسباني، الذي استند إلى أسباب واقعية وإلى استطلاعات للرأي لدى الإسبان، والتي كشفت أن 65 في المائة من الناس يؤيدون إلغاء الساعة الإضافية والعودة للتوقيت الأصلي، بينما أظهر استطلاع للرأي أجرته المفوضية الأوروبية، أن 84 في المائة من المشاركين يفضلون إنهاء تغيير الساعة.

وأبرزت دراسة للمركز الإفريقي للدراسات الاستراتيجية والرقمنة، أن الساعة الإضافية تفرض تكاليف استراتيجية موثقة على الصحة العامة والسلامة الطرقية والعدالة المجالية دون تقديم دليل قاطع على تحقيق وفورات في الطاقة أو تعزيز الإنتاجية الإجمالية، رغم مساهمتها في تعزيز التزامن الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي، مشيرة إلى أن هذا القرار الذي تم تثبيته منذ شهر أكتوبر 2018، يحتاج إلى مراجعة مستقلة ومبنية على الأدلة لتقييم كلفته ومنفعته في ظل الجدال العام المتزايد حول آثاره السلبية على المجتمع، لا سيما وأن هذا التوقيت يرتبط علمياً بفقدان ما متوسطه تسعة عشر دقيقة من النوم كل ليلة وزيادة مخاطر الإصابة بالسمنة والسكري وأمراض القلب.

وسجلت الدراسة وجود مخاطر حقيقية مرتبطة بالأمن المجالي، خاصة بالنسبة للنساء والفتيات والطلبة في المناطق الهامشية والقروية، حيث يرفع الخروج قبل بزوغ الفجر من الشعور بانعدام الأمن ويضاعف مخاطر التعرض للاعتداءات، مما يشكل عائقاً أمام تكافؤ الفرص في الوصول الآمن إلى مرافق التعليم والعمل، مؤكدة أن التوقيت المعتمد يؤثر على الاقتصاد غير المهيكل والأنشطة المرتبطة بالأسواق الأسبوعية والفلاحة وتجارة القرب المبكرة، والتي تعتمد طبيعياً على الدورة الشمسية، ويؤدي ذلك إلى كلفة غير مباشرة تتمثل في تعطيل سلاسل التوريد المحلية وزيادة الضغط على اليد العاملة التي تجد صعوبة بالغة في مواكبة نشاطها المهني مع الإيقاع الإداري والتعليمي للدولة، حيث أن التوقيت لم يعد مجرد أداة تنظيمية، بل أصبح يعكس مفهوم سيادة الزمنية

إيجابي على حياتهم اليومية، وهناك من يرى أن الساعة الأصلية والرمضانية فيها بركة، لأن الإنسان يستيقظ بشكل مريح ويقضي جميع أموره وأغراضه طيلة اليوم ويجد الوقت الكافي، بينما مع الساعة الإضافية نلاحظ أن الوقت يمر بسرعة وجودة النوم تقل والحياة تتسارع والضغط النفسي تزداد، معتبراً أن أي قرار حكومي يهم ملايين الناس يجب أن يأخذ بعين الاعتبار جودة النوم، ومستوى التوتر داخل الأسر، والتوازن اليومي للمواطنين، وأن يراعي الصحة النفسية وجودة الحياة.

واستطرد المتحدث ذاته، أن المواطنين يعانون منذ سنوات من الآثار السلبية للساعة الإضافية، وحان الوقت بالنسبة للحكومة أن تبحث عن سياسات جديدة للحفاظ على عجلة الاقتصاد والأخذ بعين الاعتبار الصحة النفسية للمواطنين، خاصة الأطفال المتضررين الأوائل من الساعة الإضافية، التي تفرض عليهم الاستيقاظ في الظلام، مما يسبب لهم أضراراً صحية ونقصاً في فيتامين «دي»، وفقدان التركيز والتوتر، مشدداً على ضرورة العودة إلى الساعة الأصلية الحقيقية وفق غرينتش بعد الجدال الذي استمر لسنوات، وأن تقوم الحكومة بتقديم توضيحات ومبررات ودراسة موضوعية واقعية تعطي المزايا ومساوئ الساعة الإضافية وتأخذ بعين الاعتبار الجانب النفسي والصحي، ولا تقتصر فقط على الجانب الاقتصادي، للخروج بقرار يناسب الجميع.

فقد قررت الحكومة الإسبانية إلى جانب دول أوروبية أخرى، مراجعة التوقيت الصيفي والعودة إلى التوقيت الأصلي، أي نقصان ساعة، كما أن ساعة الحكومة الفرنسية في نفس الاتجاه، وذلك تجاوباً مع المقترح الإسباني، الذي استند إلى أسباب واقعية وإلى استطلاعات للرأي لدى الإسبان، والتي كشفت أن 65 في المائة من الناس يؤيدون إلغاء الساعة الإضافية والعودة للتوقيت الأصلي، بينما أظهر استطلاع للرأي أجرته المفوضية الأوروبية، أن 84 في المائة من المشاركين يفضلون إنهاء تغيير الساعة.

وأبرزت دراسة للمركز الإفريقي للدراسات الاستراتيجية والرقمنة، أن الساعة الإضافية تفرض تكاليف استراتيجية موثقة على الصحة العامة والسلامة الطرقية والعدالة المجالية دون تقديم دليل قاطع على تحقيق وفورات في الطاقة أو تعزيز الإنتاجية الإجمالية، رغم مساهمتها في تعزيز التزامن الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي، مشيرة إلى أن هذا القرار الذي تم تثبيته منذ شهر أكتوبر 2018، يحتاج إلى مراجعة مستقلة ومبنية على الأدلة لتقييم كلفته ومنفعته في ظل الجدال العام المتزايد حول آثاره السلبية على المجتمع، لا سيما وأن هذا التوقيت يرتبط علمياً بفقدان ما متوسطه تسعة عشر دقيقة من النوم كل ليلة وزيادة مخاطر الإصابة بالسمنة والسكري وأمراض القلب.

وسجلت الدراسة وجود مخاطر حقيقية مرتبطة بالأمن المجالي، خاصة بالنسبة للنساء والفتيات والطلبة في المناطق الهامشية والقروية، حيث يرفع الخروج قبل بزوغ الفجر من الشعور بانعدام الأمن ويضاعف مخاطر التعرض للاعتداءات، مما يشكل عائقاً أمام تكافؤ الفرص في الوصول الآمن إلى مرافق التعليم والعمل، مؤكدة أن التوقيت المعتمد يؤثر على الاقتصاد غير المهيكل والأنشطة المرتبطة بالأسواق الأسبوعية والفلاحة وتجارة القرب المبكرة، والتي تعتمد طبيعياً على الدورة الشمسية، ويؤدي ذلك إلى كلفة غير مباشرة تتمثل في تعطيل سلاسل التوريد المحلية وزيادة الضغط على اليد العاملة التي تجد صعوبة بالغة في مواكبة نشاطها المهني مع الإيقاع الإداري والتعليمي للدولة، حيث أن التوقيت لم يعد مجرد أداة تنظيمية، بل أصبح يعكس مفهوم سيادة الزمنية

توفير الطاقة، مشيراً إلى أن أحد الأحزاب ضمن مكونات الحكومة كان يتزعم المطالبين بإلغاء الساعة الإضافية حينما كان في المعارضة، ولم نسمع صوته اليوم وهو في الحكومة حول الموضوع.

بدوره، يرى أسامة لولو، أخصائي ومعالج نفسي، أن الساعة الإضافية ليست قراراً إدارياً أو اقتصادياً فقط، بل هي قرار يمس التوازن النفسي للإنسان لأن الجسم يشغل بساعة بيولوجية مرتبطة بضوء النهار وظلام الليل، ولأن أي تغيير مفاجئ في التوقيت يمكن أن يخلق نوعاً من الارتباك في النوم وفي المزاج والتركيز، وعند تعديل التوقيت، يكون على الجسم والعقل التأقلم من جديد، مما يؤثر على التوازن النفسي عند الجميع، خصوصاً الأطفال والمراهقين، لأنهم الفئة التي تتأثر كثيراً بسبب الاستيقاظ مبكراً في الظلام ونقص عدد ساعات النوم، وعند ذهابهم إلى المدرسة صباحاً في الساعة الإضافية يشعرون بالخوف وعدم التركيز والجودة في النوم وضعف في العطاء الدراسي، مشيراً إلى أن هناك حالات كثيرة للأطفال زاروا عيادته يعانون من هذه المشاكل والاضطرابات، بسبب الاستيقاظ صباحاً على الساعة السادسة أو قبل والذهاب في حافلة النقل المدرسي التي تتجول في الظلام، مما يؤثر على جودة نوم الأطفال ومردودهم الدراسي.

ويؤكد نفس المتحدث، أن الساعة الإضافية تؤثر بشكل كبير على المردودية الدراسية للأطفال وعلى الأعصاب، وتسبب القلق والإرهاق والمشاكل في النوم لدى الناس الذين يشعرون بتوتر كبير، سواء في المنزل أو في العمل، إذ بعد العودة للساعة العادية أغلبية الناس يؤكدون استقرارهم النفسي مع التوقيت الأصلي غرينتش، لأنه يعكس بشكل



علي لطفي

مطلب العودة إلى الساعة

القانونية ليس مجرد رغبة عاطفية، بل هو ضرورة صحية واجتماعية ملحة. نحن أمام صراع بين «الزمن الاقتصادي» الذي يخدم فئات محدودة ولوبيات التصدير والخدمات، وبين «الزمن الطبيعي» الذي يحكم وظائف الجسم البشري، والحفاظ على الساعة البيولوجية يعني احترام إيقاع النوم والاستيقاظ المرتبط بضوء الشمس؛ ففرض ساعة إضافية قسراً يؤدي إلى ما يعرف بـ«التأخر الاجتماعي».

مطلب العودة إلى الساعة القانونية ليس مجرد رغبة عاطفية، بل هو ضرورة صحية واجتماعية ملحة. نحن أمام صراع بين «الزمن الاقتصادي» الذي يخدم فئات محدودة ولوبيات التصدير والخدمات، وبين «الزمن الطبيعي» الذي يحكم وظائف الجسم البشري، والحفاظ على الساعة البيولوجية يعني احترام إيقاع النوم والاستيقاظ المرتبط بضوء الشمس؛ ففرض ساعة إضافية قسراً يؤدي إلى ما يعرف بـ«التأخر الاجتماعي».

مطلب العودة إلى الساعة القانونية ليس مجرد رغبة عاطفية، بل هو ضرورة صحية واجتماعية ملحة. نحن أمام صراع بين «الزمن الاقتصادي» الذي يخدم فئات محدودة ولوبيات التصدير والخدمات، وبين «الزمن الطبيعي» الذي يحكم وظائف الجسم البشري، والحفاظ على الساعة البيولوجية يعني احترام إيقاع النوم والاستيقاظ المرتبط بضوء الشمس؛ ففرض ساعة إضافية قسراً يؤدي إلى ما يعرف بـ«التأخر الاجتماعي».

مطلب العودة إلى الساعة القانونية ليس مجرد رغبة عاطفية، بل هو ضرورة صحية واجتماعية ملحة. نحن أمام صراع بين «الزمن الاقتصادي» الذي يخدم فئات محدودة ولوبيات التصدير والخدمات، وبين «الزمن الطبيعي» الذي يحكم وظائف الجسم البشري، والحفاظ على الساعة البيولوجية يعني احترام إيقاع النوم والاستيقاظ المرتبط بضوء الشمس؛ ففرض ساعة إضافية قسراً يؤدي إلى ما يعرف بـ«التأخر الاجتماعي».

مطلب العودة إلى الساعة القانونية ليس مجرد رغبة عاطفية، بل هو ضرورة صحية واجتماعية ملحة. نحن أمام صراع بين «الزمن الاقتصادي» الذي يخدم فئات محدودة ولوبيات التصدير والخدمات، وبين «الزمن الطبيعي» الذي يحكم وظائف الجسم البشري، والحفاظ على الساعة البيولوجية يعني احترام إيقاع النوم والاستيقاظ المرتبط بضوء الشمس؛ ففرض ساعة إضافية قسراً يؤدي إلى ما يعرف بـ«التأخر الاجتماعي».

مطلب العودة إلى الساعة القانونية ليس مجرد رغبة عاطفية، بل هو ضرورة صحية واجتماعية ملحة. نحن أمام صراع بين «الزمن الاقتصادي» الذي يخدم فئات محدودة ولوبيات التصدير والخدمات، وبين «الزمن الطبيعي» الذي يحكم وظائف الجسم البشري، والحفاظ على الساعة البيولوجية يعني احترام إيقاع النوم والاستيقاظ المرتبط بضوء الشمس؛ ففرض ساعة إضافية قسراً يؤدي إلى ما يعرف بـ«التأخر الاجتماعي».

مطلب العودة إلى الساعة القانونية ليس مجرد رغبة عاطفية، بل هو ضرورة صحية واجتماعية ملحة. نحن أمام صراع بين «الزمن الاقتصادي» الذي يخدم فئات محدودة ولوبيات التصدير والخدمات، وبين «الزمن الطبيعي» الذي يحكم وظائف الجسم البشري، والحفاظ على الساعة البيولوجية يعني احترام إيقاع النوم والاستيقاظ المرتبط بضوء الشمس؛ ففرض ساعة إضافية قسراً يؤدي إلى ما يعرف بـ«التأخر الاجتماعي».

مطلب العودة إلى الساعة القانونية ليس مجرد رغبة عاطفية، بل هو ضرورة صحية واجتماعية ملحة. نحن أمام صراع بين «الزمن الاقتصادي» الذي يخدم فئات محدودة ولوبيات التصدير والخدمات، وبين «الزمن الطبيعي» الذي يحكم وظائف الجسم البشري، والحفاظ على الساعة البيولوجية يعني احترام إيقاع النوم والاستيقاظ المرتبط بضوء الشمس؛ ففرض ساعة إضافية قسراً يؤدي إلى ما يعرف بـ«التأخر الاجتماعي».

مطلب العودة إلى الساعة القانونية ليس مجرد رغبة عاطفية، بل هو ضرورة صحية واجتماعية ملحة. نحن أمام صراع بين «الزمن الاقتصادي» الذي يخدم فئات محدودة ولوبيات التصدير والخدمات، وبين «الزمن الطبيعي» الذي يحكم وظائف الجسم البشري، والحفاظ على الساعة البيولوجية يعني احترام إيقاع النوم والاستيقاظ المرتبط بضوء الشمس؛ ففرض ساعة إضافية قسراً يؤدي إلى ما يعرف بـ«التأخر الاجتماعي».

الأسبوع

الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

لنشر جميع إعلاناتكم

التجارية | الإدارية | القانونية | طلبات العروض

على الجريدة أو الموقع

يرجى الاتصال بالوكيل الوحيد

Dounia Presse

06 22 84 92 81 : pub@alousboue.ma

لتحميل قائمة أسعار الإعلانات

alousboue.ma/pub



اقتصاد

إطلاق «مصنع مدرسة 4.0»
لدعم الصناعة المغربية

بهدف تكوين كفاءات عملية متخصصة في الجيل الجديد من الصناعات الذكية، أعلنت الجامعة الأوروبية-متوسطة بفاس، عن

إطلاق مشروع صناعي - تعليمي مبتكر، يتمثل في إنشاء «مصنع مدرسة تجريبي 4.0»، سيتضمن خطوط إنتاج موجهة لتصنيع النعال الذكية، والطائرات المسيرة، ومجالات إعادة التدوير، إلى جانب تأسيس بنك تعليمي لتقنيات التصنيع المتقدمة، ليصبح منصة تربط التكوين الأكاديمي بسلاسل إنتاج فعلية، بما يمكن الطلبة والمهندسين والتقنيين من اكتساب خبرة مباشرة في بيئات صناعية حديثة تعتمد الأنظمة الذكية والتحكم الرقمي والتكنولوجيا الحديثة.

وتأتي هذه المبادرة في إطار استراتيجية المملكة لدعم التحول الصناعي وتعزيز الرأس المال البشري، عبر الاستثمار في المهارات العملية والتقنية، بما يساهم في رفع تنافسية النسيج الصناعي الوطني على الصعيدين المحلي والدولي، حيث يطمح المشروع إلى تعزيز جاهزية الكفاءات الوطنية لمواجهة التحولات السريعة في مجالات الأتمتة والرقمنة، بما يسهل إدماجهم في سوق الشغل ويواكب المعايير العالمية في الصناعة 4.0.

«نارسا» تستثمر 200 مليون سنتيم
لحماية معلومات المغاربة

البرمجيات الخبيثة أو التوقيعات الضجائية الناجمة عن الاختراقات. من جهة أخرى، وعلى الصعيد التقني، تراهن الوكالة على حلول «الجيل القادم»، والتي تدمج بين أنظمة الحماية التقليدية (EPP) وتقنيات الكشف والاستجابة المتقدمة (EDR)، كما يتميز النظام الجديد بكونه يدار مركزيا ويعتمد بشكل أساسي على خوارزميات الذكاء الاصطناعي و«تعلم الآلة» للتصدي للتهديدات غير المعروفة وهجمات «الفدية» (Ransomware).

وفي سياق متصل، شددت دفاتر التحملات الخاصة بالمشروع، على ضرورة التكامل مع أنظمة مراقبة الأحداث الأمنية (SIEM) الخاصة بالوكالة، لتقديم تقارير دورية دقيقة حول حالة الحماية.

الخدمات الإدارية الحيوية، وذلك عبر رصد ميزانية تقديرية تصل إلى 1.95 مليون درهم (195 مليون سنتيم) لاقتناء وتثبيت أحدث برمجيات مكافحة الفيروسات والأنظمة الدفاعية، حيث يروم هذا التحرك الاستراتيجي خطة «نارسا» للتحول الرقمي الآمن، وصون قواعد البيانات الحساسة. وتعتزم الوكالة تأمين أكثر من 1500 نقطة نهاية (End-points)، تشمل شبكة واسعة تضم المقر المركزي بالرباط، و10 مديريات جهوية، بالإضافة إلى 76 مركزا لتسجيل المركبات موزعة على كافة ربوع المملكة، بحيث يسعى هذا الانتشار الجغرافي الواسع إلى توحيد معايير الحماية الرقمية وضمان استمرارية الخدمات العامة، بعيدا عن مخاطر

السيبرانية وتحديث بنيتها المعلوماتية، عبر اعتماد منظومات متطورة للحماية من الفيروسات والتهديدات الرقمية. ويهدف هذا المشروع الطموح إلى إرساء نظام دفاعي متطور لحماية البيانات الحساسة لمرتضي الطريق وتأمين

في ظل تصاعد المخاطر الرقمية التي تستهدف المؤسسات العمومية، أعلنت الوكالة الوطنية للأمن الإلكتروني (نارسا)، عن إطلاق ورش تقني واسع يروم تعزيز مناعتها

أكديطال تعزز ريادتها
في القطاع الصحي الخاص

بعدما عززت موقعها كأحد الفاعلين الرئيسيين في القطاع الصحي الخاص بالمغرب، سجلت مجموعة أكديطال أداء ماليا وتشغيليا لافتا مع ممت السنة الماضية.. فقد ارتفع رقم معاملاتها إلى 4.413 ملايين درهم، مستفيدة من دخول مؤسسات جديدة حيز الخدمة خلال العامين الماضيين، إلى جانب تحسين مردودية البنيات القائمة.

مجموع حالات الاستشفاء المسجلة سنويا، أما استثماريا، فقد ضخ أكديطال ما مجموعه 2.095 مليون درهم لتطوير وتجهيز منشآت جديدة وتحديث أخرى قائمة، بالتوازي مع توجيه 589 مليون درهم نحو مشاريع خارجية في كل من دبي والرياض. وتراهن أكديطال على رفع شبكتها إلى 62 مؤسسة صحية في أفق سنة 2027، بطاقة تفوق 6200 سرير، في إطار رؤية توسعية متسارعة.

«لننطلق».. حملة لتطوير
المطارات المغربية

في إطار إعادة تعريف مطارات المملكة لتصبح وجهات سياحية مميزة، بما يتماشى مع الاستراتيجية الوطنية «مطار 2030»، تطلق الهيئة الوطنية للمطارات (ONDA)، من خلال علامتها التجارية «مطارات المغرب»، حملة إعلامية جديدة تحمل عنوان: «لننطلق» (Let's Take Off).. شعار بسيط وعالمي، ولكنه يحمل طموحا واضحا.

تقدم «مطارات المغرب» من خلال هذه الحملة، صورة للمغرب النابض بالحياة والإبداع، المركز بثبات على المستقبل، والذي يحمل رسالة واضحة: «المطارات اليوم امتداد للهوية الوطنية»، حيث تنسجم هذه الرؤية مع استراتيجية «مطار 2030»، التي تركز أحد أهم محاورها على التحسين الكبير لتجربة المسافرين، معتمدة على رحلات أكثر سلاسة، وجودة خدمة أعلى، وضيافة محسنة، وذلك من أجل رفع المعايير على مستوى البلاد.

وقد انطلقت الحملة مع بداية شهر رمضان الذي يشهد حركة جوية كثيفة، حيث اعتمدت ONDA على خطة إعلامية موسعة، شملت الوسائط الرقمية، والصحف، والإعلانات الخارجية، وكذا التلفزيون، فيما ستشمل المرحلة الثانية، الإذاعة، لتعزيز ترسيخ شعار: «لننطلق».

فلاش

في خطوة تهدف إلى إدارة الموارد المالية للحكومة بكفاءة، أعلنت مديرية الخزينة والمالية الخارجية، عن إطلاق عمليتين لتوظيف فائض السيولة بحجم إجمالي يصل إلى 2.2 مليار درهم، موضحة - في بلاغ لها - أن العملية الأولى استهدفت توظيف مبلغ 1.4 مليار درهم لمدة يوم واحد، بمعدل فائدة متوسط بلغ 1.72 %، في حين تم تخصيص العملية الثانية لتوظيف 800 مليون درهم لمدة ثلاثة أيام، بسعر فائدة متوسط قدره 1.6 %.

ويأتي هذا الإجراء ضمن استراتيجيات الخزينة المغربية لإدارة الفوائض المالية قصيرة الأجل وتحقيق الاستقرار النقدي، بما يضمن تغطية الاحتياجات المالية للحكومة وتعزيز السيولة في السوق المحلية.

للاذنيين في التوصل بـ الأسبوع عبر الإيميل

اشتركوا في الأسبوعية (رقم 1 في المغرب)
تصدر منذ 1965

جريدة التحليلات السياسية - الأخبار السرية - والمعلومات الخاصة
مستقلة - محايدة - تسبق الأحداث - متخصصة في الأخبار

توصلوا بها صباح صدورها أينما كنتم!

نعم أريد الاشتراك لمدة سنة في الأسبوع الصحفي (48 عدد)

250 درهم (عرض خاص) عوض 290 درهم

الاسم العائلي:

الاسم الشخصي:

المدينة:

البريد الإلكتروني:

تاريخ بداية الاشتراك:

وسيلة الدفع:

☐ تحويل بنكي

☐ شيك

للتسديد عبر الشيك البنكي

ابعث هذه القسيمة مع شيك بقيمة 250 درهما
لصالح شركة «DOUNIA PRESSE»
للعنوان التالي:

Al Ousboue Assahafi
12 Avenue prince Moulay Abdellah
RABAT - Maroc

للتسديد عبر البطاقة البنكية:
alousboue.ma/abo

للتسديد عبر التحويل البنكي:

يمكنكم الاشتراك في الأسبوع عن طريق تحويل
بنكي لصالح شركة «DOUNIA PRESSE»
RIB: 050.810.006.011.203.765.2001.08
SWIFT: CAFGMAMC

اشتراكم سيكون مقبولا مباشرة بعد توطينا بنسخة
من توطين التحويل محصوبا بهذه القسيمة، عبر البريد
أو عبر البريد الإلكتروني:

contact@alousboue.ma



ثقافة و منوعات



المتحف الصحراوي.. قبلة رمضانية لعشاق التراث

خلال شهر رمضان، ينظم إقليم وادي الذهب متحفه الصغير الصحراوي، الذي يعد واحدا من أبرز الفضاءات الثقافية التي تستقطب المهتمين بالذاكرة والتراث الصحراوي، ويجسد رؤية عميقة ترسخ مكانة الثقافة الحسانية كمكون أصيل من الهوية المغربية. يتيح هذا الفضاء للزائر فرصة الاطلاع على معروضات ومخطوطات تعكس أسالة الحياة الصحراوية وتقاليد سكانها، بما في ذلك الصناعات التقليدية، الحلي، الأزياء، وأدوات الترحال، كما يقدم المتحف لمحات عن معاقل الأتلياء في جنوب المملكة، وبطولات جيش التحرير، وأمجاد المسيرة الخضراء، إضافة إلى دور خط البريد الجوي الأسطوري في تاريخ المنطقة، حيث تأسس المتحف كخطوة مهمة لصون ذاكرة الصحراء، فهو حسب توضيح مديرة المتحف والمكتبة الوسائطية، مغلاها الدليمي، «لا يقتصر على عرض التحف، بل يشكل فضاء تربويا وتنشيطيا يتيح للزوار، التلاميذ، والباحثين، للاطلاع على تاريخ وثقافة البيضان بطريقة مرئية وتفاعلية»، بالإضافة إلى كونه «مرآة للهوية المغربية وموردا تعليميا للأجيال القادمة».

ولضمان وصول المحتوى لجميع الفئات، تم تجهيز المتحف بملصقات ثنائية اللغة وشاشات تفاعلية وأجهزة سمعية بصرية، كما تم تصميم أروقة تعكس الحياة اليومية التقليدية، من صناعة الخيام إلى النقوش الصخرية والوثائق التاريخية.

إطلاق مسابقة الكتابة الإبداعية بالرباط

في الأعمال المشاركة أن تكون إبداعا أصليا غير مستعار أو منقول أو مكتوب بواسطة الذكاء الاصطناعي، وألا يكون قد سبق تنويجه في مسابقات أخرى، كما ستقوم لجنة تحكيم مكونة من مختصين باختيار أفضل النصوص وتحديد الفائز الأول في كل صنف من الأصناف المسابقة، بحيث سيتم الإعلان عن الفائزين الأربعة وتنظيمهم خلال حفل رسمي ينظم ضمن فعاليات المعرض الدولي للنشر والكتاب بالرباط.

في إطار فعاليات الدورة 31 من المعرض الدولي للنشر والكتاب الذي ستحتضنه الرباط خلال الفترة ما بين 30 أبريل و10 ماي 2026، أعلنت وزارة الشباب والثقافة والتواصل-قطاع الثقافة عن إطلاق الدورة الرابعة لمسابقة الكتابة الإبداعية. وأوضح بلاغ صادر عن الوزارة أن المشاركة في هذه الدورة مفتوحة في وجه الشباب من خلال تقديم نص سردي باللغة العربية أو الأمازيغية أو الفرنسية أو الإنجليزية يعالج موضوع «التضامن»، حيث يشترط

عزیز الفاطمي
شکيب جلال
المتعاونون:
مراد علوي
قدور بن موسى
عبد حقي
بوطيب الفيلالي
الإخراج الفني:
محمد الغولي
المشرف على الموقع:
محمد الصافي

التصنيف:
خديجة حلي
الأرشيف:
حسن سريين
مراجعة النصوص:
جميلة حلي
المراسلون:
زهير البوحاطي
عبد الله جداد
نور الدين هراوي
زجال بلقاسم

رورتاج: خالد الفازي
كتاب الرأي:
عبد الرفيق حمضي
بوشعيب الإدريسي
عبد الواحد بن مسعود
نور الدين الرياحي
محسن الأكرمين
مصطفى كرين
الحسن العبد

الأسبوع
الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965
المؤسس:
مصطفى العلوي
مدير النشر: الطيب العلوي
رئيس التحرير: سعيد الريحاني

ليلي شهيد التي جعلت من الثقافة ساحة للمقاومة

الدبلوماسية: كانت تتحدث بلغة المفاهيم لا الشعارات، بلغة الإنسان لا الإيديولوجيا.

لقد آمنت مبكرا بأن القضية الفلسطينية ليست مجرد صراع حدود، بل مسألة إنسان وثقافة وذاكرة، لذلك ظلت طوال حياتها تعتبر أن الاحتلال لا يهدد الأرض فقط، بل يهدد الرواية والتاريخ والهوية. كما مثلت فلسطين سفيرة في عدة عواصم، أبرزها: إيرلندا وهولندا وبليجيكا ولوكسمبورغ والاتحاد الأوروبي.

تميزت ليلي شهيد بقدرتها النادرة على مخاطبة الغرب بلغته الفكرية والأخلاقية؛ لم تكن تعتمد على خطاب الضحية فقط، بل على خطاب العدالة؛ كانت تقول دائما إن الفلسطيني لا يريد الشفقة، بل الاعتراف.

عاشت كامرأة في عالم سياسي ذكوري ولم تكن مسيرتها سهلة؛ فقد اشتغلت في فضاءين شديدي القسوة: هما عالم السياسة الدولية وعالم القيادة الفلسطينية التقليدي، لكنها فرضت حضورها بذكاء ناعم لا بصدام مباشر، لم تكن صوتا عاليا، بل صوتا واضحا، لم تعتمد على الحماسة، بل على الحجة والبرهان، ولهذا اكتسبت احترام خصومها قبل أصدقائها.

على أشكال التعبير المعاصر، مع إشراك فاعلين ثقافيين وفنانين يمثلون اهتمامات الأجيال الشابة، حيث تعرف دورة هذه السنة انخراط عدد من المجموعات والجمعيات النشيطة في مجالات متعددة، من بينها الكتابة والسينما والموسيقى والأرشيف والممارسات الحضرية والألعاب الفكرية، في محاولة لخلق جسور بين التراث والراهن، وجعل المعالم التاريخية فضاءات دينامية للنقاش والإبداع.

ويتضمن البرنامج إلى جانب مؤامد مستديرة، وعروض سينمائية، ورشات تطبيقية وجولات ليلية، وذلك يومي 27 و28 فبراير، ويومي 6 و7 مارس، عبر مسارات تشمل الأحياء ذات الرمزية

البيضاء تحتفي بالتراث المعماري في أمسيات ثقافية

إحياء للفضاءات التراثية للعاصمة الاقتصادية عبر برمجة ثقافية ليلية متنوعة، أطلقت جمعية «كازاميموار» خلال شهر رمضان الفضيل، الدورة السادسة من «ليالي تراث البيضاء» التي ستمتد إلى 8 مارس 2026، تحت شعار: «التعاون».

وتسعى هذه التظاهرة إلى ترسيخ موعد ثقافي يزواج بين صون الذاكرة المعمارية والانفتاح

البسطاوي يعلق بسخرية على التنمر

سلوكهم حسب الظرف، إذ يعتبرون ما هو في الأصل تنمرا وتجريحا مجرد «نقد بناء» في الشهر الفضيل.

وفي ذات السياق، حمل المنشور سخرية واضحة وذكية تعكس وعي الفنان بما يتعرض له هو وبعض زملائه من تعليقات قاسية، أحيانا تتجاوز حدود الرأي الموضوعي إلى الاستهزاء والتقليل من القيمة الفنية.

للتذكير، فأسامة البسطاوي حاضر في الموسم الرمضاني الحالي، حيث يراهن من خلال ظهوره في مسلسل «رأس الجبل» على أداء وظهور مميزين، يمكنه من تأكيد مكانته في الساحة الفنية الوطنية.



أثار الفنان أسامة البسطاوي تفاعلا على مواقع التواصل الاجتماعي، بعدما علق بطريقة ذكية وسخرية لاذعة على ظاهرة التنمر التي تطال الفنانين، خاصة خلال الموسم الرمضاني. وكتب البسطاوي في منشور له، ينتقد ما يتعرض له العديد من الممثلين أثناء ظهورهم على الشاشات التلفزيونية خلال رمضان، جاء فيه: «التنمر حتى هو يكتب في رمضان كيولي سميتو النقد البناي» في إشارة ساخرة إلى بعض الذين يغيرون توصيف

الإيداع القانوني:
28 جوان 1965

السحب: مطابع ماروك سوار
الترخيص: سابر س

القسم التجاري:
06 22 84 92 81
pub@alousboue.ma

دنيا بريس
الأسبوع تصدر عن دار النشر
دنيا بريس شركة محدودة

العنوان: 12 شارع الأمير
مولاي عبد الله - الرباط

الهاتف:

05 37 70 80 47

البريد الإلكتروني:

info@alousboue.ma

الموقع الإلكتروني:

www.alousboue.ma

رقم اللجنة الثنائية:

أع/ 2011-070

الحقيقة الضائعة

تفاجأنا في «الأسبوع» بكم هائل من رسائل القراء، وخصوصا عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تطالبنا بالاستمرار في نشر كتابات مؤسس جريدتنا، المرحوم مصطفى العلوي، وتلبية لطلب هؤلاء القراء الأوفياء المتعطشين لصفحة «الحقيقة الضائعة» التي غابت عنهم لمدة شهر، تعود هذه الصفحة بقلم الراحل مصطفى العلوي لتقديم جزء مما تركه

المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية

عندما كان المجاهدون المضاربة يحاصرون الجيش الفرنسي

ولكن رحم الله شهداءنا، وإنما لا بد من بعض التسليية، سخرية بالطريقة التي كان الفرنسيون يسجلون بها خسائرهم. لقد رأينا كيف أنهم كل مرة يقولون أن المقاومة انتهت. وهكذا نجدهم في سنة 1923 وقد حوصروا من طرف قبائل زيان وأيت إيحاند وإيشكيرين في جبال تيننتيزا وجبال بومريو، يخوضون معارك يوم 21 أبريل 1923، فيكتب المؤرخ الكولونيل فوانو عن نتائجها ما يلي: ((لقد قتل عسكريان من الضليق الأجنبي، وقتل اثنان وعشرون جنديا سينغاليا بالبرد)). وسواء ماتوا بالبرد أو بالحر، فإن الجنود الفرنسيين كانوا يدفعون دماءهم ثمنا لكل شبر يحتلونه، ولهذا قال ليوطي قولته المشهورة: ((كلما حصدتهم سنبلة قمح، تذكروا أن كل حبة فيها مسقية بدماء أبناء فرنسا)).

إن الدماء الفرنسية بقيت تسيل في هذه المنطقة كما في مناطق أخرى، وبدون توقف.

وهكذا نجد الكولونيل لوستال في 12 يناير 1926 يخسر عدة قتلى، بينهم ثلاثة ضباط، لم تذكر الوثائق أسماءهم، في تاغزالت التي أراد احتلالها سنة 1926 غير بعيد من المسيد.

وكان الجنرال فريد نبييرغ قد توجه للمشاركة في حرب الريف، لكنه رجع لمنطقة تادلة سنة 1926، وهي التي لم تتوقف حربها، ورجع إليها مصمما على تصفية حساب زيان.

ولكن الزينيين كانوا مستعمرين في جهادهم، وكانت السلطات الفرنسية قد أغرقت نفسها وسط السكان، وأصبحوا يصفون الثوار بقطاع الطرق، لكن هذا لم يمنع المجاهدين من الاستمرار في توجيه ضرباتهم إلى الفرنسيين، فهم يقطعون الطرق على الفرنسيين وعلى المعمرين.

وهكذا هاجموا في 8 أكتوبر 1927، مدينة خنيفرة، وقتلوا معمرًا فرنسيًا وزوجته، واسمه أرنو، وخاضوا معركة ضد حامية الجيش الفرنسي في خنيفرة، اختطفوا بعدها عدة فرنسيين كرهائن، لم يستطع الفرنسيون إطلاق سراحهم في نونبر 1927 إلا بعد أن أطلق سراح عدد كبير من المعتقلين المضاربة.

ولم يكن الفرنسيون قد بسطوا نفوذهم على المنطقة كلها، وهكذا نجدهم يخوضون معركة كبرى في 11 جوان 1927، لمحاولة احتلال سهل أدربو بقيادة الكولونيل لوستال، الذي اشتبك مع الثوار جنوب القصيبة في موقع التورية، فقتل له ثلاثة جنود وجرح 59.

تنته، ولا استراح نائبه الكولونيل فريد نبييرغ؛ فبعد محاولة اغتيال موحى وسعيد بقصف عرينه في اشتريت، وعدم العثور على جثته، تحركت قوات الكولونيل فريد نبييرغ في 15 مايو 1922، وكان بها عدد من المرتزقة من قبائل زيان المنحرفين عن خط الثورة، وقصدوا مركز تيننتيكالي، حيث اشتبكوا مع قوات موحى وسعيد، التي كبدتهم خسائر فادحة متمثلة في قتل الليوتنان موريل والليوتنان بوطان وثلاثة عشر قتيلا آخرين، كما قتل الليوتنان بروطون، وسقطت طائرة قتل ربانها في 22 مايو في موقع بوتسيوانين. وأصبح الوضع خطيرا في نظر الفرنسيين، فعززوا المنطقة إضافة إلى الجنرال بوييمرو بالجنرال تيفني والكولونيل شامبران قبل تنفيذ مخططهم الجديد باحتلال أغبالو نسردان، وخوض المعركة ضد قبيلة أيت إيحاند، وقبيلة إيشكيرين

أبناء عمه وجنود أبيه، الذي مات على فرسه وهو يحارب في 27 مارس 1921.

لكن قوات حسن وحمو والضباط الفرنسيين الذين كانوا يخفرونه، ويمشون بقواتهم خلفه، مثل الجنرال تيفيني، والكولونيل فريد نبييرغ، لم تستطع الاقتراب في سنة 1921 من عرين القصيبة، حيث البطل موحى وسعيد في مركزه المسمى اشتريت. وتم استقدام ستة فرق وكتيبتين خاصتين بالمحركات وثلاثة فرق للمدفعية، واستقدمت الطائرات في 31 مارس 1922، وتحرك الجميع في اتجاه القصيبة.

وعند إحاطتهم بموقع الطير، تحت جناح الظلام، اشتبكوا مع قوات موحى وسعيد، وقتل من الفرنسيين سبعة عشر جنديا، و54 جريحا، فترجع الفرنسيون إلى موقع أوصفرو، ولم يستطيعوا التحرك إلا بعد وصول إمدادات جديدة، وفي

وحمو الزيناني نفسه، وذلك عكس الحقيقة، وإنما الطبيعي جدا هو أن الواردة تلد الشوكة. إن ظروف وصفنا لمعارك هذه المنطقة هي التي جعلتنا نتحدث عن حسن وحمو الزيناني قبل الحديث عن المعارك التي خاضها أبوه موحى وحمو، ولكن لضرورة السرد أحكام، لأن معركة موحى وحمو في الهري كانت عمليا جنوبا في الأطلس، وسيأتي الحديث عنها لاحقا.

إن استسلام حسن وحمو الزيناني في مايو 1920، لم يفت عضد الثوار الذين ألفوا عددا كبيرا من إخوانهم يندمجون في الجيش الفرنسي ويأتون بالزني الأجنبي لمحاربة قبائلهم، ولم يعتبروا استسلام حسن وحمو إلا ضربا من هذا القبيل. واستمرت المعارك على أشدها مع دخول عنصر الطائرات، التي كانت تقصف كل التجمعات السكانية، والتحركات البشرية، وبواسطة

الطلة 156



بقلم: مصطفى العلوي

إن فرقا عديدة تابعة لجيوش البطل موحى وحمو الزيناني، أخذت تصل إلى المنطقة للمشاركة في الجهاد، وفي معركة خنيفرة يوم 10 غشت 1918 قتل حشد من الجنود الفرنسيين، كما قتل الليوتنان كيلي وقتل الليوتنان آدم، كما قتل الليوتنان باسكوالاجي في إغرم العلام.

وكانت خنيفرة عمليا محاصرة، ولا تصل الإمدادات ولا المؤن للفرنسيين المحاصرين بها، وهو حصار استمر من غشت 1918 إلى أبريل 1919، حيث اضطر الفرنسيون لمحاولة فك الحصار، وخاضوا معارك كبرى في المحاصيات يوم 11 أبريل، وفي جبل الحديد يوم 12، وفي واد الهراز يوم 13 أبريل 1919، وفي يوم 15 أبريل كانت المعركة الكبرى في الزيار، وقد كانت أيضا بالسلاح الأبيض، ولم يذكر الفرنسيون عدد قتلاهم.

استمر الحصار حول الجيوش الفرنسية إلى 20 يناير 1920، حيث أراد الفرنسيون فتح ثغرة في جبهة قبيلة إيشكيرين، فحسروا خمسة قتلى و26 جريحا.

وانتهت المؤن للفرنسيين - باعترافهم - في فبراير 1920، وحاولوا فك ثغرة أخرى في دشرة سيدي عمار، فقتل لهم عدد من الجنود اكتفت الوثائق بذكر عددهم بالجملة التالية: «خسائرنا جد فادحة ومن بين القتلى ضابط».

وجاء الجنرال بوييمرو من مكناس لفك الحصار، وجمع الكولونيل طيفاني كل القوات المتواجدة خارج خنيفرة، وقرروا فتح الطريق بين خنيفرة وأيت إسحاق بأي ثمن. وفعلا، استطاعت قوات الجنرال بوييمرو فك الحصار عن مدينة خنيفرة يوم 2 مايو 1920.

فلنرجع قليلا إلى السوء، لنرى أن هذا الحصار بدأ في شهر غشت 1918، وزاد من معنوية الاستعماريين في هذه الفترة استسلام حسن، ابن موحى وحمو الزيناني، الذي كان لاستسلامه الأثر السلبي الكبير على ثوار المنطقة، حتى إن الفرنسيين أشاعوا أن المستسلم هو موحى



قوات مغربية بقيادة حسن وحمو الزيناني مع القوات الفرنسية بقيادة الجنرال بوييمرو (1920)

9 أبريل 1922، وصلوا لجوانب القصيبة ليخوضوا معركة ضارية استمرت إلى يوم 4 مايو، لتنتهي ببقاء الحال على ما هو عليه.

محاولة اغتيال موحى وسعيد

لقد بقي الحال على ما هو عليه رغم النجاح النسبي للفرنسيين في تأليب القبائل على بعضها، بل وتأليب الابن حسن وحمو على أبيه موحى وحمو الزيناني. ولكن متاعب الجنرال بوييمرو لم

المعتصمة بجبل تافيلالت. ونظم الفرنسيون أول عملية للنزول بالمظلات بعد أن قامت الطائرات بنسف كل المنطقة.

لقد اتسعت رقعة الحرب في الزمان والمكان.. واستمرت إلى 20 جوان 1922، حيث اتسعت المعارك إلى تافيساست، وجرت واحدة من أكبر معارك تاريخ الجهاد المغربي.

ففي ذلك الموقع، وفي ذلك التاريخ خسر الفرنسيون 71 قتيلا، بينهم ضابطان وعشرون جريحا فقط، ويمضي عام ويقبل آخر.. والفرنسيون في إصرارهم على الاحتلال مهما كلفهم الثمن. أكيد إذن، أنهم كانوا يريدون احتلال هذا الوطن إلى الأبد، وتوسيع رقعة تواجدهم بالجزائر.